The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Business Administration

الجامعـــة الإســلاميـة – غـــــزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــــة التجـــــــــارة
ماجـــــستير إدارة أعـــمـــــال

دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات

"دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"

The Role of Employing Corporate Social Responsibility in Financing The Application of Oriented Research in Universities

إِعدَادُ البَاحِثِ

عبد الحكيم محمود أبو الشعر

إِشرَاف

الأستاذ الدكتور

فارس محمود أبو معمر

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ فِي إدارة الأعمال بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإسلامِيةِ بِغَزة

يوليو/2016 – شوال/ 1437

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات

"دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"

The Role of Employing Corporate Social Responsibility in Financing The Application of Oriented Research in Universities

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى. وأن حقوق النشر محفوظة لجامعة الإسلامية غزة –فلسطين

Declaration

I hereby certify that this submission is the result of my own work, except where otherwise acknowledged, and that this thesis (or any part of it) has not been submitted for a higher degree or quantification to any other university or institution. All copyrights are reserves toIslamic University – Gaza strip paiestine

Student's name:	**عبد الحكيم محمود أبو الشعر**	اسم الطالب:
Signature:	**عبد الحكيم أبو شعر**	التوقيع:
Date:	2016/11/07	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

ج س غ/35/
الرقم: Ref: 2016/09/27
التاريخ: Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **عبدالحكيم محمود احمد ابوالشعر** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال** وموضوعها:

دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات
دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

The Role of Employing Corporate Social Responsibility in Financing the Application of Oriented Research in Universities

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 25 ذو الحجة 1437 هـ، الموافق 2016/09/27م الساعة الواحدة ظهراً ، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. فارس محمود أبو معمر	مشرفاً و رئيساً	.....
د. أكرم اسماعيل سمور	مناقشاً داخلياً	.....
أ.د. سامي سليم أبو ناصر	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم إدارة الأعمال**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

ملخص الرسالة باللغة العربية

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث العلمي الموجه في الجامعات، ولتحقيق ذلك تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة والتي تهتم بتطبيق المسئولية الاجتماعية في الشركات المدرجة وعددها 21 شركة، حيث تم تخصيص إستبانة لهذا الغرض وتم توزيعها على عينة الدراسة والتي بلغت 126استبانه وتم استرداد 106 ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS، تم التواصل مع عينة الدراسة في الضفة الغربية من خلال البريد الالكتروني والفاكس لصعوبة التواصل الجغرافي.

نتائج الدراسة:

وتوصلت الدراسة إلى 1) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنواع الدعم التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية للشركات. 2) وجود علاقة بين الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية للشركات. 3) وجود فروق في استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى للمتغيرات التالية (مجال العمل، المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً)، في حين عدم وجود فروق في استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى للمتغيرات التالية (الجنس، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، رأس مال الشركة، مكان الشركة).

توصيات الدراسة:

وأوصت الدراسة 1) يجب أن يكون للحكومة ممارسات ايجابية تجاه الشركات المساهمة التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية، من خلال تشريعات مثل إعفائها من الضرائب ومنحها المزيد من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية في تمويل البحث الموجه. 2) إعداد برامج توعية للشركات المدرجة عقد محاضرات وندوات وورش عمل وإصدار النشرات وإعداد أجهزة الإعلام لبرامج خاصة تتعلق بتوظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المدرجة بدعم البحث الموجه في الجامعات، 3) حث الشركات على تقوية علاقتها مع مراكز البحث العلمي في الجامعات. 4) تفعيل دور الوزارات والغرف الصناعية وحث الشركات المدرجة على دعم البحث الموجه في الجامعات.

Abstract

Objectives of the study:

This study aims to identify the impact of the employing corporate social responsibility in financing the application of directed scientific research in the universities. To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive analytical approach. The population of the study consisted of the listed companies which are interested in the application of social responsibility whose number is 21 companies. A questionnaire was assigned for this purpose, and it was distributed to the study sample, which amounted to 126 subjects. 106 questionnaires were recovered and processed statistically using SPSS software. Communicating with the study sample in the West Bank took place through the e-mail and fax for the difficulty of territorial contiguity.

The findings of the study:

The study findings show the following: 1) there is a statistically significant relationship between the props carried out by stock-joint companies to fund the application of directed scientific research at universities and the corporate social responsibility of companies. 2) There is a statistically significant relationship between the roles played stock-joint companies to fund the application of directed scientific research and the corporate social responsibility of companies 3) There are statistically significant differences in the respondents' responses on the impact of employing corporate social responsibility to contribute to the funding the application of directed scientific research at universities that are attributed to the following variables (field of work, the money allocated to scientific research per year), whereas there are no statistically significant differences in respondents' responses on the impact of the employing corporate social responsibility the application of directed scientific research at universities that are attributed to the following variables (gender, marital status, educational qualification, scientific major, job title, years of experience, the company's capital, and the place of the company).

The recommendations of the study:

1. The government should reflect positive practices with the companies that adopt corporate social responsibility, through making new legislation such as exemption from taxes and offering more facilities in exchange for their contribution to financing the application of directed scientific research at universities.
2. Awareness programs for listed companies should be conducted through holding lectures, seminars, workshops, and the issuance of bulletins and special media programs relating to employing social responsibility of listed companies in funding the application of directed scientific research.
3. Companies should be urged to strengthen its relationship with scientific research centers at universities.
4. The role of the ministries and industrial chambers should be activated to urge listed companies to support the directed scientific research at universities.

~{وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ}~

[التوبة: 105]

ٱلإهدَاْءُ

إلى بارئي وخالقي الذي أعطاني أكثر مما أستحق فأجزل العطاء.

إلى معلم البشرية الهادي البشير (صلى الله عليه وسلم).

إلى أبي وأمي اللذين ربياني فأحسنا تربيتي وعلماني وأدباني فأعتز وأفتخر بهما وعانيا الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه رحمهما الله رحمة واسعة.

إلى زوجتي وأولادي (عائلتي الصغيرة) الذين سكنوا في أعماقي وأكن لهم فائق الحنان والحب فكانوا السند والعون لي في تحمل الصعاب .

إلى إخوتي وأخواتي وعوائلهم إليهم أنتمي فأعتز وأفتخر.

إلى كل طموح وصاحب همة عالية ويعمل ويبذل لخير وطنه ورفعة دينه.

الى كل من يعامل الناس في أمور دينهم ودنياهم بسماحة الإسلام العظيم.

إليهم جميعاً أقدم هذا الجهد المتواضع، وأسأل الله العلي القدير أن يكون خالصا لوجهه تعالى .

شكرٌ وتقديرٌ:

أحمد الله وأشكره جل وعلا الذي وفقني لإنجاز هذا البحث المتواضع، فلك ربي الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، إنك نعم المولي ونعم النصير، وأسأله تعالى أن يجعل هذا البحث ثمرة طيبة تنفع الأمة، كما وأُصلي وأسلم على سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد صلوات ربي وسلامة عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

وهنا يقف قلمي وقفة تقدير واحترام لمن تحمل ولم يضجر من تساؤلاتي ولم يبخل بتوجيهاته الحكيمة وإعطائي من عمله الدقيق الكثير دون تردد أو كلل، يطيب لي أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى سعادة الأستاذ الدكتور:

فارس محمود أبو معمر أسال الله أن يسدد خطاه على طريق الحق والعلم.

كما و أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة :

سعادة الأستاذ الدكتور/ سامي سليم أبو ناصر.

وسعادة الدكتور/ أكرم إسماعيل سمور.

على تفضلهما بمناقشة الدراسة رغم مشاغلهم العلمية وسيكون لتوجيهاتهم إسهاما بارزا في إرسائها.

وكذلك الشكر موصول مفعماً بالاحترام والتقدير للهيئة التدريسية في كلية التجارة. والشكر والتقدير لعائلتي الكريمة التي لم تدخر جهداً في مساعدتي في إنجاز بحثي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

قائمة المحتويات

ملخص الرسالة باللغة العربية ..... أ

Abstract ..... ب

ألإهدَاْءُ ..... د

شكرٌ وتقديرٌ: ..... هـ

الباحث ..... هـ

قائمة المحتويات ..... و

قائمة الجداول ..... ط

قائمة الأشكال ..... ل

الفصل الأول الاطار العام للدراسة 1

مقدمة: 2

مشكلة الدراسة: 3

فرضيات الدراسة: 5

متغيرات الدراسة: 5

أهداف الدراسة: 6

أهمية الدراسة: 6

مصطلحات الدراسة: 7

حدود الدراسة: 8

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة 9

المبحث الأول المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة 10

مقدمة: 10

التطور التاريخي للمسئولية الاجتماعية: 10

دوافع ومبررات المسئولية الاجتماعية: 11

مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات: 12

تعريفات المسئولية الاجتماعية: 12

أهمية المسئولية الاجتماعية: 14

أنواع المسئولية الاجتماعية: 15

مزايا استخدام المسئولية الاجتماعية للشركات: ..... **Error! Bookmark not defined.**
مبادئ المسئولية الاجتماعية للشركات: 17
المسئولية الاجتماعية في الإسلام: 18
الميثاق العالمي للمسئولية الاجتماعية: 18
مجالات المساهمة في المجتمع المحلي: 18
المبحث الثاني دور الجامعات في البحث العلمي الموجه 24
مقدمة: 24
الجامعات الفلسطينية وواقع البحث الموجه فيها: 24
دور الجامعات الفلسطينية في خدمة البحث الموجه: ..... **Error! Bookmark not defined.**
أنواع الجامعات في ضوء البحث الموجة: 25
تطور الشراكة في الوطن العربي: ..... **Error! Bookmark not defined.**
البحث العلمي الموجه: 26
مفهوم البحث الموجه: 27
أهمية البحث العلمي الموجه: 27
دعائم البحث الموجه: 28
واقع البحث الموجه في فلسطين: ..... **Error! Bookmark not defined.**
المبحث الثالث تمويل البحث العلمي الموجه 30
مقدمة: 30
تعريف تمويل البحث الموجه: 30
أنواع تمويل البحث العلمي الموجه: 31
الإنفاق على البحث العلمي: 32
مؤشرات خاصة بالبحث الموجه: 34
معوقات تمويل البحث الموجه : 40
مجالات الأداء المالي للشركات المساهمة: 41
دور المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات: 42
الفصل الثالث الدراسات السابقة 43
مقدمة: 44
أولاً: الدراسات العربية: 44

ثانياً: الدراسات الأجنبية: 51
ثالثاً: التعقيب على الدراسة السابقة: 65
الفصل الرابع اجراءات ومنهجية الدراسة 68
مقدمة: 69
أولاً: منهج الدراسة: 69
ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة: 69
ثالثاً: أداة الدراسة: 70
رابعاً: صدق وثبات الاستبانة: 72
خامساً: الأساليب الإحصائية: 81
الفصل الخامس تحليل نتائج البيانات وفرضيات الدراسة 83
مقدمة: 84
أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S): 84
ثانياً: خصائص العينة : 85
ثالثاً: تحليل فرضيات الدراسة: 91
رابعاً: النتائج: 116
خامساً: التوصيات: 120
سادساً: الدراسات المستقبلية: 121
المصادر والمـــراجع 122
المـــلاحق 133

قائمة الجداول

جدول (2.1) يوضح الشركات المساهمة والمسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية..... 22
جدول (2.2) يوضح ترتيب البنوك حسب قيمة المساهمة في مسيرة الدور الاجتماعي..... 36
جدول (2.3) مساهمة البنوك المساهمة في صندوق الكرامة الوطني 37
جدول (2.4) يوضح مجالات البنوك في مسيرة الدور الاجتماعي 2012 38
جدول (2.5) يوضح حجم الموازنات المعتمدة لعمادة البحث العلمي..... 39
جدول (2.6) يوضح حجم منح القطاع الخاص لعمادات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية. 39
جدول(2.7) يوضح حجم التمويل للمجلات العلمية المحكمة..... 39
جدول (3.1) يوضح مصفوفة عرض الدراسات السابقة..... 61
جدول (10) يوضح الفجوة البحثية 65
جدول (4.1) يوضح الشركات مجتمع وعينة الدراسة 70
جدول(4.2) يوضح مقياس الاجابات..... 72
جدول (4.3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور 73
جدول(4.4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الدعم البشري للبحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور . 74
جدول (4.5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الدعم القانوني للبحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور 74
جدول (4.6) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "دعم المراكز البحثية والحاضنات" والدرجة الكلية للمحور 75
جدول (4.7) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "إدارة مراكز البحث العلمي" والدرجة الكلية للمحور 76
جدول (4.8) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور 76
جدول (4.9) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور 77
جدول (4.10) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور 78
جدول (4.11) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور 78
جدول (4.12) معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة 79
جدول (4.13) يوضح طريقة معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة..... 80
جدول (4.14) يوضح طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة..... 81
جدول (5.1) اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)..... 84
جدول (5.2) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس..... 85
جدول (5.3) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية 85
جدول (5.4) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي 86
جدول (5.5) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي..... 86
جدول (5.6) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي 87

جدول (5.7) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة 87
جدول (5.8) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مجال العمل 88
جدول (5.9) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجهة المسئولة عن تطبيق المسئولية الاجتماعية 89
جدول (5.10) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأس مال الشركة 89
جدول (5.11) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً 90
جدول (5.13) نتائج تحليل فقرات محور: الدعم البشري للبحث العلمي الموجه 93
جدول (5.14) نتائج تحليل فقرات محور: الدعم القانوني للبحث العلمي الموجه 94
جدول (5.15) نتائج تحليل فقرات محور: دعم المراكز البحثية والحاضنات 95
جدول (5.16) نتائج تحليل جميع محاور قسم: دعائم توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في البحث العلمي الموجه 96
جدول (5.17) نتائج تحليل فقرات محور: إدارة مراكز البحث العلمي 98
جدول (5.18) نتائج تحليل فقرات محور: رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه 99
جدول (5.19) نتائج تحليل فقرات محور: التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه 100
جدول (5.20) نتائج تحليل جميع محاور قسم: الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه .102
جدول (5.21) نتائج تحليل فقرات محور: المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه 103
جدول (5.22) نتائج تحليل فقرات محور: المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه 104
جدول (5.23) نتائج تحليل جميع محاور قسم: أنواع المساهمات 105
جدول (5.24) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الجنس 106
جدول (5.25) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية 107
جدول (5.26) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المؤهل العلمي 108
جدول (5.27) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات في التخصص العلمي 108
جدول (5.28) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي 109
جدول (5.29) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير سنوات الخبرة.....110
جدول (5.30) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغيرمجال العمل 110
جدول (5.31) نتائج اختبار LSD لكشف متوسطات المبحوثين تعزى لمتغيرمجال العمل 111
جدول (5.32) نتائج المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الجهة المسئولة عن تطبيق المسئولية الاجتماعية 111

جدول (5.33) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير رأس مال الشركة 112
جدول (5.34) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً 113
جدول (5.35) نتائج اختبار LSD لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين تعزى لمتغير المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً 113
جدول (5.36) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير مكان الشركة 114

قائمة الأشكال

شكل (1.1) يوضح هرم المسئولية الاجتماعية 5
شكل (2.1) يوضح هرم المسئولية الاجتماعية 16
شكل (2.2) يوضح نسبة مؤسسات القطاع الخاص (30 عاملاً فأكثر) التي تقدم الدعم للمجتمع المحلي حسب نوع الدعم، 2009م ..... **Error! Bookmark not defined.**
شكل (2.3) يوضح نسبة مؤسسات القطاع الخاص (30 عاملاً فأكثر) التي تدعم المجتمع المحلي حسب مجال الدعم والمنطقة، 2009م 19
شكل (2.4) يوضح نسبة مؤسسات القطاع الخاص (30 عاملاً فأكثر) التي تقدم الدعم للمجتمع المحلي حسب نوع الدعم، 2009م 20
شكل (2.5) يوضح التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية والقطاع الأهلي في فلسطين حسب التنظيم الاقتصادي، 2012 22
شكل (2.6) التوزيع النسبي للإنفاق على البحث والتطوير في فلسطين حسب القطاع، 2015 31

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يواجه المجتمع الفلسطيني مشكلات اقتصادية وتنموية بالإضافة إلى قلة الموارد والإمكانيات المادية والمالية، ويعتبر البحث العلمي بمثابة حجر الزاوية في التقدم والتطور والتنمية لمختلف المجالات، بما يضع من حلول واستراتيجيات تطبيقية لها، مما يؤكد ضرورة الاعتماد على البحث العلمي لما له من دور مهم حيوي في حل هذه المشكلات التي تواجه الشركات والمؤسسات.

ويواجه البحث العلمي في الوطن العربي وفي الجامعات الفلسطينية العديد من المعوقات التي تحول دون أن يؤدي الدور المنوط به في إحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية منها: عدم وجود استراتيجية للبحث العلمي، ضعف الموازنات المخصصة للبحث، وعدم تطبيق البحث الموجه، ووجود العديد من المشكلات الإدارية.

بلغ إجمالي الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير في فلسطين 61.4 مليون دولار أمريكي ، وبلغت نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير في القطاع الحكومي 56.1% من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير ، وكانت مشاركة المنظمات غير الحكومية في الإنفاق على البحث والتطوير ما نسبته 23% من إجمالي الإنفاق ، وكما بلغ عدد العاملين في البحث والتطوير في فلسطين 8,715 عاملا يشكلون 5,162 عامل بمكافئ الوقت التام في العام2013 م ، فيما بلغ عدد الباحثين في فلسطين 4,533 باحثا وباحثة يشكلون 2,482 باحثا وباحثة بمكافئ الوقت التام، كما بلغ عدد الباحثين الذكور 3,510 باحثا، وعدد الباحثات الإناث 1,023 باحثة، وقد بلغ عدد الباحثين بمكافئ الوقت التام، 566 باحثا وباحثة لكل مليون نسمة من السكان. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح البحث والتطوير، 2013م: ص17).

وتعمل الأبحاث الجامعية على فتح آفاق جديدة للمعرفة، وتعتبر الجامعات هي البوتقة الفكرية التي تنصهر فيها الأفكار لتنتج النظريات العلمية والنتائج التجريبية والإحصائية التي تقوم الشركات والمؤسسات بدورها بنقلها تقنيات عملية تستخدم في إنتاج السلع التجارية والمعدات الصناعية. كما أن دور الجامعات هو تخريج طاقم من المتعلمين والباحثين المدربين على حل المعضلات ومعالجة المشكلات وتناول القضايا وعلى الشركات توظيف تلك الملكات البشرية وتدريبها على المهن المتخصصة لتساهم في تحقيق أهدافها التجارية والصناعية، ولكن هذا كله بدأ يتغير مع بداية قيام الشركات بأداء الوظيفة التعليمية، وكذلك الالتزام بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع (معهد البحوث والاستشارات بجامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 5 ، 2015 م : ص 26).

وحيث أن تبني القطاع الخاص والشركات المساهمة العامة على الخصوص لمفهوم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الشركات، (كشكل من أشكال العمل الخيري) حيث تتبلور المسئولية الاجتماعية للشركات في ممارسات معظمها كونها ممارسة جزئية فردية قاصرة ولا ترقى إلى المستوى المرجو منها.

ولتطوير هذا التفكير والعمل على تعزيز الشراكة ما بين القطاع الخاص والجامعات كمراكز للبحث العلمي، يتوجب على الشركات المساهمة القيام بواجبها بتحقيق المسئولية الاجتماعية، من خلال التوجه نحو الدعم الحقيقي للأبحاث العلمية ومن خلال التنسيق الكامل مع الجامعات ، ولا سيما البحث العلمي الموجه، والذي يمثل المحرك الرئيس لعملية التنمية في المجتمع، بحيث يخدم تلك الشركات ويصب في دعم وتطوير هذه المشروعات بالشكل الذي يعود بالنفع عليها، وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام الأمر الذي ينعكس نفعا كبيرا على جميع الأطراف.

مشكلة الدراسة:

حظي موضوع المسئولية الاجتماعية للشركات وكذلك البحث العلمي الموجه باهتمام كبير لدى الباحثين والكتّاب، وأدركت الدول المتقدمة مدى الأهمية البالغة، والدور العظيم لاستخدام البحث العلمي الموجه في النهوض بالاقتصاد والتنمية وتحقيق التقدم الصناعي والتكنولوجي، ولا سيما وفي ضوء المتغيرات التكنولوجية المتلاحقة والسريعة، مما جعلها تجد آليات ووسائل تمكنها من توفير ورصد الموازنات اللازمة لتمويل البحث العلمي، من مصادر عديدة وبالذات القطاع الخاص.

ومن جانب آخر فإن الدعوة إلى توفير التمويل لدعم البحث العلمي في الجامعات، ومراكز البحوث سواء من ميزانية الدولة، أو من القطاع الخاص أو من أية مصادر أخرى، لم تجد حتى الآن الاستجابة الكافية في وقت يصبح فيه توفير الأموال لدعم أنشطة البحث العلمي والتطوير مسؤولية جماعية، ومجتمعية على حد سواء. (أبو زيد، 2005 م: ص 50).

وتؤكد الإحصاءات في البيئة الفلسطينية على أهمية زيادة التمويل للبحث العلمي في مختلف قطاعات التنمية وانعكاساته على جودة ونوعية الإنتاج، والحاجة الماسة لسد العجز في تمويل البحث العلمي، ارتأى الباحث أن يتم توظيف المسئولية الاجتماعية في الشركات المساهمة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتمويل البحث العلمي الموجه لدى الجامعات .

والقيام بهذه الدراسة والتي –على حدود علم الباحث– تمثل الأولى في هذا الموضوع ، والاطلاع على نتائج البحث يعتبر من القطاعات الحيوية في المجتمع الفلسطيني، ، وللتعرف على تأثير توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات على دعم تمويل البحث العلمي الموجه ، ومعرفة ما إذا كانت هناك قرارات ومهارات خاصة يجب توافرها لدى القائمين علي الإدارات المختلفة في الشركات المدرجة، وإيماناً من الباحث بأهمية المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة وما تشكله من أهمية

بالغة، فقد لاحظ الباحث من خلال استطلاع أراء بعض المهتمين أن هناك فقداناً لمسمي المسئولية الاجتماعية في بعض الشركات المساهمة وما يجب أن تؤديه من دور منوط بها تجاه المجتمع ولا سيما دعم وتمويل البحث العلمي الموجه في الجامعات.

وعليه تتبلور مشكلة الدراسة في الحاجة الماسة لتمويل البحث العلمي الموجه في ظل قلة موازنات البحث العلمي لدى الجامعات الفلسطينية ولسد عجز التمويل من قبل القطاع الخاص على وجه الخصوص ، وأن المسئولية الاجتماعية التي تطبقها الشركات المساهمة بشكل متفاوت ينتابها خلل ناتج عن فقدان استراتيجية واضحة ومنظمة لدي المدراء في تلك الشركات المساهمة للتعامل مع نظام فعال يوثر تأثيراً مباشراً على البحث العلمي الموجه، كل ذلك دفعني للبحث في هذا الموضوع لإيجاد الوسائل المناسبة التي تساعد في تدعيم البحث العلمي الموجه في الجامعات الفلسطينية ، بأسس علمية سليمة، وأن وتتبنى الشركات المدرجة تطبيق الأبحاث الموجهة لدى الجامعات وذلك لما لها من الدور العظيم في ذلك التقدم العلمي والتسارع التكنولوجي المهول في عصر العولمة وإدارة المواهب وعالم الأعمال التقليدية منها أو الالكترونية مما جعل لزاما علينا السعي جاهدين لنلحق بركب التقدم والرقي ، والمساهمة في خلق واقعا أفضل ومتميزاً لمجتمعنا وبلدنا، وحيث أنه يوجد لدى جامعاتنا العديد من الأبحاث والدراسات في العلوم المتنوعة والتي تحتاج إلى المتابعة والتطبيق العملي وكذلك الاختراعات والتي لا تولي لها الجهات المعنية الاهتمام الكافي وحيث أن المجتمع الفلسطيني يعاني من مشكلات اقتصادية وتنموية بالإضافة إلى قلة الموارد والإمكانيات المادية والمالية، فهذا يؤكد ضرورة الاعتماد على الجامعات من خلال البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية واستخدام البحث العلمي في حل هذه المشكلات بأقصى سرعة وأقل تكاليف.

وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات؟

وينبثق من التساؤل الرئيس السابق التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما أنواع الدعم التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في سياق المسئولية الاجتماعية؟

2- ما الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في سياق المسئولية الاجتماعية؟

3- ما أنواع المساهمات التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في سياق المسئولية الاجتماعية؟

فرضيات الدراسة:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين انواع الدعم التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

2- -توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين أنواع المساهمات وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في متوسطات استجابات المفحوصين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى للمتغيرات التالية (الجنس، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، مجال العمل، رأس مال الشركة، المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً، مكان الشركة).

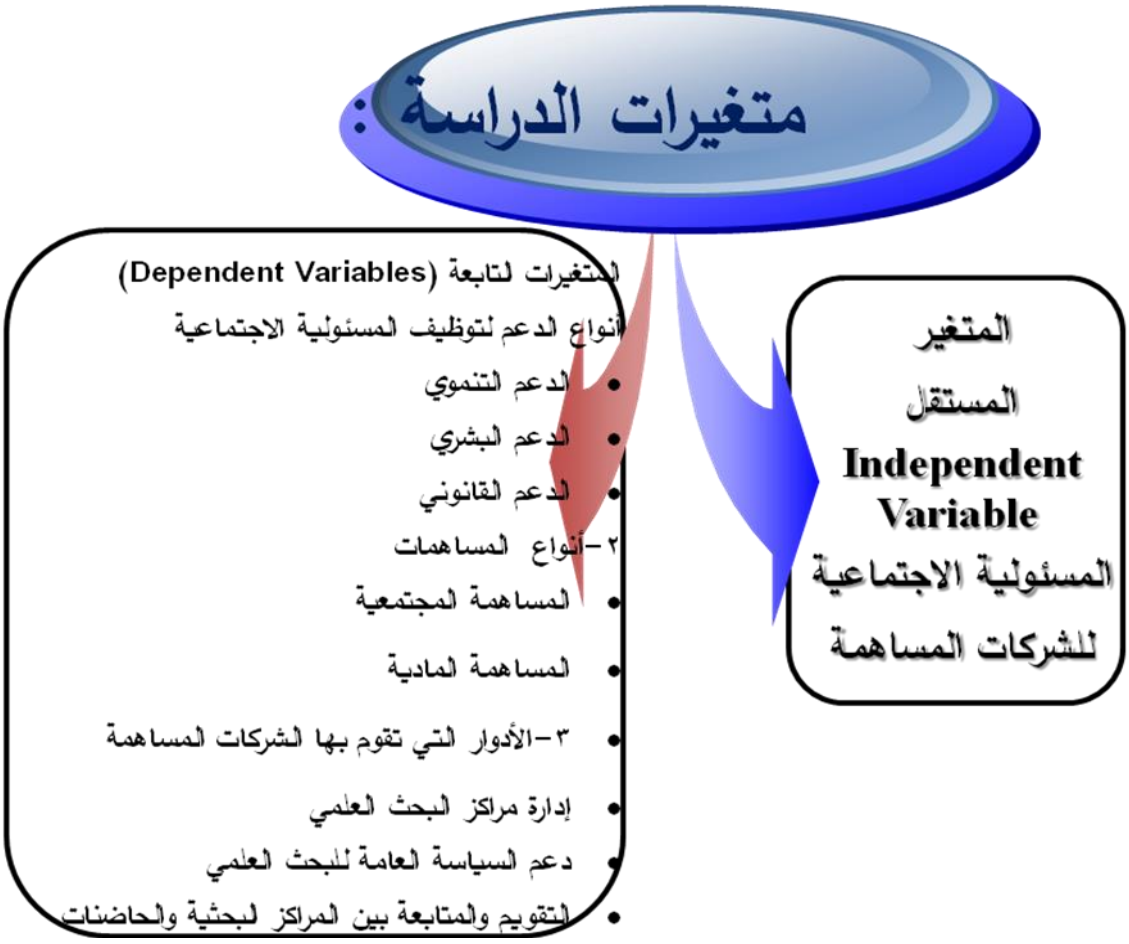

جرد بواسطة الباحث

أهداف الدراسة:

1- التعرف على الواقع التطبيقي للبحث العلمي الموجه ومدى تأثيره على تطبيق البحث العلمي الموجه في الجامعات الفلسطينية.
2- بيان مدى مساهمة المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة على توفير الدعم المالي الكافي لتطبيق البحث العلمي الموجه في الجامعات الفلسطينية.
3- التعرف على واقع التنمية المستفادة من تطبيق البحث العلمي من قبل الجامعات الفلسطينية.
4- بيان المعوقات الفعلية والمتوقعة التي يمكن أن تعيق فعالية توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهم في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات بمحافظات غزة.
5- التعرف على الفروق حول استجابات العاملين في الشركات لأهمية توظيف المسئولية الاجتماعية على تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات في محافظات قطاع غزة باختلاف خصائصهم الديمغرافية.
6- التوصل إلى نتائج وتوصيات تساعد الشركات المساهمة على تحقيق فاعلية البحث الموجه من خلال تبني مفهومه من خلال الجامعات الفلسطينية.
7- حث الشركات المساهمة في تبني تمويل تطبيق البحث العلمي الموجه لدى الجامعات الفلسطينية في غزة لما له من عظيم الدور في توجيه وتنمية والنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.
8- العمل على تطوير وتنظيم البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية من خلال خطط محكمة معدة بدقة من خلال التنسيق بين الجهات المختلفة والمعنية بالبحث العلمي الموجه.
9- التعرف على الاحتياجات اللازمة ومدى جاهزية الجامعات الفلسطينية لتطبيق البحث العلمي الموجه .

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية للدراسة

1- إثراء المكتبة العربية عموماً والمكتبة الفلسطينية خصوصاً ببحث يتناول موضوع من الموضوعات المهمة والحديثة الخاصة بالمسئولية الاجتماعية .
2- في حدود علم الباحث فإن هذا البحث من المحاولات الميدانية الأولى في فلسطين للدراسة العلاقة بين تبني مفهوم بالمسئولية الاجتماعية و والبحث الموجة بالشركات المساهمة.
3- قلة المصادر الأولية والأبحاث المحلية المتخصصة في هذا المجال في فلسطين؛ لذا سيكون هذا البحث مرجعاً هاماً للباحثين وللمهتمين في هذا المجال.

الأهمية العملية للبحث:

1- لفت انتباه الشركات المساهمة في غزة إلى أهمية موضوع البحث الموجة في الجامعات الفلسطينية.

2- مساعدة الشركات المساهمة للاستفادة من نتائج البحث والعمل على تطبيقها في أدائها.

3- مساعدة الشركات المساهمة على تحقيق البحث الموجه المرغوب المتعلقة بتطبيق على الجامعات الفلسطينية

4- مساعدة الشركات المساهمة محل البحث في المساهمة في البحث الموجة، لما لذلك من فوائد كثيرة ستعود عليها.

5- تقديم توصيات من شأنها مساعدة الشركات المساهمة في تطبيق البحث الموجة في الجامعات الفلسطينية.

6- يستمد هذا البحث أهميته بصفة عامة من النتائج المتوقعة منه والتي يمكن أن تسهم في تقديم دليل عملي وعلمي عن واقع تطبيق المسئولية الاجتماعية في الشركات المساهمة بمحافظات قطاع غزة.

الأهمية للباحث:

تتوافق أهمية هذا البحث مع الباحث من خلال اهتمامه بدراسة المسئولية الاجتماعية ومساهمتها في البحث الموجه وإكمال متطلب من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

مصطلحات الدراسة:

المسئولية الاجتماعية:

تعددت تعريفات المسئولية الاجتماعية، فقد عرفتها الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) بأنها "نظرية أخلاقية بأن أي كيان، سواء كان منظمة أو فرد، يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل"، وهي أمر يجب على كل منظمة أو فرد القيام به للحفاظ على التوازن ما بين الاقتصاد في عام 2012 تم تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال غرفة التجارة والصناعة بدبي،. حيث تم ترجمة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات في الإجراءات الملموسة التي تمس حياة الناس ؛ رد الجميل إلى المجتمع – وجعل موظفينا فخورون بما يقومون به.

ويمكن تعريفها بأنها: الالتزام لدى الشركات تجاه المجتمع من مساهمة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير منتجات واحتياجات وخدمات تعود بالنفع على جميع الأطراف ذات العلاقة من جامعات وباحثين وشركات ومجتمع.

البحث العلمي:

يعرف (الحسيني وآخرون، 2006 م : ص37) البحث العلمي بأنه : عبارة عن جهد منظم ومقصود لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات والظواهر وفقا لنظريات معينة.

ونستطيع القول بأن البحث العلمي الموجه هو: البحث العلمي الذي يخدم أهداف مخطط لها تلبي حاجات محددة تساهم في تطوير منتجات قائمة او منتجات جديدة لدى الشركات والمجتمع من خلال مراكز ووحدات البحث العلمي لدى الجامعات.

البحث العلمي الموجه: تسخير الإمكانات البشرية والمادية لدعم المجال العلمي البحثي وفتح كل القنوات لإيجاد أسواق لتسويق منتجاتها البحثية وبراءات الاختراع مما يعزز القوة الاقتصادية والسياسية للدولة لما له من أهمية في بناء المجتمعات وتطويرها بما يسهم في رقي البشرية.

ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه: عبارة عن مساهمة الشركات المالية ضمن اطار المسئولية الاجتماعية للشركات نحو المجتمع في تغطية الاحتياجات اللازمة لتطبيق البحث العلمي الموجه في الجامعات الفلسطينية

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: سوف تقتصر الدراسة على معرفة دور المسئولية الاجتماعية للشركات في تمويل البحث الموجه في الجامعات الفلسطينية

الحد البشري: ستركز هذه الدراسة على كل من: رئيس مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وحدة خاصة بالمسئولية الاجتماعية، وحدة الاتصال والعلاقات العامة في الشركات المساهمة.

الحد المكاني: تطبيق هذه الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

الفصل الثانـي

الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني
الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول
المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة

مقدمة:

تعد المسئولية الاجتماعية للشركات أداة رئيسية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال. ويرى عدد من الباحثين أن المسئولية الاجتماعية لرأس المال هي الوسيلة التي تستخدمها الشركات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها، ومن ثم تصبح برامج المسئولية الاجتماعية نوعا من الاستثمار الاجتماعي، الذي يهدف إلى بناء رأس المال الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للشركات.

التطور التاريخي للمسئولية الاجتماعية:

لقد نالت المسئولية الاجتماعية خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي اهتماماً تجريبيًا ملحوظاً ولاقت إنتشاراً بحثياً واسعاً، تلاها خلال الثمانينيات وحتى منتصف تسعينيات القرن الماضي إهمال واضح وصل إلى حد التجاهل الكامل من برامج البحث العلمي، ويشير ذلك إلى أن فوائد تطبيق استراتيجية المسؤولية الاجتماعية لا تقف عند حدود المجتمع المحيط بالشركات؛ بل يتجاوز ذلك ليصل إلى الشركة نفسها حيث يمكن أن تُجنبها العديد من الصعوبات في حل المشاكل الإدارية؛ واستمرار النمو والتوسع في مجالات العدالة الاجتماعية، واستدامة النمو الاقتصادي. (Adam, Rodney & Leonard(2005).

وقد ذكر(محمد : 2010م : ص10) أن مفهوم المسئولية الاجتماعية قد مر بأربع مراحل :-

1-**النموذج التقليدي** : منذ بداية القرن الماضي حتى الثلاثينات ، ويعتمده أنصار المدرسة التقليدية في الاقتصاد، حيث تم إعتبار أن الربح هو المسئولية الاجتماعية الوحيدة للمنظمة اعتماداً على مفهوم الكفاءة والمنافسة الحرة.

2-**النموذج الإداري في المسئولية الاجتماعية** : بدأ منذ الثلاثينات حتى الستينات من القرن الماضي ويُعتبر تطور للنموذج التقليدي، ويعالج بعض أوجه القصور في النموذج السابق ويعترف بالمسئولية الاجتماعية للمنظمات ، وتبنيها لبرامج المسئولية الاجتماعية مثل حماية البيئة ، والعلاقة مع العاملين والمستهلكين، وتحسين البيئة الاجتماعية.

3-**النموذج البيئي للمسئولية الاجتماعية** :وساد في فترة الستينات والسبعينات , وهو تطور للنموذج الإداري ، ويعمل على سد الثغرات في النموذجين السابقين ، وقد تبنى توسيع قاعدة المسئولية الاجتماعية لتشتمل على دعم الجهات التعليمية والثقافية وتقديم المساعدات للفقراء والمعاقين، وتطوير المدن، وعلاج مشكلة البطالة، وتحسين البيئة الاجتماعية، وعلاج مشكلة التضخم الاقتصادي، ومساعدة المجتمع نحو حياة أفضل.

4-**النموذج الاقتصادي للمسئولية الاجتماعية** : وساد في فترة السبعينات والثمانينات، ويعتمد على نموذج النظم المفتوحة للمنظمات، وظهور مصطلح أصحاب المصالح، ومحاولة إرضاء أصحاب المصالح التي تتكون منهم بيئة المنظمات.

و من العوامل التي ساهمت في زيادة الإهتمام بهذا الموضوع، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، التي شجعت عدد كبير من الشركات الكبيرة على الدعم المادي والمعنوي للمتضررين من هذه الأحداث، وكذلك الفضائح المالية لعدد من الشركات العالمية مثل شركتي أنرون و آرثر أندرسون وغيرهما من الشركات العالمية التي لفتت الإنتباه إلى الممارسات الخاطئة، لهذه الشركات وتفشي الفساد فيها، وهنا ظهرت أهمية تبنى الشركات لبرامج المسئولية الإجتماعية التي تستهدف أيضا- وفقا لتعريفها- محاربة الفساد بأشكاله المختلفة. (المغربل و ياسين ، 2008 م : ص 4).

دوافع ومبررات المسئولية الاجتماعية:

إن المسئولية الاجتماعية دوافع ومبررات عديدة يمكن أن نوضحها بالنقاط التالية: (لخضر وسايح ، 2002م: ص 24):

1- **التطور الكبير في المجال الصناعي:** والذي شهده العالم بعد الثورة الصناعية مما دور على مجالات عديدة من حياة البشر، وهذا استدعى بدوره توفير الاحتياجات لتأهيل الكادر البشري الملائم للقيام بالأعباء الضخمة لمقابلة هذا التطور، سواء في المجال التكنولوجي أو الصناعي، واستنزاف الموارد الطبيعية، وكذلك ما نتج عن المصانع من مخلفات تزيد من مسببات التلوث وإحداث الضوضاء، وغيرها من التأثيرات على مستوى الصحة والتعليم والثقافة، مما ألقى بظلاله على الجانب الاجتماعي سواء تأثيرًا سلبيًا أو ايجابيا كان على الشركات أن يكون لها دورًا في مواجهة تلك التحديات باعتبارها المسبب الأكبر لها، وذلك بتحمل المسئولية الاجتماعية، ومعالجتها والإفصاح والتقرير عنها.

2- **تخدم المسئولية الاجتماعية إهتمامات المشروعات على المدى الطويل:** وذلك عن طريق إعطاء صورة أفضل عن نشاط المشروع وصلاحيته للعمل في الفترة طويلة الأجل، فالمشروعات

تستمر بناء على رغبة المجتمع وتستمد قوتها منه، لذا عليها أن يكون لها دور في تقديم عوائد ومنافع اجتماعية للمجتمع (الفيومي، 2000 م: ص 15).

مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات:

إن المسئولية الاجتماعية للشركات هي المبادرة التي تتخذها مؤسسات الأعمال التجارية باستثمار جزء من أرباحها من أجل تحقيق رفاهية المجتمع لكي تكون صورة إيجابية لدى الجمهور، وتؤسس قاعدة من المستهلكين الواعيين، كما أنها التزام من جانب مؤسسات الأعمال التجارية بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة والعمل مع الموظفين وأسرهم، والمجتمعات المحلية والمجتمع على تحسين نوعية الحياة.

–

وعليه فإن مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات يسلط الضوء على الجوانب التالية:

- مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات يغطي القضايا الاجتماعية والبيئية.
- المسئولية الاجتماعية للشركات ليست ولا يجب أن تكون منفصلة عن استراتيجيات الشركات بل يجب أن تكون متكاملة معها.
- المسئولية الاجتماعية للشركات هي مفهوم طوعي.
- هناك جانب مهم للمسئولية الاجتماعية للشركات وهو كيفية تفاعلها مع أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين مثل الموظفين والعملاء والجيران والمنظمات غير الحكومية والسلطات السياسية وما إلى غير ذلك.

تعريفات المسئولية الاجتماعية:

شهد مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات تغيرات جوهرية على مر الزمن، ولا يزال يتطور مع تطور المجتمع وتوقعاته، والقاسم المشترك بين أكثرية التعاريف و هو أن المسئولية الاجتماعية للشركات مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات الشواغل الاجتماعية والبيئية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها التجارية قصد تحسين دورها في المجتمع.

بل لا يوجد تعريف محدد متفق عليه للمسئولية الاجتماعية، فالتعريفات تختلف باختلاف وجهات النظر تجاهها.

تعريف المسئولة الاجتماعية لغة: هي ما يكون به الإنسان مسئولاً ومطالباً عن أمور أو أفعال أتاها. (المنجد في اللغة والإعلام ،1979م).

المسئولية الاجتماعية اصطلاحا:

يعرفها قاموس الفلسفة وعلم النفس(2014 م) بأنها: وعي الفرد المرتبط بأساس معرفي بضرورة سلوكه تطوعيا نحو الجماعة، وله تأثير في تحديد مجرى الأحداث.

تعريف البنك الدولي: التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد.

تعريف غرفة التجارة العالمية: جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية لاعتبارات أخلاقية واجتماعية (صديقي ، 2014 م: ص 28).

تعريف المفوضية الأوروبية: التطوع الذاتي للمؤسسات في المساهمة في خلق مجتمع وبيئة أفضل.

يري الباحث أن المسئولية الاجتماعية عبارة عن ثقافة الالتزام بالمسئولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسات، وتوفير الدعم والمساندة تجاه التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتعرف المسئولية الاجتماعية بأنها: هي مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة، والقيم السائدة في المجتمع، والتي تمثل في نهاية الأمر جزءاً من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة، والساعية إلى تحقيقها كجزء من إستراتيجيتها ويظهر من التعريف أن الهدف الاجتماعي يمثل جزءاً من الأهداف الاقتصادية المباشرة، وبالنظر إلى تعريف آخر نجد أن المسئولية الاجتماعية هي: "التزام منشأة الأعمال تجاه المجتمع والذي يأخذ بالاعتبار توقعات المجتمع من المنشأة، في صورة اهتمام بالعاملين بالبيئة، بحيث يمثل هذا الالتزام ما هو أبعد من مجرد أداء الالتزامات المنصوص عليها قانوناً" (الغالبي والعمري، 2001م: ص 216).

ويعرفها المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة بأنها: التزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي ، وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرها، فضلاً عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة.

ووفق المنتدى الدولي لقادة الأعمال: تعني المسئولية الاجتماعية للشركات: ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية، والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة، وصُمِّمت تلك المسئولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين (بخيت، 2011م: ص103).

أما منظمة الأمم المتحدة: تعرف المسئولية الاجتماعية للشركات على أنها توسِّع المفهوم باستخدام عبارة "تحلي الشركات بروح المواطنة العالمية"، التي تغطي كلاً من حقوق ومسئوليات الشركات عبر الوطنية في السياق الدولي (عبد ربه، 2014 م : ص10).

وبين الاتحاد الأوروبي: أن المسئولية الاجتماعية لرأس المال هو مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي . ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسئولية الاجتماعية مفهوم تطوعي، لا يستلزم سن القوانين، أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع (بدر، 2013م: ص105).

ويري الباحث أنها مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة، والقيم السائدة في المجتمع، والتي تمثل في نهاية الأمر جزءاً من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة، والساعية إلى تحقيقها كجزء من إستراتيجيتها.

أهمية المسئولية الاجتماعية:

هناك وجهات نظر متعارضة حول تبني الشركات لمزيد من الدور الاجتماعي، وعلى العموم هناك اتفاق عام بكون المسئولية الاجتماعية بحدود معينة تمثل عملية مهمة ومفيدة للمؤسسات في علاقاتها مع مجتمعاتها، لمواجهة الانتقادات والضغوط المفروضة عليها، ومن شأن الوفاء بالمسئولية الاجتماعية تحقيق عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والدولة والمؤسسة وأهمها ما يلي: (مخامرة، 2007م، ص 82).

أ- بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال، وخاصة إذا اعتبرنا أن المسئولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة ، من شأن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- تمثل المسئولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع؛ كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسئولية.

ب- بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسئولية الاجتماعية للمؤسسة.

ج- بالنسبة للدولة:

- تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى؛ و يؤدي الالتزام بالمسئولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.

- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من الآلات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعا بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة.

أنواع المسئولية الاجتماعية:

إن شمولية محتوى المسئولية الاجتماعية يبين أن المسئولية الاجتماعية تضم عناصر جوهرية رئيسية أهمها (النسور، 2010 م: ص 27)

1- **المسئولية الاقتصادية:** تمثل مسئوليات أساسية يجب أن تضطلع بها منظمات الأعمال حيث أن إنتاج السلع والخدمات ذات القيمة للمجتمع بتكلفة معقولة ونوعيات جيدة، وفي إطار هذه المسئوليات تحقق المنظمة العوائد والأرباح الكافية بتعويض مختلف مساهمات أصحاب رأس المال و العاملين وغيرهم.

2- **المسئولية القانونية:** وهذه مسئوليات عادة ما تحددها الحكومات بقوانين وأنظمة تعليمات يجب أن لا تخرقها منظمات الأعمال ، وأن تحترمها، وفي إطار هذه المسئوليات يمكن الإشارة إلى إتاحة فرص العمل بصورة متكافئة للجميع ، دون تمييز بسبب الجنس أو القومية أو غيرها.

3- **المسئولية الأخلاقية:** يفترض في إدارة منظمات الأعمال أن تستوعب الجوانب القيمية والأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها، وفي حقيقة الأمر فإن هذه الجوانب لم تؤطر بعد بقوانين ملزمة ، لكن احترامها يعد أمرا ضروريا لزيادة سمعة المنظمة في المجتمع ، وقبولها فعلى المنظمة أن تكون ملتزمة بعمل ما هو صحيح وعادل ونزيه.

4- **المسئولية الطوعية:** وهذه مبادرات طوعية غير ملزمة للمنظمة، تبادر فيها بشكل إنساني وتطوعي، من خلال برامج لا ترتبط بالعمل بشكل مباشر، وقد تكون لعموم المجتمع أو لفئات خاصة به ككبار السن وغيرها، ولا تتوخى إدارة منظمات الأعمال من هذه البرامج ارتباطها المباشر بزيادة الأرباح أو الحصة السوقية أو غيرها.

5- **المسئولية البيئية:** لا بد للمؤسسة أن تراعي الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها والقضاء على الانبعاثات السامة والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة ، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلبا على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد. وعلى المؤسسة أن تعي جميع الجوانب البيئية المباشرة وغير المباشرة ذات الصلة بتأدية نشاطاتها، وتقديم خدماتها، وتصنيع منتجاتها، كما وعليها استخدام معايير معينه لمعرفة تلك الجوانب البيئية ذات الدور المتميز، لتتمكن بالتالي من التحسين الفعَّال لأدائها البيئي. ومن الواجب على تلك المعايير المحددة من قبل المؤسسة نفسها أن تكون شامله، مُثبَّته (ممكن إثباتها) وموثقة ومعمول بها.

شكل (2.1) يوضح هرم المسئولية الاجتماعية

المصدر: محمد عاطف محمد ياسين، ، 2008، ص32.

مزايا استخدام المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة:

لتحقيق تكامل المسئولية الاجتماعية مع قراراتها وأنشطتها، يمكن للمنظمة تحقيق فوائد هامة مثل: (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004 م : ص10)

- تشجيع عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم مطور لتطلعات المجتمع، والفرص المرتبطة بالمسئولية المجتمعية ومخاطر عدم تحمل المسئولية المجتمعية.
- تعزيز سمعة المنظمة، وتشجيع ثقة أكبر للجمهور.
- تحسين تنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية.
- تعزيز ولاء الموظفين وروحهم المعنوية، وتحسين سلامة وصحة العاملين من الجنسين، والتأثير الإيجابي على قدرة المنظمة على توظيف وتحفيز الموظفين والاحتفاظ بهم.
- تحقيق الوفورات المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد، وخفض استهلاك الطاقة والمياه، وخفض النفايات، واسترداد قيمة المنتجات المشتقة من جانب، وزيادة وفرة المواد الخام من الجانب الآخر.
- المساهمة في حيوية المنظمة على المدى الطويل عن طريق تعزيز استدامة الموارد الطبيعية والخدمات البيئية.

- تحسين سمعة الشركات والتي تبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين الشركات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به التي هذه الشركات، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري، ويسهم التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها . (المغربل وفؤاد، 2008 م).
- استقطاب أكفأ العناصر البشرية حيث يمثل التزام الشركات بمسؤوليتها تجاه المجتمع الذي يعمل به عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة.
- حسن إدارة المخاطر الاجتماعية تترتب على قيام الشركات بنشاطها الاقتصادي.

مبادئ المسئولية الاجتماعية للشركات:

تستند المسئولية الاجتماعية للشركات على المبادئ الأساسية التالية :

1- **مبدأ الإذعان القانوني:** أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقا لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها.

2- **مبدأ احترام الأعراف الدولية:** أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياساتها وممارساتها للمسئولية المجتمعية.

3- **مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية:** أن تقر المؤسسة وتتقبل أن هناك تنوعا في المصالح للأطراف المعنية، وتنوعا في أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.

4- **مبدأ القابلية للمساءلة:** أن تكشف المؤسسة وبشكل منتظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمينة والى حد ملائم السياسات والقرارات والإجراءات – ومن ضمنها الإجراءات التصحيحية – التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وأيضا الآثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة (المغربل، 2011 م : ص15).

5- **مبدأ الشفافية:** أن تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقراراتها وأنشطتها، بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتدورين، أو المحتمل تدورهم بشكل جوهري من قبل المؤسسة.

6- **مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان:** أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المسئولية الاجتماعية في الإسلام:

إن المسئولية الاجتماعية للشخصية المسلمة ذات طبيعة أخلاقية، اجتماعية، ودينية، وهي ذات التزام خلقي، لأنها إلزام أخلاقي يفرضه الفرد من نفسه على نفسه، وهي ذات طبيعة اجتماعية لأن هذا الإلزام نحو الجماعة أو نحو فعل اجتماعي، وهي ذات طبيعة دينية؛ لأن ما يفرضه الفرد على نفسه من التزام ذاتي يكون المرجع فيه والمستهدف به تقوى الله .(عثمان ، 1986 م : ص 47).

وهنا يضع الله عز وجل الإنسان أمام مسئوليته الكبرى عندما جعله خليفة في الأرض حيث قال الله تعالى "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً" (س البقرة ، آية 30)

ويحدد الرسول صلى الله عليه وسلم الجانب الاجتماعي من مسئولية الخلافة في قوله: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع، وهو مسئول عن رعيته، والرجل راع عن أهل بيته، وهو مسئول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت بعلها ووالده، وهي مسئولة عنهم، والعبد راع على مال سيده، وهو مسئول عنه، ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" (البخاري، جزء/1: ص391)

الميثاق العالمي للمسئولية الاجتماعية:

تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسئولية الاجتماعية ، ومنها "مواطنة الشركات، الشركات الأخلاقية، الحوكمة الجيدة للشركات "وعلى الرغم من تعدد هذه المصطلحات، إلا أنها في النهاية تنصب في مساهمة الشركات في تحمل مسؤوليتها اتجاه أصحاب المصالح المختلفين. وتعد المسئولية الاجتماعية للشركات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال. ويرى عدد من الباحثين أن المسئولية الاجتماعية لرأس المال هي الوسيلة التي تستخدمها الشركات لإدارة وتنظيم علاقاتها بالمتعاملين معها، ومن ثم تصبح برامج المسئولية الاجتماعية نوعا من الاستثمار الاجتماعي، الذي يهدف إلى بناء رأس المال الاجتماعي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي للشركات (عزاوي وبوزيد، 2011 م : ص84).

يسعى الاتفاق العالمي للمسئولية الاجتماعية من خلال قوة العمل الجماعي إلى تعزيز مواطنة الشركات، بحيث يمكن لقطاع الأعمال أن يصبح جزءا من الحل في مواجهة تحديات العولمة. وبهذه الطريقة، يمكن أن يساهم القطاع الخاص- بالشراكة مع أطراف اجتماعية أخرى- في قيام اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولية.

مجالات مساهمة الشركات في المجتمع المحلي:

يكتسب الدور الاجتماعي للشركات أهمية متزايدة بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية التي صحبتها بطبيعة الحال برامج اجتماعية كان ينظر إليها على أنها أمر

طبيعي ومتوقع في ظل انتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات؛ وإن كانت في كثير من الأحيان تحقق إيرادات وأرباحا طائلة، وكان متوقعا مع تحول هذه المؤسسات إلى الملكية الخاصة وإعادة تنظيمها وإدارتها على هذا الأساس أن يتوقف دورها الاجتماعي، ولكن التطبيق العملي لتجارب الخصخصة أظهر أن الدور الاجتماعي والالتزام الأخلاقي للشركات هو أيضا استثمار يعود عليها بزيادة الربح والإنتاجية وتقليل النزاعات والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، ويزيد أيضا انتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه الشركات مما ينعكس على الأداء المالي لها ويعزز من قدرتها التنافسية.(الخضر وشنني ، 2011 م : ص 227).

مؤشرات للشركات الخاصة تتعلق بالمسئولية الاجتماعية في فلسطين:

هي مؤشرات تطال واقع القطاع الخاص الفلسطيني،المتمثل بالمؤسسات التي لها مساهمة أكبر ودورا أوسع ودورا ملموسا في عجلة الاقتصاد والتنمية الفلسطينية والتي يبلغ عدد عامليها 30 عاملاً فأكثر. شمل مسح المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص أبرز المؤشرات المتعلقة بدور المؤسسات الخاصة في المجتمع الفلسطيني ،من حيث القدرات التشغيلية والمساهمات التنموية، وممارساتها تجاه البيئة، والإشكاليات والعوائق التي تعتري عملها، إلى جانب العديد من المؤشرات الأخرى، المتعلقة بواقع ودور هذه المؤسسات (عزاوي وبوزيد، 2011 م : ص 44).

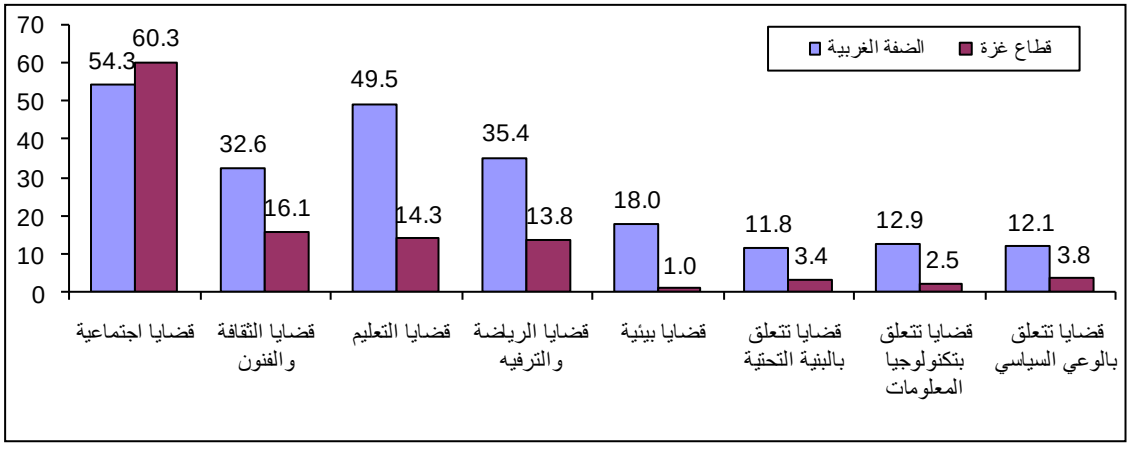

شكل (2.3) يوضح نسبة مؤسسات القطاع الخاص (30 عاملاً فأكثر) التي تدعم المجتمع المحلي حسب مجال الدعم والمنطقة، 2009م

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح البحث والتطوير، 2013م: ص17

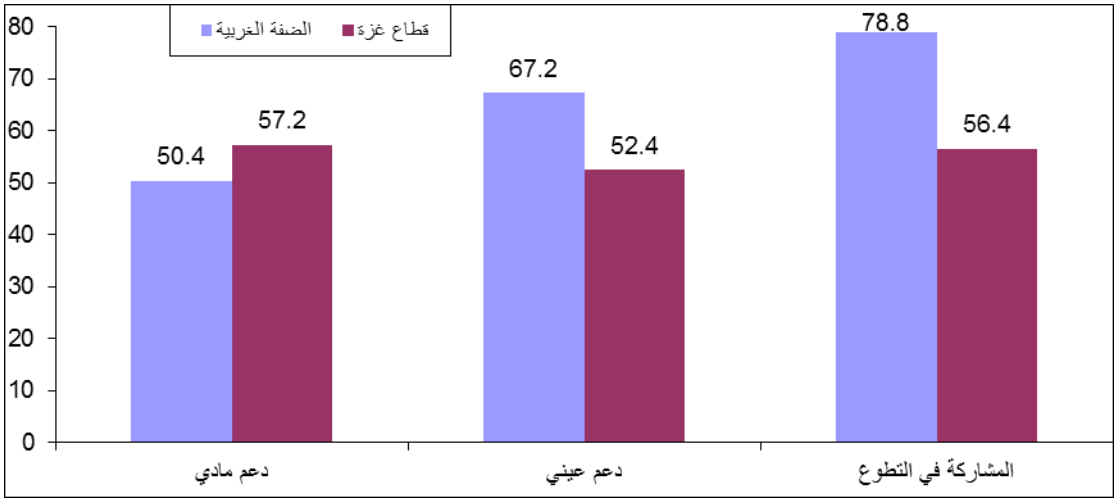

شكل (2.4) يوضح نسبة مؤسسات القطاع الخاص (30 عاملاً فأكثر) التي تقدم الدعم للمجتمع المحلي حسب نوع الدعم، 2009م

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح البحث والتطوير، 2013م: ص17

وهناك خمسة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تقييم المسئولية الاجتماعية:

1. مؤشر احتياجات مؤسسات القطاع الخاص:

أكثر الاحتياجات إلحاحاً لقيام مؤسسات القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية بأعمالها هي الحاجة إلى موظفين لديهم الحافز لنجاح المؤسسة؛ 52.5%، تليها حاجة المؤسسات للتدريب المهني للموظفين؛ 48.8%. بالمقابل عبر 40.5% من المؤسسات أن توفر موارد طبيعية لقيام المؤسسة بأعمالها هي من الأمور التي لا تشكل احتياجا ملحاً لها.

2. مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:

ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي، الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها، بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية، أو نوع أو طبيعة أعمالهم، وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية، وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي، والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم، وما إلى ذلك (http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics).

3. مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي، المضحى بها، لحماية أفراد المجتمع المحيط ،الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي، حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة، والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشتمل على تكاليف حماية تلوث الهواء ،والبيئة البحرية، والمزروعات و الأعشاب الطبيعية، وتلوث المياه وغيره الكثير.

4. مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:

ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع ،مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ،ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

5. مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:

وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين، حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج، وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع ، وتدريب وتطوير العاملين، وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات.

تطبق المسئولية الاجتماعية في مؤسساتنا عن طريق الوسائل التالية:

- خلق كيانات قانونية (وحدات، إدارات) تكون مهمتها تأكيد الالتزام المؤسسي بالمسئولية الاجتماعية.
- تخصيص ميزانيات محددة وبشكل منتظم ؛لدعم أنشطة هذه الوحدات وإعطائها الاستقلالية لدعم برامجها.
- يجب فصل هذه الميزانيات عن الميزانية الأساسية لكي لا تتدور بعوامل الربح والخسارة، ومن ثم يتم إيقافها في حالات الخسارة.
- وضع أولويات الدعم ونظم إدارتها عن طريق فروع المؤسسات المحلية لقربها من الواقع المحلي وتقديم المنفعة القصوى.
- دعم تطوع الموظفين بحيث يكون جزء من استراتيجية العمل لدى المؤسسة والذي بدأ يأخذ منحى الأهمية والانتشار.
- تصميم وتنفيذ برامج مشاركة الموظفين إما عن طريق لجان داخلية (داخل المؤسسة) وإشراك في الجمعيات الأهلية المحلية والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني .
- سن الأنظمة والقوانين وتطوير نظم وآليات العمل.
- وضع المعايير يشجع التنافس في مجال المسئولية الاجتماعية.
- دعم البحث العلمي لخلق ثقافة علمية أكاديمية.
- نشر الوعي الثقافي لدى المجتمع.
- تدريب المتطوعين والقائمين على المسئولية الاجتماعية في المؤسسات.
- لفت نظر المسئولين ومتخذي القرار إلى أهمية هذا الجانب.
- حفز التواصل والتنافس بين المؤسسات لتصميم وإدارة أعمال المسئولية الاجتماعية.
- خلق تحول اجتماعي تجاه المسئولية الاجتماعية.

إن الشركات المساهمة العامة تلعب دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية في أي بلد ويأتي هذا الدور من مساهمة هذه الشركات في تجميع الأموال، وتوحيد الجهود لإقامة المشروعات التي يلزمها تمويل

كبير وخبرات فنية مختلفة ومتنوعة لا يستطيع الفرد توفيرها لوحده، إضافة إلى أن الشركات تحقق الاستمرارية والاستقرار للمشاريع الصناعية والتجارية باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء مما يضمن استمراريتها حتى بعد وفاة مؤسسيها على عكس النشاط الفردي الذي يمكن أن يتوقف عند وفاة مؤسسه، كما أن الشركات المساهمة تعطي المجال لأصحاب الدخل المحدود للمشاركة في المشاريع حسب طاقاتهم وقدرتهم المالية وتحميهم من المسئولية غير المحدودة في ذمة الشخص المالية وذلك عن طريق تحديد مسئولية الشريك بقدر ما يملك من أسهم في رأس مال الشركة وبالتالي فإنها تفصل ما بين أموال الشخص الذاتية وأمواله المخصصة للتجارة (الجيعان وزعيتر، 2005م).

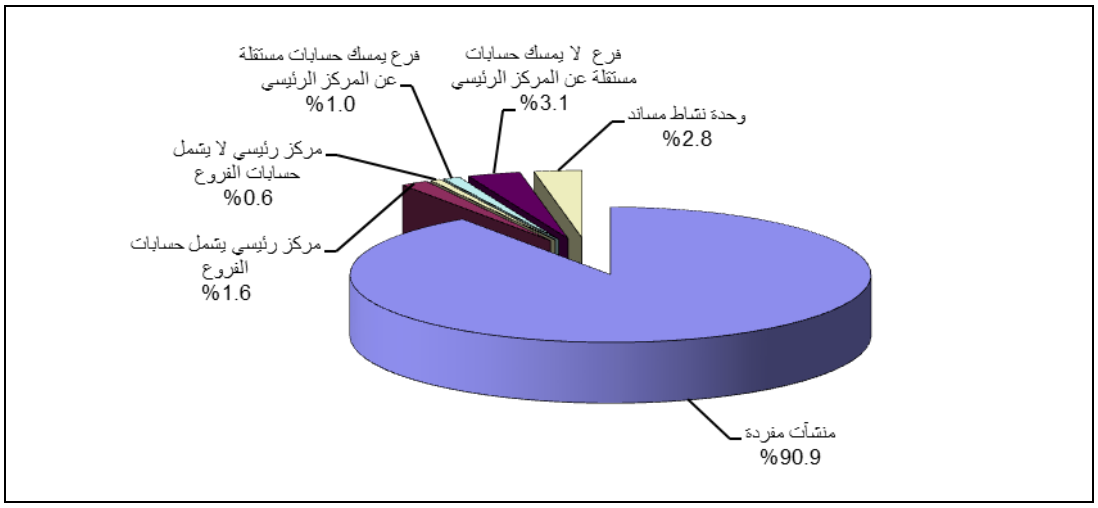

شكل (2.5) يوضح التوزيع النسبي للمنشآت العاملة في القطاع الخاص والشركات الحكومية والقطاع الأهلي في فلسطين حسب التنظيم الاقتصادي، 2012

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح البحث والتطوير، 2013م: ص17

جدول (2.1) يوضح الشركات المساهمة والمسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية

القطاع	عدد الشركات المساهمة والمسجلة لدى السوق
قطاع خدمات البنوك	8 شركات
قطاع الصناعة	12 شركة
قطاع التامين	7 شركات
قطاع الاستثمار	9 شركات
قطاع الخدمات	12 شركة
قطاع إقراض التكنولوجيا	1 شركة
المجموع	48

المصدر: الموقع الالكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية

تدعيم برامج الشركات المساهمة العامة في المسؤولية اجتماعية:

عدم نضوج مفهوم المسؤولية الاجتماعية في فلسطين إضافة إلى عدم وجود منهجية مناسبة للتعامل مع هذا الأمر وتطويره، إذ أن 98% من مجموع الشركات المسجلة في الأراضي الفلسطينية هي

شركات عائلية مقابل 60 شركة من نوع الشركات المساهمة العامة ومن ضمنها 48 شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، وبالتالي فإن هناك تدني في عدد الشركات الكبيرة التي يمكنها أن تمارس المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع ,.(http://www.pecdar.ps/etemplate.php?id=765).

وتأكيدا لذلك فأن عدد الشركات التي استجابت للدراسة التي تم إجراؤها ووفق العينة الاستطلاعية كانت 21 شركة من الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

المبحث الثاني

دور الجامعات في البحث العلمي الموجه

مقدمة:

تعد الجامعة والبحث الموجه والتنمية محاور رئيسة يكمل كل منها الآخر، وتمثل جزءاً لازماً في أي مخطط تنموي يهدف إلى تحقيق التقدم والازدهار، فالجامعة بهيئتها التدريسية وطلابها هي الإطار والحاضن، والبحث الموجه هو الأداة والوسيلة، والتنمية هي الهدف، ويكمن مستقبل الشعوب والأمم في حجم النمو والتنمية الاقتصادية التي بدورها تعتمد على روافد البحث العلمي، وتعد الجامعات أحد أهم مراكز البحث الموجه في المجتمع، حيث أن برامج الدراسات العليا هي أفضل مصادر البحث الأكاديمي والتطبيقي.

الجامعات العربية والفلسطينية وواقع البحث الموجه فيها:

على صعيد الجامعات العربية و بناء على المعطيات المتوافرة، يمكن تقدير عدد أعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربية بما يقارب 300,000. وإذا سلّمنا جدلا في الحالات المثلى يمكن لعضو هيئة التدريس تكريس حوالي 30 % من وقت العمل للقيام بمختلف الأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي، يكون لدى الجامعات العربية خزان بشري يساوي 90,000 باحث بدوام كامل، ينتظر منهم إنتاج بحثي يوازي أضعاف ما تنتجه جامعات دول مثل كندا 25 أو فرنسا26. لكنّ يبدو أن الواقع بعيد كل البعد عن هذا الأمر(التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية ،2010 م : ص 52).

دور الجامعات الفلسطينية في خدمة البحث الموجه:

- تقديم الأسس العلمية للتصدي المشكلات التي تواجه البحث الموجه.
- إجراء البحوث العلمية لصالح المنظمات والهيئات التعليمية.
- تقديم الخدمات للعاملين بالمؤسسات التعليمية والبحثية المختلفة.
- تشجيع أفراد المجتمع على استخدام مرافق ومنشآت البحث الموجه.
- إنشاء مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعات الفلسطينية، وقيادات المجتمع لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته.
- توجيه الأبحاث الجامعية لحل مشكلات المجتمع والتي تخدم المجتمع وتعمل على تطويره، و قيام مؤسسات المجتمع للمؤتمرات العلمية كل في تخصصه.
- تقديم برامج لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم.
- إعداد مراكز خدمة المجتمع للقيام ببعض الدورات لتدريب أفراد المجتمع على بعض الحرف والصناعة والمشاريع.

- المساهمة في تطوير التكنولوجيا المختلفة، ومحاولة تسهيل استفادة أفراد المجتمع منها.
- مساعدة أفراد المجتمع عن طريق تقديم أفكار جديدة ومتطورة في كيفية إدارة المشاريع والأعمال المختلفة.
- تقديم الاستشارات المتنوعة في المجالات المختلفة لأفراد المجتمع.
- تقديم الخدمات المتنوعة إلى المجتمع المحلى الموجودة فيه.
- مشاركة الجامعات الفلسطينية في المناسبات الاجتماعية المختلفة.
- تدعيم قيم المسئولية الاجتماعية لدى الفرد.
- الإسهام في كافة ميادين الثقافة ونقلها لأبناء المجتمع.
- نوعية المواطنين عن طريق تنظيم المحاضرات والندوات.
- مشاركة أبناء الجامعات الفلسطينية من طلبة وأعضاء هيئة التدريس في المجال البحثي العام لخدمة المجتمع
- توظيف الإنتاج العلمي في خدمة المجتمع.
- تطوير مختلف أنواع مجالات خدمة المجتمع.

أنواع الجامعات في ضوء البحث الموجه:

1. **الجامعة المنتجة:** ومن أبرز النماذج الإبداعية المتاحة أمام كثير من مؤسسات التعليم العالي ما يطلق عليه الجامعة المنتجة وهو: الأسلوب المتبع في عدد من جامعات الدول المتقدمة تقنيًا، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقًا لهذا النموذج تعمل الجامعة على زيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين مع المحافظة على الالتزامات العلمية والثقافية تجاه المجتمع في الوقت نفسه. (صائغ، 2008 م: ص21).
2. **الجامعات البحثية:** إن العملية التعليمية وما تتضمنه من تأهيل معرفي للإنسان ليست المهمة الوحيدة للجامعات، فهناك مهمة أخرى مكملة لها ومتفاعلة معها، ألا وهي : البحث العلمي وتوليد المعارف الجديدة.(جريدة الاقتصادية، 2007).

صفات الجامعة البحثية:

- أن تقوم الجامعة ببحوث أساسية وبحوث تطبيقية.
- أن يكون التدريس فيها مبني على البحث العلمي.
- أن تتمتع بنظام أكاديمي متكامل.
- أن يكون لديها نسبة مرتفعة من برامج الدراسات العليا ذات الطابع البحثي
- أن تأتي نسبة مرتفعة من دخلها من مصادر خارجية.

أن تتمتع ببعد دولي، ويتمثل هذا البعد في البيئة الجامعية من حيث وجود طلبة وأساتذة من مختلف أنحاء العالم ،ومن حيث وجود تعاون وتوسع خارجي واتفاقيات شراكة مع الجامعات والمؤسسات المعرفية في مختلف أنحاء العالم (جريدة الاقتصادية، 2007).

3. الحاضنات:

تعتبر حاضنات الأعمال الصناعية والتقنية إحدى أهم وأنجح الآليات المستخدمة عالميا لغرض دعم البحث العلمي التطبيقي، وتنمية المنشآت الاقتصادية الصغيرة، المبنية على التقنية والتحضين هو آلية تخدم تكوين ورعاية منشآت أعمال جديدة، مبنية على المعرفة والابتكارات، التي تكون مملوكة ومنبثقة عن أفراد (عزيز، 2008 م : ص 4).

وتأخذ الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص صورًا متعددة، منها (صائغ ، 2008 م : ص23)

- مشاريع مشتركة ماديًا وبشريًا.
- عقود يقدمها طرف إلى آخر.
- تحالفات استراتيجية بحيث يتقاسم الطرفان المكاسب الناتجة عن التعاون.
- دعم مادي من قبل القطاع الخاص مقابل الخدمات الاستشارية التي تقدمها الجامعة.
- تبادل الخبراء.

البحث العلمي الموجه:

البحث العلمي: يتكون البحث العلمي من شقين هما: البحث، والعلم. ومصطلح البحث يعني لغة: الطلب، والتفتيش، والتنقيب، والسؤال، والاستقصاء، والتحري، والوصول إلى معرفة حقائق أو مبادئ، ومحاولة معرفة الحقائق والأسس واكتشاف حقائق جديدة بالدراسة العلمية لموضوع ما (السلطان وآخرون، 1997م: ص 85).

ويعد البحث الموجه في أي مجتمع حجر الزاوية في التقدم العلمي والتنمية، لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها المختلفة الاقتصادية، والصناعية والزراعية، والإدارية، وغيرها، كما أنه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه المجتمع ، ويساعد في تحسين الأداء، وزيادة الإنتاج، والحصول على جودة عالية للمنتجات، والخدمات لجميع المؤسسات في المجتمع، ولهذا فقد أصبح البحث الموجه أساسًا لتوكيد بقاء المؤسسات واستمرارها بشكل عام في تحقيق أهدافها في ظل المنافسة القوية التي يفرضها واقع العولمة، ولقد أدركت الدول المتقدمة هذه الحقيقة، فتنافست في الاستثمار في مجال البحث الموجه ودعمه وتطويره، وأسست الأساليب والصيغ المتعددة من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من البحث الموجه بشتى أنواعه، مع التركيز على الجانب التقني والصناعة (صائغ ومتولي، 2005م: ص17).

مفهوم البحث الموجه:

تعددت تعريفات البحث الموجه واختلفت باختلاف أنواع البحوث وميادينها وأساليبها، ومن جهة أخرى فإن هذه الاختلافات من طبيعة العلوم الإنسانية، ويمكن الإشارة إلى بعض التعريفات للبحث العلمي كما يلي:

فمن الناحية اللغوية، البحث لغة: من فعل" بحث" بمعنى: طلب، وفتش. فهو يعني الطلب أو التفتيش والتحري، ومحاولة معرفة الحقيقة. أما الشق الثاني من هذا المصطلح فهو العلم والذي يدل لغة على إدراك الشيء وفهمه على حقيقته (ابن منظور، 1994م: ص154).

البحث الموجه اصطلاحا:

- مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته ،واكتشاف ظواهرها، وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر (عدس وآخرون، 2003 م : ص53).
- نشاط فكري منظم يقوم به المتخصصون في حقول المعرفة المختلفة وفق منهجيات علمية معينة؛ وذلك من أجل إثراء المعرفة الإنسانية وتطويرها وتجديدها، وكذلك معالجة المشاكل التي تعيشها المجتمعات المعاصرة في الآلات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية و البيئية، وهو يمثل وظيفة أساسية من وظائف الجامعات في الوقت الحاضر (الثبيتي، 2000 م : ص 214).
- عملية الوصول إلى حلول للمشكلات يمكن أن يعتمد عليها، من خلال تجميع بيانات بطريقة مخططة ومنظمَة ،ثم تحليل تلك البيانات وتفسيرها (لويس، مانيون، 1990 م : ص 46).

ويعرف الباحث البحث الموجه إجرائيا بأنه إجراء عملي منظم وموضوعي؛ لإيجاد حلول لمشكلات؛ أو تجميع بيانات عن مقترحات، أو اقتراحات، أو مقولات للتأكد من صحتها، وبيئة البحث الموجه هي الظواهر الطبيعية، أو الاجتماعية، أو النفسية ؛ بهدف التنمية والتطوير.

أهمية البحث العلمي الموجه:

يعد البحث الموجه في وقتنا الحاضر من أهم أركان التنمية والتطور في أي مجتمع يريد التقدم وتوفير الرفاهية لأبنائه، ويحجز لنفسه مقعداً بين المجتمعات المتقدمة، فبعد أن أدركت الدول المتقدمة أهمية البحث الموجه وعظم الدور الذي يؤديه، أولته الكثير من الاهتمام وقدمت له كل ما يحتاجه من متطلبات، سواء كانت مادية أو معنوية، على الرغم من أنه يحتاج إلى وسائل كثيرة معقدة، ويتطلب الأموال الطائلة، حيث أن البحث الموجه، ويعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد

والتطور، ويعد ركنا أساسياً من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها كافة، كما يعد أيضا السمة البارزة للعصر الحديث (مكي، 2000 م : ص 21).

دعائم البحث الموجه:

البحث الموجه له عدة عناصر تدعمه وتثبت وجوده كاقتصاد قوي وتسهم بوجودها في أي اقتصاد بأن تضع ضمن تصنيف الاقتصاديات المتقدمة والتي من أبرزها ما يلي: (الفوزان، 2005م: ص33)

1. منظومة فاعلة للبحث والتطوير.
2. بنية تحتية مجتمعية معلوماتية داعمة.
3. تخصيص موازنة لدعم البحث العلمي.
4. دعم العاملون في البحث والتطوير.

مؤشرات إحصائية عن واقع البحث والتطوير لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (لعام 2015م)

الإنفاق على البحث العلمي في فلسطين :

بلغ إجمالي الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير في فلسطين 61.4 مليون دولار أمريكي ، وبلغت نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير في القطاع الحكومي 56.1% من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير ، وكانت مشاركة المنظمات غير الحكومية في الإنفاق على البحث والتطوير ما نسبته 23% من إجمالي الإنفاق.

ويذكر أن إسرائيل تنفق على البحث العلمي الموجه 9 مليار دولار حسب معطيات العام 2008 م وهو ما يوازي % 4.7 من إنتاج إسرائيل القومي .كما أن معدل ما تصرفه حكومة إسرائيل على البحث والتطوير المدني في مؤسسات التعليم العالي ما يوازي34% من الموازنة الحكومية المخصصة للتعليم العالي بكامله، أما باقي الموازنة فهو للرواتب، والمنشآت، والصيانة، والتجهيزات.

مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني : تكاد تكون نسبة مساهمة القطاع الخاص في البحث والتطوير في فلسطين و العالم العربي لا تتجاوز 5% مع ضآلة الإنفاق أحيانا لحدود 0.2 % من الناتج الإجمالي المحلي عام2002 ، حيث يرتكز الدعم لبرامج البحث والتطوير على التمويل الحكومي المباشر وبرامج الجامعات الرسمية بشكل أساسي مع عجز واضح عن استقطاب تمويل بنسب مقبولة من البرامج الخارجية أو القطاع الخاص.

ويمكن ترتيب الدول العربية وفق الإنفاق على البحث الموجه بالاعتماد على البيانات الواردة وكانت مشاركة المنظمات غير الحكومية في الإنفاق على البحث والتطوير ما نسبته 22.0%من إجمالي

الإنفاق على البحث والتطوير .وبلغت نسبة مشاركة قطاع التعليم العالي في الإنفاق على البحث والتطوير ما نسبته % 36.0 من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير.

العاملون في البحث والتطوير في فلسطين: بلغ عدد العاملين في البحث والتطوير في فلسطين 8,715عاملا يشكلون 5,162 عامل بمكافئ الوقت التام في العام 2013 م ، فيما بلغ عدد الباحثين في فلسطين 4,533 باحثا وباحثة يشكلون 2,482 باحثا وباحثة بمكافئ الوقت التام، كما بلغ عدد الباحثين الذكور 3,510 باحثا، وعدد الباحثين الإناث 1,023 باحثة، وقد بلغ عدد الباحثين بمكافئ الوقت التام 566 باحثا وباحثة لكل مليون نسمة من السكان

مخرجات البحث العلمي: حصلت فلسطين على 72 جائزة دولية 116جائزة محلية في مجال البحث والتطوير، وسجل 148 رقم دولي معياري للكتب و 9 براءات اختراع في العام2013، شكلت الدراسات والاستشارات 26.7% من إجمالي أنشطة البحث والتطوير، وشكلت البحوث الأساسية 34.4%، فيما شكلت البحوث التطبيقية 30.6%، وشكلت البحوث التجريبية 8.3% من إجمالي أنشطة البحث والتطوير.

المبحث الثالث

تمويل البحث العلمي الموجه

مقدمة:

إن تمويل مشروعات إنتاجية البحث العلمي، تتطلب تضافر الجهود بين مراكز البحث العلمي في الجامعات ، والشركات المساهمة التي تعمل بدورها على دفع عجلة البحث العلمي النوعي المنشود في الجامعات ، من أجل التنمية لوضع الآليات العملية لتمويل البحث العلمي، وإيجاد الشراكة الفعلية بين الجامعات والقطاع الخاص في سبيل الارتقاء بجودة نوعية إنتاج البحث العلمي الموجه.تعريف تمويل البحث الموجه:

التمويل لغة: جاء في المعجم الوسيط (1977، ج2 : ص92–ص78) مال مولاً، ومولاً: كثر ماله، ومال فلاناً أعطاه مالاً وتعني (مَولَه): قدم له ما يحتاج من مال والمال كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من متاع أو عروض تجارة أو عقار أو نقود أو حيوان. وقد أطلق في الجاهلية على الإبل ويقال: رجل مال: أي ذو مال.

التمويل اصطلاحاً:

عرفت دائرة المعارف البريطانية التمويل بأنه مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع (حميد، 2000 م : ص 16)

وعرف (الحاج،2002 م : ص 21) التمويل بأنه:" الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليه.

وعرفه (حجازي،2001 م : ص 10) الإمداد برأس المال أو بقرض نقدي للحاجة إليه في تنفيذ الأعمال.

وعرفه (إسماعيل،1986 م : ص 10) بأن التمويل يعبر عن مختلف الأنشطة التي تتضمن مختلف الأعمال التي يقوم بها الأفراد والمشروعات للحصول على النقدية للوفاء بالالتزامات المستحقة للغير في مواعيد استحقاقها.

وعرفه (عبد الله،1980 م : ص 19) بأنه مجموعة الوظائف الإدارية في الشركة التي تتعلق بإدارة حركة النقود حتى تتوفر للشركة وسائل تحقيق أهدافها بوجه مقبول قدر الإمكان وتستطيع في الوقت نفسه مواجهة التزاماتها المالية عندما تحين مواعيدها.

إن التمويل يعبر عن مختلف الأنشطة التي تتضمن مختلف الأعمال التي يقوم بها الأفراد والمشروعات للحصول على النقدية للوفاء بالالتزامات المستحقة للغير في مواعيد استحقاقها.

مجموعة الوظائف الإدارية في الشركة التي تتعلق بإدارة حركة النقود حتى تتوفر للشركة وسائل تحقيق أهدافها بوجه مقبول قدر الإمكان وتستطيع في الوقت نفسه مواجهة التزاماتها المالية عندما تحين مواعيدها.

و أن التمويل يعني تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة للتخطيط والإشراف على إدارة وتنفيذ الأبحاث العلمية الموجهة ومتابعتها بهدف تحقيق أهدافها بتحقيق الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات بشكل أكثر كفاءة وفعالية

تمويل البحث العلمي الموجه في فلسطين:

بلغ إجمالي الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير في فلسطين 61.4 مليون دولار أمريكي ، وبلغت نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير في القطاع الحكومي 56.1% من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير ، وكانت مشاركة المنظمات غير الحكومية في الإنفاق على البحث والتطوير ما نسبته 23% من إجمالي الإنفاق ، وكما بلغ عدد العاملين في البحث والتطوير في فلسطين 8,715 عاملا يشكلون 5,162 عامل بمكافئ الوقت التام في العام2013 م ، فيما بلغ عدد الباحثين في فلسطين 4,533 باحثا وباحثة يشكلون 2,482 باحثا وباحثة بمكافئ الوقت التام، كما بلغ عدد الباحثين الذكور 3,510 باحثا، وعدد الباحثات الإناث 1,023 باحثة، وقد بلغ عدد الباحثين بمكافئ الوقت التام، 566 باحثا وباحثة لكل مليون نسمة من السكان. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح البحث والتطوير، 2013م: ص17).

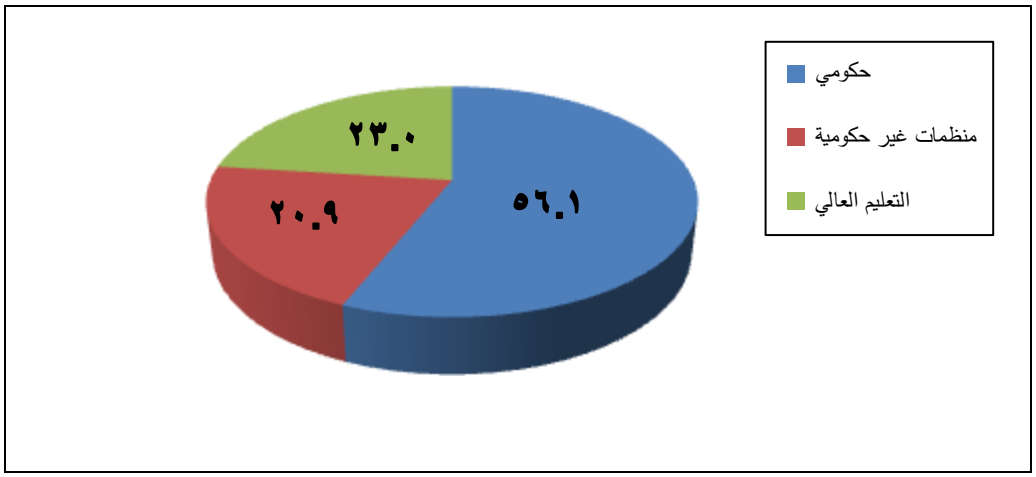

شكل (2.6) التوزيع النسبي للإنفاق على البحث والتطوير في فلسطين حسب القطاع، 2013

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح البحث والتطوير، 2013م: ص

أما على الصعيد الدولي: أكثر الدول تخصيصاً لتمويل البحث الموجه في الجامعات (الولايات المتحدة الأمريكية – اليابان– السويد) .

وتبلغ قيمة ما ينفقه القطاع الخاص في إسرائيل للتمويل العام على الأبحاث والتطوير أعلى نسبة في العالم 52%، ويعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظام البحث الموجه في الدول العربية حيث يبلغ (80% إلى 90%) ومن النماذج العربية الجيدة في دعم البحث الموجه أنموذج دولة الكويت التي فرضت نسبة معينة من أرباح الشركات لدعم مؤسسة الكويت للأبحاث العلمية تقوم كمورد إضافي لحركة البحث الموجه (ياقوت 2006 م : ص87).

التمويل الذاتي: ويقصد به قيام الجامعات ببعض النشاطات المضافة إلى مهماتها الأساسية لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من ميزانية الجامعة ومن هذه الممارسات:

- تقديم خدمات للمجتمع مقابل مردود مالي.
- التوسع في التعليم المستمر والتدريب.
- التوسع في الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه)
- فتح باب الدراسات المسائية والتعليم الموازي.
- دعم وتحسين التمويل اللازم للبحث العلمي في الجامعات العربية بوجه عام والفلسطينية بشكل خاص.

الإنفاق على البحث العلمي:

يقصد به احتساب ما يخصص للبحث العلمي والتطوير المرتبط به، وما يصرف عليه من القطاعين الحكومي وغير الحكومي، وقد يتم حذف كلمة التطوير ولكنها تدخله ضمنا.

يحظى البحث العلمي في دول العالم بمستويات مختلفة من الدعم الذي يقدم من مصادر متعددة. ويأتي هذا الدعم نظراً لما ينتجه هذا البحث من معارف مفيدة تسهم في تنمية مجتمعات تلك الدول على المدى القريب من جهة، ونظراً لما يعطيه من آفاق معرفية جديدة تثري رصيد مستقبل حضارة الإنسان في كل مكان على المدى الأبعد من جهة أخرى .ويلقي هذا الفصل الضوء على إنفاق دول مختلفة على البحث العلمي، بينها دول كبرى وأخرى طموحة تهتم بالبحث العلمي، وتتوزع هذه الدول على شتى أنحاء العالم .ويطرح الفصل في هذا المجال توزع الإنفاق من خلال محاور مختلفة تشمل :مصادر الإنفاق على هذا البحث؛ والجهات ذات العلاقة؛ وطبيعة البحوث المنفذة؛ إضافة إلى مجالات هذه البحوث.

دواعي الإنفاق على البحث والتطوير: (اللحيدان ،2005 م : ص5)

الوعي والإدراك لدى متخذي القرار في القطاع العام والخاص: بأن الاستثمار في التقنية ومخرجاتها لا يأتي بدون أداة تطوعها وتثريها وتدعمها، وقد أدركوا منذ وقت مبكر أن تلك الأداة هي البحث والتطوير والتعليم المتجدد ورفع كفاءة العاملين فيها .

إدراك الدول المتقدمة لأهمية دعم التعليم العالي والبحث الموجه: اللذين هما الركنان الأساسيان للبحث والتطور، فقد وضعت تلك الدول نصب أعينها أهمية وضع التشريعات والضوابط التي تجعل دعم القطاعات المختلفة لعملية البحث والتطوير واجباً ملزماً للجميع.

أن سياسة البحث والتطوير لا يمكن أن تأتي نتيجة المبادرات الشخصية: للباحثين، بل تأتي نتيجة وضع خطة عمل وبرامج وأهداف محددة من قبل جهة معينة بالبحث الموجه والتطوير، تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف استراتيجية على مستوى الدولة ككل وطموحاتها المستقبلة مما تنعكس نتائجه على نسبة النمو المستهدفة .

أن تمويل البحث والتطوير يأتي من قبل الشركات الصناعية: والمصانع الوطنية التي تعتمد في صناعاتها على الخامات الوطنية وليس على استيراد المواد جاهزة ثم تقوم بعملية التعبئة والتغليف فقط وتدعي أنها تقوم بعملية التصنع، إن الصناعة الحقيقية هي تلك التي تقوم على الخامات المحلية وتطورها من خلال البحث والتطوير .

يري الباحث أن الجامعات ومراكز الأبحاث التابعة لها، والمستقلة عنها لها دور فاعل في عملية البحث والتطوير، ولذلك فإن الجامعات والمراكز البحثية هي وجه العملة الآخر للتقدم العلمي والتقني وأن تدريب الباحثين ، ومشاركتهم في المؤتمرات ، والندوات والحلقات الدراسية ، والتطبيقية المتقدمة لا تقف أمامها لوائح أو أنظمة أو مجالس لها من الروتين النصيب الأكبر.

العوامل التي توثر في الإنفاق البحث العلمي:

هناك ثلاثة عوامل رئيسة ينبغي أخذها في الحسبان في طرح مسألة الإنفاق العالمي على البحث العلمي، وتشمل هذه العوامل الآتية: (www.moe.gov.sa):

حجم الإنفاق وتوزيعه تبعاً لعوامل مختلفة :حيث يبين ذلك مدى الأهمية المعطاة للبحث العلمي ودور الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى إبراز أولويات طبيعة البحوث المنفذة والموضوعات التي تحظى بالاهتمام.

مصادر البيانات الدولية حول حجم الإنفاق وتوزيعه: لأن هذه المصادر تمثل المرجعية التي يتم الاعتماد عليها، ومنها تأتي الثقة بالبيانات المطروحة، أمثلة دولية حول ما سبق، تشمل دولاً تهتم بالبحث العلمي، وتعطي صورة متكاملة عنه يمكن الاستفادة منها، وتتفرع مصادر البيانات حول الإنفاق على البحث العلمي من خلال ما يلي:

هناك مصدران رئيسان للبيانات الدولية تم الاعتماد عليهما في عرض البيانات الدولية حول الإنفاق على البحث العلمي؛ وفيما يأتي تعريف بهذين المصدرين:

المصدر الأول: بأنه مصدر عام يهتم بالبيانات الدولية في شتى المجالات، وهذا المصدر هو قاعدة بيانات البنك الدولي.

فالبيانات الدولية توزع الإنفاق على البحث العلمي على هذه الأقسام في الدول العشر المطروحة في هذا التقرير، وفيما يأتي ملاحظات حول هذه البيانات، ولا تزيد حصة البحوث الأساسية من الإنفاق على البحث العلمي عن 24% فهي عند هذه النسبة في المكسيك، وتقل في باقي الدول حتى تصل إلى 5% في الصين، وهي 19% في الولايات المتحدة، و12% في اليابان.

وتبلغ حصة البحوث التطبيقية حدها الأدنى 11% في الكيان الصهيوني، وتزيد عن ذلك في الدول الأخرى حتى تصل إلى 41% في المملكة المتحدة.

وتحظى بحوث التطوير التجريبي بحصة الأسد، حيث تصل إلى 83% في الصين، و 77% في الكيان الصهيوني؛ ولا تقل عن 42% في باقي الدول الأخرى .فهي تبلغ 63% في الولايات المتحدة الأمريكية، و62% في كوريا الجنوبية ولعله يمكن ملاحظة أن الاهتمام ببحوث التطوير التجريبي يعود إلى القيمة المادية السريعة التي يقدمها، ولعل تفوق حصته يرتبط بتفوق الدور البحثي للقطاع الخاص.

المصدر الثاني فيهتم بالعلوم والتقنية وقضايا الثقافة والتعليم، وهذا المصدر هو معهد الإحصاء للمنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو تم اختيار مجموعتين من الدول كأمثلة يستفاد من الاطلاع على حجم إنفاقها على البحث العلمي، وعلى توزيع هذا الإنفاق.

تشمل المجموعة الأولى دولاً كبرى تعدّ من الدول الأكثر تأثيراً على توجهات البحث العلمي في العالم، وبين هذه الدول: الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمملكة المتحدة، وروسيا الاتحادية، والصين، وتتضمن المجموعة الثانية دولاً طموحةً تتوزع حول مختلف مناطق العالم وتتميز بتوجهات علمية وتقنية، وبين هذه الدول: كوريا الجنوبية، وسنغافورة، والمكسيك، وجنوب أفريقيا، والكيان الصهيوني.

مؤشرات خاصة بالبحث الموجه:

ويمكن قياس هذا القطاع من خلال المؤشرات التالية:

حجم الإنفاق على البحث والتطوير: شهد الإنفاق على البحث والتطوير اهتماما كبيرا من الدول الصناعية في السنوات الأخيرة فبلغ في عام 2000 نحو 360 مليار دولار كانت حصة الولايات المتحدة منها 50 % وفي عام 2006 ارتفع حجم الإنفاق بمقدار مثلين في بعض المناطق، فبلغ في الولايات المتحدة 330 مليار دولار وفي الاتحاد الأوروبي 230 مليار دولار فيما جاءت الصين في المرتبة الثالثة 136مليار دولار تلتها اليابان 130 مليار دولار.

عدد الباحثين والعلماء: احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في عام 2005 فيما يتعلق بعدد الباحثين حين كان لديها نحو 1.3 مليون باحث تلتها الصين في المرتبة الثانية ولديها نحو 926 ألف باحث وفي الهند 650 ألف باحث ومبرمج، أما نسبة العلماء لكل مليون من السكان فجاءت في

المراتب العشر الأولى: فلندا، ايسلندا، السويد، الدنمارك، سنغافورة، النرويج، اليابان، الولايات المتحدة، روسيا، ثم كوريا. (UNDP, 2006: p324)

حجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي: بدأت الاستراتيجيات الوطنية للانتقال إلى الاقتصاد الجديد تضع في الحسبان ضرورة زيادة حجم الإنفاق، في القطاعين الخاص والعام، على البحث والتطوير فقد حققت الصين نقلة نوعية برفع هذه النسبة بين عامي 2005–2006 من 0.6–1.2% وأصبحت هذه النسبة تزيد على 2.5% في معظم الدول المتقدمة والنامية الرائدة في هذا المجال، فقد قدر تقرير التنمية الإنسانية لعام 2006 هذه النسبة بين (2003–2000) في مختلف المناطق، حيث تحتل إسرائيل المرتبة الأولى في حجم الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي في الفترة بمعدل 4.95 تلتها السويد 4% ثم اليابان 3.2% فالولايات المتحدة، وايرلندا، وكوريا الجنوبية 2.6% لكل منها. (UNDP, 2006:p 327)

الإنفاق على البحث العلمي والتطوير: لايزال الإنفاق على البحث والتطوير منخفضا جدا في الدول العربية فهو لم يتجاوز عام 2004 أكثر من 0.02% من قيمة الناتج المحلي العربي، مقارنة بالمعدل الوسطي العالمي البالغ 1.4% والوسطي للدول الصناعية المتقدمة 2.5%، وتعد الإمارات والأردن الأعلى في حجم الإنفاق فبلغ 0.6% ، ولبنان والكويت والسعودية تنفق نحو 5.5 بالألف، ومصر 4 بالألف والبحرين 3.2 بالألف وقطر 2.8 بالألف وباقي الدول اقل من 2 بالألف.((UNDP, 2006:p 329

الإنفاق على تطوير الموارد البشرية: أن الاهتمام بإعداد وتطوير رأس مال بشري بنوعية وكفاءة عالية، يقع على عاتق الحكومات بصورة أساسية، لهذا لابد من زيادة الإنفاق على التعليم ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولا إلى التعليم الجامعي، والتطوير النوعي للتعليم الأساسي والعالي.

على الصعيد الفلسطيني بعض مساهمة الشركات المدرجة في برنامج المسئولية الاجتماعية:

بالإشارة إلى تقارير جمعية البنوك الفلسطينية الصادرة في السنوات الأخيرة ظل بنك فلسطين صاحب المساهمة الأعلى في برامج المسئولية الاجتماعية، وتشير تقارير البنك نفسه إلى أن نسبة مساهمته بلغت نسبة 5% من الأرباح، وأعلن "بنك فلسطين" عن تقديمه حوالي 1,912,000 دولار أميركي ضمن مساهمته بمجال المسئولية الاجتماعية خلال العام 2012، أي ما يقارب الـ 5% من أرباح البنك الصافية، ليحتل البنك للعام الثالث على التوالي على المرتبة الأولى كأكبر البنوك المساهمة بالمشاريع التنموية والخيرية بكافة مجالاتها بين البنوك الفلسطينية عن العام الماضي، ويثار التساؤل حول البنك العربي والذي يعتبر البنك الأكبر من ناحية التواجد، إضافة إلى حجم الأرباح التي يحصل عليها في السوق الفلسطيني حيث ساهم البنك بمبلغ 256,524. ولا يعرف أن كان كل هذا المبلغ قد أنفق في داخل فلسطين أم خارجها. وبالنظر إلى بنك القدس الذي بلغت

مساهمته 196,471 ألف$ وزعت على 85 مؤسسة بمعنى أن كل مؤسسة حصلت على ما يقارب 2000$، وهذا يؤشر طبيعة البرامج والجدوى التنموية ويبرز الجانب الدعائي للبنك.

جدول (2.2) يوضح ترتيب البنوك حسب قيمة المساهمة في مسيرة الدور الاجتماعي

عدد المؤسسات الشريكة	قيمة المساهمة $	البنك
110	1,867,003	فلسطين م. ع. م
30	526,227	الإسلامي العربي
14	256,524	العربي
85	196,471	القدس
15	89,090	الإسلامي الفلسطيني
10	59,764	التجاري الفلسطيني
18	,30248	القاهرة عمان
10	46,904	الأردن
25	40,421	الإسكان للتجارة والتمويل
6	21,400	الأهلي الأردني
4	20,000	الشرق الأوسط المحدودHSBC
5	15,598	الاستثمار الفلسطيني
5	14,000	الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة
2	7,000	العقاري المصري العربي
339	3,209,705	الإجمالي

المصدر: جمعية البنوك الفلسطينية

ويتضح من الجدول أعلاه أن المساهمات متواضعة جدا لبعض البنوك، حيث أن المساهمة الفعلية لستة بنوك مجتمعة لم يتجاوز 110,000 دولار أمريكي. وهناك بنوك لم تدفع فلساً واحداً لبرنامج المسئولية الاجتماعية، وتلك البنوك هي – البنك التجاري الأردني م.ع.م وبنك الاتحاد والبنك الأردني الكويتي.

إن اقتراح أن يكون هناك تشكيل صندوق للمسئولية الاجتماعية يعمل تحت إشراف القطاع الخاص والأفراد المساهمين بهذا الصندوق، ويكون مبنياً على أسس استراتيجية واضحة، لأنه لا يوجد محددات لبرامج المسئولية الاجتماعية القائمة حالياً، ويجب أن يكون هنالك محددات واضحة من خلال هذا الصندوق، أين ستصرف هذه الأموال، وبهدف الوصول إلى التنمية المستدامة وخدمة المجتمع بحيث تسعى بالنهاية إلى التقليل من البطالة والفقر.

كان واضحاً أن البنوك إما أن تنفذ بنفسها العديد من الأنشطة الخاصة بها ، ويدرج ذلك في باب المسؤولية الاجتماعية، أو أن تعمل مع مؤسسات ليس لها أي علاقة بأي جانب سياسي. أكثر الأنشطة التي ترفض البنوك تمويل أنشطتها هو المتعلق بالمسائل الوطنية والسياسية، وأحياناً تضع البنوك شروطاً على أن لا يحمل اسم الجمعية أو المؤسسة اسم لشهيد أو أسير أو قائد وطني عام...الخ. هذا ما قاله أحد المدراء الفرعيين في أحد البنوك الفلسطينية. وتعزز هذه الوجهة طبيعة المؤسسات والبرامج الممولة، حيث أنه بالنظر إلى قائمة المشاريع التي تم تمويلها ضمن باب المسؤولية الاجتماعية لا يوجد أي نشاط ذات طبيعة سياسية أو وطنية ولا وجود لأي مؤسسة تعمل مع الأسرى أو الشهداء أو حتى تحمل أسمائهم. ويتضح من الدعم الخجول لعدد من البنوك في دعم صندوق الكرامة الوطني، والذي هدف إلى توفير بدائل عن العمل في المستوطنات فقط ساهمت 5 بنوك بمبلغ لم يتجاوز ال 55 ألف دولار فيما استنكفت غالبية البنوك الأخرى عن دعم هذا الصندوق.

جدول رقم (2.3) مساهمة البنوك المساهمة في صندوق الكرامة الوطني

البنك	المساهمة
بنك فلسطين	25,000
بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة	10,000
البنك الإسلامي العربي	10,000
بنك القدس	5,000
البنك التجاري الأردني	5,000
إجمالي المساهمات	55,000

المصدر: جمعية البنوك الفلسطينية

وهذا يظهر إلى حد كبير تخوف البنوك حتى في قضايا مثل الاستيطان التي تعتبر مخالفة لكل القوانين الدولية، لكن البنوك قررت أن تنأى بنفسها عن دعم هذا الصندوق. واعتبار الأنشطة المناهضة للاستيطان لا تتوافق وقوانين العمل المصرفي العالمية، بالرغم من أن مقاطعة منتجات المستوطنات ، وتعزيز إنتاج الصناعات الوطنية كان سيظهر ايجابياً في الدورة الاقتصادية، وبالتالي سيكون له العديد من الانعكاسات الايجابية على عمل البنوك إلا أن الأخيرة لم ترى فيه ذلك. سلطة النقد اعتبرت أن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمصارف، ليس لها علاقة بالأمور السياسية، ولا الأمنية حيث أن الجهاز المصرفي كاملاً لا يتدخل بمثل هذه الأمور، التي هي ليست من اختصاصه أو مجالات عمله، حيث تراعي المصارف أن تكون أنشطتها في إطار المسؤولية المجتمعية في مشاريع التنمية المستدامة مثل الصحة والتعليم والرياضة والبيئة إلى غير ذلك من القطاعات الاقتصادية (فرعون، 2013).

جدول رقم (2.4) يوضح مجالات البنوك في مسيرة الدور الاجتماعي 2012

المجال	مبلغ المساهمة $	عدد المؤسسات الشريكة
التنمية	675,215	80
التعليم	600,536	105
الإغاثة	487,263	37
الثقافة	403,506	62
الرياضة	330,046	48
الصحة	293,340	22
الطفولة	257,755	35
البيئة	129,613	13
ذوي الاحتياجات الخاصة	48,751	30
أخرى	6,731	3
المجموع	3,243,755	436

المصدر: جمعية البنوك الفلسطينية

ويعتبر تخصيص ما يسمى بصندوق المسؤولية الاجتماعية" من أهم آليات عمل تحقيق الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية، ويعنى هذا الصندوق بتحقيق الأدوار المتوخاة للشركة في هذا الصدد. ومن الأمثلة الفلسطينية على ذلك: صندوق المسؤولية الاجتماعية لسوق فلسطين للأوراق المالية ، الذي انطلق خلال النصف الأول من العام 2006 م برؤية استراتيجية تهدف إلى خدمة المجتمع الفلسطيني ، من خلال عدد من المشروعات بنواحٍ مختلفة، وصندوق المسؤولية الاجتماعية لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، وكذلك الحال بالنسبة لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو). ونجمل في هذا الجانب نبذة عن تجربة المسؤولية الاجتماعية في باديكو ومجموعة الاتصالات الفلسطينية مثل مبادرة "الأخوة" الفلسطينية التي أطلقتها المجموعتان، والتي يتم من خلالها توزيع معونات غذائية لأربعين ألف موظف حكومي تقل رواتبهم عن مبلغ 1500 شيكل، إضافة إلى عشرة آلاف أسرة أسير. وعلى الصعيد ذاته أطلقت المجموعتان صندوق "الوفاء لفلسطين" كاستجابة سريعة منذ بروز الأزمة الاقتصادية، وذلك سعياً من الصندوق إلى الوفاء لأبناء فلسطين ولتضحياتهم وصمودهم. كما قدمت باديكو ومجموعة الاتصالات الفلسطينية منحة بقيمة 1.25 مليون دولار لمشروع الربط الأكاديمي للجامعات الفلسطينية مع الشبكة الأوروبية من خلال تقنية "الفايبر".

البحث العلمي لدى الجامعات في قطاع غزة :

فتظهر لنا البيانات التالية الموازنات المعتمدة لدى بعض الجامعات في قطاع غزة:

جدول (2.5) يوضح حجم الموازنات المعتمدة لعمادة البحث العلمي.

السنة	2007/2006م		2008/2007م		2009/2008م	
الجامعة	الميزانية	النسبة المئوية	الإنفاق بالدينار	النسبة المئوية	الإنفاق بالدينار	النسبة المئوية
الإسلامية	52800	48.53	59600	46.48	35000	32.26
الأزهر	0	0	0	0	0	0
الأقصى	56000	51.47	68600	53.51	73500	67.74
المجموع	108800	100	128200	100	108500	100

جدول (2.6) يوضح حجم منح القطاع الخاص لعمادات البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.

السنة	2007/2006م		2008/2007م		2009/2008م	
الجامعة	مالية(بالدينار)	عينية	مالية(بالدينار)	عينية	مالية(بالدينار)	عينية
الإسلامية	18600	0	5000	0	0	0
الأزهر	0	0	0	0	0	0
الأقصى	0	0	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	0	0	0

جدول(2.7) يوضح حجم التمويل للمجلات العلمية المحكمة.

السنة	2007/2006م		2008/2007م		2009/2008م	
الجامعة	الإنفاق بالدينار	جهة الصرف	الإنفاق بالدينار	جهة الصرف	الإنفاق بالدينار	جهة الصرف
الإسلامية	0	–	0	–	0	–
الأزهر	4000	الأزهر	3000	الأزهر	10000	الأزهر
الأقصى	7000	الأقصى	3540	الأقصى	2832	الأقصى
المجموع	11000	–	6540	–	12832	–

وقد تم التوجه الى الدائرة المالية في الجامعة الإسلامية بغزة حيث أفادت بانه خلال العام 2015,تم تمويل عدد من الأبحاث العلمية الموجهة من قبل بنك فلسطين بما قيمته 55000 دولار على عدد 11 من الباحثين من التخصصات المختلفة بقيمة 5000 دولار لكل باحث ضمن برنامج زمالة مساهمة بنك فلسطين للمسئولية الاجتماعية لتمويل البحث العلمي الموجه.

وقد قلمت شركة القدس لتكنولوجيا المعلومات بدعم الأسبوع البحثي الذي اقيم في الجامعة الإسلامية أما الأبحاث العلمية المحكمة والمنشورة من قبل الجامعة الإسلامية فكانت كالتالي:

العام 2013: 5 أبحاث في العلوم الإنسانية وبحث واحد في العلوم الشرعية و بحثان في العلوم التطبيقية.

العام 2014: بحث واحد في العلوم الإنسانية وبحث واحد في العلوم الشرعية و بحثان في العلوم التطبيقية.

العام 2015: بحث واحد في العلوم الإنسانية وبحث واحد في العلوم الشرعية و بحث واحد في العلوم التطبيقية. (الدائرة المالية بالجامعة الإسلامية).

أما في جامعة الأقصى فقد أفادت الدائرة المالية أنه تم رصد مبلغ,794 ,133دينار كموازنة للبحث العلمي للعام 2015-2016 ومبلغ 142,33 دينار لمؤتمرات علمية و ك مبلغ 14,233 دينار لتحكيم أبحاث وإصدار وإعداد مجلات ، ومبلغ 56,934 دينار لمؤتمرات علمية داخلية ومبلغ 14,233 دينار لدعم مشاريع أبحاث علمية ، ومبلغ 14,233 دينار لأيام دراسية علمية ، ومبلغ 17,080 دينار لتحكيم طلبات وترقيات باحثين، أما الجوائز للبحث العلمي فكانت بمبلغ 7,117 دينار. المصدر (الدائرة المالية بجامعة الأقصى).

معوقات تمويل البحث الموجه :

1-ضعف التمويل اللازم للجامعات: ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الجامعة على دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس ، مما أدى لتدهور نوعية التدريس بشدة في مؤسسات هذه المرحلة ، إذ ان الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس يكرسون معظم أوقاتهم للأعمال الخارجية ، من اجل الحصول على دخل إضافي ، كما أن ضعف التمويل أدى أيضا لعدم تفرغ الطلبة للدراسات العليا ، غياب البرامج المقننة للاتصال بالجامعات ، ومراكز البحوث العالمية وعقد الاتفاقات وتبادل الأساتذة، مما أدى الى تدهور المستوى التعليمي للطلاب وقصور مراكز البحث العلمي التي فقدت فعاليتها في الاتصال بالجامعات واحتياجات سوق العمل ومتطلبات المجتمع المصري وتسببت في زيادة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

2-ضعف التمويل المخصص للبحوث والاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي: من الأسباب الرئيسية في فشل الجامعات المصرية في تحقيق أهدافها، وقد استطاعت الدول المتقدمة أن توجد آليات وتعتمد على وسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على البحث العلمي وتنويع مصادره، إضافة إلى الإنفاق عليه بسخاء من ميزانياتها، بينما في الدول العربية ومنها مصر تواجه المؤسسات البحثية والجامعية الكثير

3-انخفاض معدل الإنتاجية العلمية: وقد أظهرت إحدى الدراسات أن ما ينشر سنويا من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحث ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو 55 ألفًا، فإن معدل الإنتاجية هو في حدود 300 وهو وضع يرثى له من حيث الإمكانات العلمية والتكنولوجية في

مجال الإنتاجية العربية، إذ يبلغ 10% من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة، وهذا من الأمور التي تجعل من الحكومات العربية غير مهتمة بدعم البحث العلمي بالشكل اللائق، مما يساهم في إخفاق" دعم البحث العلمي بقلة إنتاج الباحثين، وضعف همتهم العلمية.

4-ضعف العلاقة فيما بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج: لا تعمل الجامعات على التطور التكنولوجي الذي يرجع بفائدة مباشرة على الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها هذه المؤسسات، ومن بين الأسباب لذلك إن الصناعة قد تطورت في مصر بدرجة سبقت بها ما تقوم بها الجامعات بحيث أصبح من الصعب على رجال الأعمال المجازفة بأموالهم ومطالبة الجامعة بمحاولة حل ما يواجهونه من مشكلات، وبالتالي تقل هنا الاستفادة المباشرة بين الجامعة والأنشطة الصناعية التي تخلق فرص عمل للخريجين حيث تقلل من حدة البطالة والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الخريجين.

مجالات الأداء المالي للشركات المساهمة:

1-الربحية: توجد هناك مؤشرات عديدة لقياس هذا المجال ممثلة بنسب الربحية و التي تقيس فاعلية الإدارة في توليد الأرباح و تستخدم أيضا للحكم على كيفية كفاءة استخدام المنظمة لمجوداتها ومن أهم النسب هامش الربح الإجمالي و هامش الربح التشغيلي و هامش الربح الصافي والعائد على الاستثمار و العائد على حقوق الملكية (نجم، 2015: 47).

2-المركز السوقي: يتمثل بالحصة السوقية التي تشير إلى نسبة حجم الأعمال المتوفرة لكل سلعة أو خدمة.

3-الإنتاجية: تعني العلاقة بين مخرجات المنظمة من سلع و خدمات و بين مدخلاتها و تعد الإنتاجية مقياسا لمدى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بما تتضمنه من موارد و طاقات مادية و بشرية متاحة للمنظمة بما يكفل لها تحقيق أهدافها.

4-**قيادة المنتجات:** وتمثل بقيام الإدارة الرئيسية بتقييم التكاليف و الجودة و المركز السوقي لكل منتج من المنتجات الحالية و المنتجات المخطط لها.

5-تنمية الأفراد واتجاهات العاملين: ويعتبر أحد مجالات الأداء المهمة بالمنظمات و يتم قياسه عن طريق تجميع تقارير متنوعة لتقويم الأسلوب الذي تتبعه المنظمة في سد الاحتياجات الحالية و المستقبلية من القوى العاملة كما يتم قياسه عن طريق استقصاءات الأفراد وعن طرق الغياب ودوران العمل.

6-الموازنة بين أهداف المدى القصير والمدى الطويل: وهنا تقوم المنظمة بإجراء دراسة متعمقة بشأن التداخل بين مجالات الأداء الرئيسية للتأكد من أن الأهداف الحالية لم يتم تحقيقها على حساب الأرباح و الاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

دور المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات:

أن هناك علاقة إيجابية بين تحمل الشركات لمسئوليتها الاجتماعية وبين أدائها و الأرباح المالية التي تحققها الشركات وتعود هذه العلاقة الإيجابية إلى تحسن العلاقة داخل الشركات بين الإدارة والعاملين بها من ناحية والإدارة وعملاء الشركة من ناحية أخرى، كما تتحسن سمعة الشركات وتصبح مؤهلة للاقتراض من القطاع المصرفي، وقادرة على جذب الاستثمارات، فضلا عن تحسن العلاقة بين الشركات والحكومة مما يعود عليها بالنفع (العريقي، 2014: ص98).

كما أكدت دراسات أخرى على أن التزام الشركات ببرامج المسئولية الاجتماعية يكون له دور ايجابي على إنتاجية العاملين وعلى مستوى أجورهم أخرى كما أوضحت العديد من الدراسات عن وجود علاقة إيجابية بين الالتزام البيئي وإنتاجية الشركات وكفاءتها في استخدام الموارد و توصلت إلى أن نجاح برامج المسئولية الاجتماعية للشركات يتوقف على قدرة الحكومات على توفير بيئة أعمال مواتية وعلى ما تفرضه من ضرائب وعلى مرونة قوانين العمل.

إن مستوى التمويل للبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، ودور القطاع الخاص يتأكد مدى الحاجة إلى مخصصات مالية لدعم البحث العلمي، كما أن دور القطاع الخاص المتمثل في الشركات والمؤسسات الأهلية بحاجة إلى تفعيل ذلك باتخاذ إجراءات فاعلة أهمها (حلس، 2005: ص 16)

- توطيد العلاقة بين عمادات البحث الموجه والقطاعات الإنتاجية سواء الحكومية أو الأهلية.
- إسهام عمادات البحث الموجه بإجراء دراسات بحثية تسهم في حل المشكلات الوطنية الإنتاجية مما يشجع القطاع الخاص لشراء المعرفة.
- العمل على إجراء البحوث العلمية المشتركة بدلاً من البحوث الفردية التي تكون غايتها الترقية فهي أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع، وتعمل على تشجيع شراء المعرفة.
- العمل على تخصيص جوائز تحفيزية مشجعة للباحثين، واستقطاب أعداد كافية من الباحثين في مجال البحث العلمي.
- تخصيص ميزانيات خاصة بالبحث الموجه وعلى ألا تستحوذ هذه الميزانيات النواحي الإدارية والرواتب ومخصصات عمادات البحث العلمي.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

مقدمة:

نعرض فيما يلي بإيجاز لأهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة حيث قام الباحث بتقسيمها إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية وحرص على ترتيبها حسب تاريخ النشر، وسيتناول الباحث هذه الدراسات بما يفيد بحثه وقد صنفها وفق الآتي:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (الأغا وعليان، 2016): بعنوان: المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تبني الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال قياس مدى تبني هذه الشركات لجميع أبعاد المسؤولية الاجتماعية حيث وزعت الاستبانة على مجتمع الدراسة المكون من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعددها 48 شركة، وبواقع استبانة واحدة لكل شركة، حيث تم استرجاع 30 استبانة.

وقد أظهرت الدراسة نتائج أهمها:وجود موافقة بدرجة متوسطة على"تبني المسؤولية الاجتماعية من خلال البعد الاقتصادي" والبعد الأخلاقي وكذلك وجود موافقة بدرجة مرتفعة على" تبني المسؤولية الاجتماعية من خلال البعد القانوني " ، وأوصت الدراسة بضرورة بذل الجهود من كافة الأطراف ذات العلاقة من الشركات نفسها والحكومة والجهات التشريعية والمؤسسات الأهلية والمهنية والإعلامية للعمل على تفعيل تبني المسؤولية الاجتماعية.

دراسة (عابدين، 2016): بعنوان: واقع المسئولية الاجتماعية لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة دراسة ميدانية

هدفت الدراسة التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في قطاع غزة، واتخذت من شركات التأمين نموذجاً للدراسة الميدانية، وقد تكونت عينة الدراسة من (74) من الموظفين، واتبع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة استبانه للتعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات من وجهة نظر الموظفين، وأشارت النتائج أن واقع المسئولية الاجتماعية لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة جاء بوزن نسبي (75.027)، وهو بدرجة (كبيرة)، وعدم وجود فروق في واقع المسئولية الاجتماعية لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير الجنس، والحالة الاجتماعية، والعمر، والعمر الزمني للشركة، ووجود فروق في واقع المسئولية الاجتماعية لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخدمة .

دراسة (النجار، 2016) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية لمنشئات الأعمال ودورها على الأداء المالي

هدفت هذه الدراسة الى اختبار دور ممارسة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لدى الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من خلال دراسة دور كل نشاط من الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي .ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى (المضمون)، من خلال تطبيق مؤشر يشمل الأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية للشركات. وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من (28) شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة 2006-2014م ، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة ، وأظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف في ممارسة الشركات الفلسطينية للأنشطة المتعلقة بالرقابة على البيئة، وأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالرقابة على البيئة تؤثر ايجاباً على الأداء المالي (العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل دوران الأصول)، في حين لا يوجد دور لممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية كافة على القيمة السوقية .

دراسة (أبو ماضي ، 2015) بعنوان: دور الالتزام بالمسئولية الاجتماعية على أداء مؤسسات القطاع العام في قطاع غزة .

هدفت الدراسة الى التعرف علي دور الالتزام بالمسئولية الاجتماعية على أداء المؤسسات في القطاع العام في قطاع غزة ، بالإضافة إلى تطوير الجوانب المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية، بما يخدم المجتمع.

استخدمت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الدراسة وتمثل مجتمع الدراسة في جميع موظفي الفئة العليا في وزارات غزة وعددهم 150 موظف وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل ، وتحليل 146 إستبانة بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ بين تطبيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة ، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، وأوصت بضرورة تعزيز الالتزام بالمسئولية الاجتماعية في مؤسسات القطاع العام في قطاع غزة.

دراسة (درغام وآخرون، 2015) بعنوان: مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين .

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف مدى إدراك الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، ومدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها، حيث استخدمت الدراسة استبانه وزعت على مجتمع الدراسة المكون من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددها 37 شركة بواقع استبانة واحدة لكل شركة. وقد توصلت إلى أن

الشركات تدرك مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، ، وأن هناك علاقة بين إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتوفر مقومات التطبيق لها. وأوصت بضرورة قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة جوانبها، وأن يكون للحكومة موقف وممارسات إيجابية اتجاه الشركات المدرجة التي تتحمل المسؤولية الاجتماعية، وفرض تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها.

دراسة (الحدراوي، 2014) بعنوان: توظيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتعزيز القدرات الإبداعية دراسة تطبيقية في بعض كليات جامعة الكوفة

هدفت الدراسة الى التعرف على توظيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتعزيز القدرات الإبداعية في بعض كليات جامعة الكوفة، وأهمية ممارسة المسؤولية الاجتماعية بشكل طوعي من قبل المنظمات، ومن ثم دعم وتعزيز القدرات الإبداعية، من خلال دراسة العلاقات التي تربط متغيراتها.

واشتملت عينة الدراسة على أساتذة كليتي الإدارة والاقتصاد والآداب في جامعة الكوفة عن طريق بلغت 56 فرداً وتم اختبار النموذج وفقا لنمذجة العلاقات الهيكلية واختبار الفرضيات بالانحدار، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة: ان المسؤولية الاجتماعية تسهم مساهمة فاعلة في تعزيز القدرات الإبداعية، وان هنالك ضعف في المسؤولية الاقتصادية.

وأوصت بضرورة تعزيز تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية في منظمات القطاع الخاص المختلفة، وضرورة تحسين وتطوير آليات وإجراءات مشاركة المسؤولية الاجتماعية منظمات القطاع الخاص.

دراسة (الأسرج ،2014) بعنوان: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية .

هدفت الدراسة الى التعرف على المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الى ان هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات بمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأبعادها ومدى تطورها . وضعف الاستفادة من التجارب الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأوصت بضرورة تخصيص الجهات المانحة لجزء من منحها لدعم الشركات المساهمة بالتكاليف التشغيلية والتطويرية وربط الأهداف العامة للمنح والتمويل بمعايير تحقيق التنمية المستدامة.

دراسة (ساسي ،2013) بعنوان: دور المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2009- 2013.

هدفت الدراسة إلى التعرف علي دور المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2009- 2013، من خلال قياس دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على الأداء المالي لأربع عناصر أساسية تمثلت في: المحافظة على البيئة، الاهتمام بالعاملين ، التفاعل مع المجتمع ،وأخيرا حماية المستهلك.

أداه الدراسة: من أهم مؤشرات الربحية وهو العائد على الأصول وقد تم استخدام منهج يمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية بواسطة تطبيق ثلاثة نماذج تتمثل في : نموذج الانحدار المجمع ، نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائي.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين المحافظة على البيئة والعائد على الأصول. وبينت انه لم توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر المسؤولية الاجتماعية الثلاث (الاهتمام بالعاملين، التفاعل مع المجتمع وحماية المستهلك) والعائد على الأصول وهذا بالاعتماد على اختيار نموذج الآثار العشوائية.

وأوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في برامج التطوير والإصلاح واستقطاب الكفاءات والمهارات اللازمة للبحث العلمي لتنفيذ ومتابعة هذه البرامج و الاهتمام بالعنصر البشري، وتعزيز دور الرقابة الداخلية والخارجية للمسؤولية المجتمعية ، والعمل على تعزيز مبدأ تفويض الصلاحيات.

دراسة (علي، 2013) بعنوان: دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة – جامعة غزة نموذجاً.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة، وتم تطبيق الدراسة على الجامعات الفلسطينية العاملة بقطاع غزة، والتي تقوم بتدريس الدراسات العليا . تم اتباع المنهج المقارن، وتكونت عينة الدراسة من (180) عضو هيئة تدريس حيث تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية، واستخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات، ومن ثم التحليل بواسطة برنامج التحليل الإحصائي SPSS ، وتوصلت الى وجود مشكلة جسيمة في واقع البحث العلمي والدراسات العليا، ووجود دلالة إحصائية بين دور البحث العلمي والدراسات العليا والتنمية المستدامة، وأوصت بضرورة العمل على وجود استراتيجية وطنية للبحث العلمي والدراسات العليا، واهمية الدعم من قبل الحكومة والوزارات المعنية، ووزارة التربية والتعليم العالي، والجامعات الفلسطينية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومراكز البحث العلمي للوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

دراسة (بحاسي، 2013) بعنوان: المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات البترولية دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية المؤسسات البترولية التزام المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات البترولية، وقد تم اختيار المؤسسة الوطنية للآبار الخدمات كعينة لتطبيق هذه الدراسة بحيث تم توزيع (130) من قوائم الاستبيان على العمال وتم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS في التحليل ، وتوصلت الدراسة إلى تنوع وتعدد الآراء حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتصنيفها على أنها التزام على المؤسسات البترولية ، وأوصت بضرورة الاهتمام ومراعاة المبادئ والأبعاد البيئية والمسؤولية الاجتماعية والتي لا تتعارض مع أهداف وآفاق شركات النفط.

دراسة (قواسمي، 2013) بعنوان: دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص –منظمة أصدقاء الأرض العالمية

هدفت الدراسة لتوضيح دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في منظمة أصدقاء الأرض العالمية. تم استخدام : المنهج الوصفي التحليلي .وتوصلت الى وجود علاقة ارتباطية طردية إيجابية بين معياري الشراكة المجتمعية والرؤية الإستراتيجية وبين تطوير الأداء الإداري وأيضا وجود علاقة ارتباطيه موجبة بين مستوى المسؤولية الاجتماعية ومستوى تطبيق البحث العلمي ، وأوصت بضرورة التعرف علي نماذج من الشركات المتعددة الجنسيات و انتهاكاتها و كذا الآليات المتبعة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية في مواجهاته.

دراسة (سماره والتل، 2012) بعنوان: واقع ممارسات البحث العلمي غي جامعة مؤتة بالأردن في ضوء تقديرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالمملكة الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة لواقع ممارسات البحث العلمي بالجامعة، والى الكشف عن دور متغيرات الدراسة التصنيفية من صفة الكلية، والرتبة الأكاديمية، والخدمة في التدريس الجامعي، واستخدمت الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعدت استبانة تكونت من (31) فقرة ، وتكونت عينة البحث من (123) عضو هيئة تدريس في البحث العلمي. وتوصلت الدراسة ان الوزن النسبي لتطبيق معايير الوزارات الأردنية حوالي (67.84%)، كما بلغ الوزن النسبي لمستوى الأداء الإداري في جامعة مؤتة حوالي (68.93%)، وأن تطبيق معياري الشراكة المجتمعية والرؤية الاستراتيجية في جامعة مؤتة حصل على وزن نسبي (69.98%)، حيث حصل محور المشاركة على المرتبة الأولى بوزن نسبي (70.83%) بينما حصل محور الرؤية الاستراتيجية على وزن نسبي (68.47%).

وأوصت بضرورة تعزيز تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية في الوزارات الأردنية المختلفة، لتصبح نهجا متبعا في النظام الإداري. وأيضا ضرورة تحسين وتطوير آليات وإجراءات مشاركة المسؤولية الاجتماعية في الوزارات الأردنية.

دراسة (فروانة ، 2012) بعنوان: العقبات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات العربية.

هدفت الدراسة إلى معرفة العقبات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات العربية واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد استبانة وزعت على عينة عشوائية قوامها (30) عضوا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية تم التواصل مع بعضهم عبر الانترنت، وقد توصلت الدراسة وجود فروق للعقبات التي تواجه البحث العلمي لدى الجامعات العربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي (ماجستير ، دكتوراه) وكانت الفروق لمصلحة حملة شهادات الدكتوراه .وعدم وجود فروق للعقبات التي تواجه البحث العلمي لدى الجامعات العربية تبعا لخدمة الإشراف على البحث العلمي . وأوصت بضرورة مواجهة عقبات البحث العلمي ووضع الحلول والمقترحات لحلها.

دراسة (علي، 2010) بعنوان: تمويل البحث العلمي ودوره في التنمية البشرية: ماليزيا نموذجا.

هدفت الدراسة إلى تمويل البحث العلمي ، ودوره التنمية وخاصة في التجربة الماليزية، وما يترتب على هذه العلاقة في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب الحديثة في النشاط التجاري والإداري والتنموي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة الى تساعد في تحقيق المطالب السياسية والاجتماعية ومؤسسات البحث العلمي وأوصت ينبغي بضرورة العمل على دعم المزيد من الآليات والوسائل البيروقراطية لتسهيل المسؤولية الاجتماعية النشاط التجاري والإداري والتنموي.

دراسة (عبد المطلب، 2010) بعنوان: البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي , مدخل لتطوير الأداء البحثي في هذه المؤسسات.

هدفت الدراسة إلى التعرف علي البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي، و بيان أهم وظائف الجامعة في تطوير أداء البحث العلمي وأهداف البحث العلمي غي صناعة التكنولوجيا ومقوماته والاتجاهات العالمية الحديثة في مجال البحث العلمي والمعوقات التي تحول دون تقدم البحث العلمي بوجه عام. وقد توصلت الدراسة الى ضرورة تفعيل الأداء البحثي في مؤسسات التعليم الجامعي بل تطوير هذه المؤسسات والاهتمام بمقومات البحث العلمي وتطويرها، وإزالة المعوقات التي تحول دون تقدم البحث العلمي. وأوصت ضرورة وضع الاستراتيجيات لتطوير البحث العلمي و إنشاء جهاز على مستوى وزارة التعليم العالي لمتابعة ومراقبة الأداء البحثي في الجامعات.

دراسة (باكير، 2010) بعنوان: تطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسئولية الاجتماعية والاتجاهات العالمية الحديثة.

هدفت الدراسة للتعرف على دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسئولية الاجتماعية والاتجاهات العالمية الحديثة , بهدف الاستفادة من الجامعات في خدمة التنمية بشكل علمي وقابل للتطبيق وفق المعايير العالمية الحديثة.

وقد توصلت الدراسة لتقديم الخدمات للعاملين بالمؤسسات المختلفة في المجتمع، وتشجيع أفراد المجتمع على زيادة منشآت الجامعة واستخدام مرافقها.

وأوصت الدراسة بإنشاء لجان استثمارية من الجامعة وقيادات المجتمع ذوي القرار لتحديد حاجات المجتمع والتعرف على مشكلاته، وتوجيه الأبحاث الجامعية لحل المشكلات المجتمعية والعمل على تطويره، وعقد المؤتمرات في الجامعات لمختلف التخصصات، وتقديم برامج لتلبية متطلبات أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم.

دراسة (مكرد، 2010) بعنوان: تطوير البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء الخبرات العالمية الحديثة.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث قامت الباحث برصد وتحليل بعض الدراسات التي أجريت على الجامعات اليمنية لتعرف واقع البحث العلمي في هذه الجامعات وكذا المعوقات التي تواجه البحث العلمي بالجامعات اليمنية ، وتوصلت إلى انه يوجد ضعف للأداء البحثي للجامعات اليمنية ويمثل البحث العلمي نشاطا هامشيا وأيضا أن هناك ضعف استثمار في الكفاءات العلمية المتخصصة بالجامعات ، وهناك معوقات متعددة تواجه البحث العلمي بالجامعات اليمنية.

وأوصت بضرورة قيام الجامعات اليمنية بوضع خطة استراتيجية واضحة للبحث العلمي ترتبط بخطط التنمية الشاملة في البلاد، وتوفير الإمكانات اللازمة لإجراء البحوث العلمية والعمل على نشرها وتوسيع إيرادات صندوق البحث العلمي وإيجاد علاقات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع وقطاعاته.

دراسة (درويش، 2009) بعنوان: الإنفاق على البحث العلمي ودوره في جودة نوعية الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وما تؤكده الإحصاءات من تأكيد ضعف التمويل اللازم للبحث العلمي في مختلف قطاعات التنمية وانعكاساته على جودة ونوعية الإنتاج، ولحاجة تمويل البحث العلمي ونوعيته في الجامعات.

استخدمت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، والمقابلة الفردية كأداة مع مسئولي عمادات البحث العلمي والشؤون الإدارية والمالية لعينة من ثلاث جامعات فلسطينية (الإسلامية– الأزهر– الأقصى) .

توصلت الدراسة إلى انه يوجد تدني مستوى تمويل البحث العلمي في الجامعات، وأن دور القطاع الحكومي والخاص في تمويل البحث العلمي متدنياً مما ينعكس على جودة الإنتاج.

وأوصت بضرورة تفعيل مفهوم الجامعة المنتجة بتحويل البحوث العلمية من أبحاث استهلاكية إلى أبحاث من أجل الاستثمار وأيضا وضع مجموعة من الصيغ التي يمكن أن تحد من أزمة تمويل البحث العلمي في الجامعات.

دراسة (الأغا 2007) بعنوان: العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق والأداء في المؤسسات الصناعية بغزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف علي العلاقة بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق والأداء في المؤسسات الصناعية بغزة والتعرف علي تأثير على بالمسئولية الاجتماعية الأداء المالي لها.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق، ووجود علاقة عكسية بين التزام المنظمات بالمسئولية الاجتماعية وبين الأداء المالي لتلك المنظمات، 3- لم تثبت الدراسة وجود علاقة بين التوجه بالتسويق والأداء المالي للمنظمات الصناعية، ويدل ذلك على العوامل البيئية غير المستقرة في فلسطين على تلك العلاقات.

وأوصت الدراسة بأن البيئة التسويقية غير مستقرة ومضطربة سياسيا واقتصاديا، نظرا لظروف الاحتلال الإسرائيلي وما يفرضه من حصار وقيود على كافة نواحي الحياة لاسيما الاقتصادية منها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسةHameed & others : 2013 (بعنوان)
"Impact Of Corporate Social Responsibility On The Firm's Financial Performance.

"اثر المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات"

وهدفت الدراسة للتعرف على العلاقة بين المسئولية الاجتماعية والأداء المالي وللإجابة على هذه التساؤل الرئيسي قام الباحثون بدراسة وتحليل البيانات المالية لمدة 5 سنوات متتالية لعدد 15 شركة من الشركات المدرجة في البورصة الباكستانية للمقارنة من خلال استخراج البيانات والأرباح والموجودات المالية والمسئولية الاجتماعية للشركات من واقع التقارير المالية السنوية للشركات وتحليل الارتباط لمعرفة العلاقة بين المتغيرات وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين المسئولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات ،أن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية يعتبر استثمار وليس إنفاق، وأوصت بان تقوم الشركات بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وكذلك أن تقوم بزيادة إنفاقها ضمن برامج المسئولية الاجتماعية .

بعنوان (2013): Flora Minnee Tekle Shanka Ruth Taylor Brian Handley, : دراسة"Exploring corporate responsibility in Oman – social expectations and practice"

هدفت هذه الورقة إلى استكشاف التوقعات الاجتماعية وممارسة الشركات المسؤولية الاجتماعية (CSR) في عمان.

المنهجية –تم استطلاع آراء 153من المستطلعين (45 في المائة من العمانيين و 55 في المائة وافدين) المشتركة توقعاتهم التي تمت مقارنة مع أدلة وثائقية من قلب ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات المؤسسات الكبيرة والمتوسطة الحجم "في عمان.

النتائج – في المتوسط، تعني المسؤولية الاجتماعية للشركات عشرات التشابه عرضت لمعظم المجموعات المدعى عليه فيما عدا العمانيون، والشباب، والذين يعانون من المدرسة الثانوية أو التعليم انخفاض الذي سجل أقل، مما يدل على نقص عام في الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. المجتمع في عمان يبدو أن تتوقع الشركات لتوفير " آمنة و المنتجات الموثوق بها / الخدمات "، " تعامل بشكل مناسب الموظفين "، " التصرف بشكل أخلاقي "، وتكون " ملتزمة بالمسؤولية اجتماعية".

دراسة (Pastrana, K. Sriramesh, 2013):

CSR: perceptions and practices among small andmedium-sized companies in Colombia Entitled: CSR: perceptions and practices among small and medium-sized companies in Colombia

هدفت الدراسة إلى فهم تصورات وممارسات الشركات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية في كولومبيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمارس مسؤولية اجتماعية داخلية وخارجية كونها تتدور بالجوانب الثقافية للمجتمع، وكذلك توصلت الدراسة الى أن العملاء والموظفين والمساهمين هم الأكثر أهمية بالنسبة لهذه الشركات.

دراسة :- Mehran Nejati Sasan Ghasemi (2012) , بعنوان
"Corporate social responsibility in Iran from the perspective of employees", Social Responsibility

هدفت هذه الورقة إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) الممارسات في إيران من منظور من الموظفين. حيث تم فحص تصورات 142 من الموظفين الإيرانيين بشأن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظماتهم، وقد تم جمع البيانات المطلوبة باستخدام استبيان. وأجري التحليل الاستكشافي لصقل توسيع نطاق البنود والتأكد من البناء العاملي لمقياس تطبيقها الإحصاء الوصفي واختبار (T) لتحليل البيانات.

وتبين أن في المتوسط الموظفين الإيرانيين ينظرون لمنظماتهم أنها ملتزمة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ، على الرغم من أن متوسط درجات المسؤولية الاجتماعية للشركات كانت منخفضة نسبيا في جميع الأبعاد. أيضا، وتوصلت أيضا إلى أن المنظمات من وجهة نظر الموظفين تشير إلى مستوى الطفولة من المسؤولية الاجتماعية للشركات بين المنظمات الإيرانية وأوصت بمزيد من الوعي بين المنظمات والمديرين عن قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات.

دراسة : - Yelena Smirnova (2012) بعنوان

"Perceptions of corporate social responsibility in Kazakhstan", Social Responsibility Journal

يهدف هذا البحث الى فهم سلوك الأفراد نحو الشركات المسؤولية الاجتماعية (CSR) في كازاخستان، وتحديد الفوائد التي تعود على أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات قد تجلب الأعمال وأصحاب المصالح فيها. و**تم جمع ما مجموعه 120 الاستبيانات، 68 في المائة منها شغله** في الانترنت، وقد أجاب بقية يدويا من قبل المشاركين.

وتشير النتائج إلى أن الحفاظ على البيئة، والمسؤولية القانونية والإشراف تعتبر مبدأ أن تكون مهمة جدا في كازاخستان. المواقف نحو تحقيق التكامل الاقتصادي , تتأثر المسؤولية بشكل كبير حسب العمر والخبرة العملية. تطبيق كارول حددت هرم المسؤولية الاجتماعية للشركات أن التسلسل الهرمي للمسؤوليات في كازاخستان موجود في ما يلي:

الترتيب: القانوني والأخلاقي والاقتصادي والخيري. المردود الأساسي من المسؤولية الاجتماعية للشركات هو تحسين صورة وسمعة الشركة.

دراسة (McManus, 2011)

Entitled: integration between business strategy and social responsibility (CSR).

هدفت الدراسة إلى استكشاف آثار المزج بين استراتيجية الأعمال والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وما هي الجدوى المترتبة على ذلك، وكذلك هل يمكن أن تكون المسؤولية الاجتماعية أحد أهم معايير نظرية الأعمال من الناحية العملية؟، وقد توصلت الدراسة إلى أن المسؤولية للشركات هي اتجاه مهم للشركات، بحيث يتوجب على الشركات أن تأخذ هذا الموضوع على محمل الجد، وبالتالي تصبح المسؤولية الاجتماعية للشركات جزء من نظرية وممارسة الأعمال، ولكنها لا تخلو من التطور.

دراسة (McElhaney, 2009).

Entitled: Strategic Approach to social responsibility for companies

هدفت الدراسة إلى معرفة ما هي بالضبط المسؤولية الاجتماعية، ماذا تعني للأفراد والمنظمات، وكذلك ماذا تعني للزبائن والموظفين والمساهمين، وهل يتم استخدامها استراتيجياً لدى هذه الفئات؟ وقد توصلت الدراسة إلى أن حملات المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركات هي التي يتردد صداها لدى المستهلكين كونها تساهم في فائدة المجتمع من خلال تقديم مختلف الخدمات لهم.

دراسة (Schumach, 1992)

Entitled: Get funding practical guide for scientists seeking funding from financial and commercial institutions.

هدفت الدراسة إلى تقديم بعض الإرشادات والإجراءات التطبيقية للعلماء والباحثين من أجل الحصول على التمويل المشترك من المؤسسات الصناعية لدعم البحوث العلمية.

ناقش الباحث مداخل الحصول على الدعم المالي من المؤسسات الصناعية، وكيفية بناء علاقات وطيدة وشخصية مع العاملين في تلك المؤسسات، وكيفية الحصول على التمويل والدعم اللازم، وتوضيح الأسباب التي تدعو الشركات لتمويل الأبحاث في الجامعات، ووضع معايير لاختيار المؤسسة التي يتوقع منها التمويل، وبيئة الأبحاث المتعلقة بالصناعة والسياسات المشتركة.، وبناء صلات تعاون واتفاق مع العاملين في المجال الصناعي مما يؤدي إلى زيادة الدعم المالي ، تنظيم البرامج المشتركة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية ودور العلاقات العامة في هذه البرامج.

الجزء الخامس: وتم فيه دراسة القضايا الأخلاقية التي أثيرت بالنسبة للعلاقة بين الجامعات والقطاع الصناعي، ثم نظرة تاريخية للتمويل المشترك واستشراف الاتجاهات المستقبلية.

دراسة (Geiger, 1991)

.Entitled: private funding scientific research in universities and research centers

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطبيق نظام الخصخصة في مجال تمويل البحث العلمي في الجامعات لصالح المؤسسات الإنتاجية والصناعية.

وأظهرت الدراسة توجه بعض الكليات والجامعات منذ الثمانينات من القرن العشرين إلى تبني بعض الخطوات التي تساهم في تحسين نوعية البحث العلمي وتطوير الدراسات الأكاديمية، ولدعم هذه الخطوات اتجهت الجامعات نحو الخصخصة، وزيادة اعتماد التعليم العالي على الموارد غير الحكومية لزيادة مواردها المالية، ومنها استقطاب المساهمات التطوعية وخاصة في مجال العلوم التطبيقية. وكما أشارت الدراسة إلى أن برامج الأبحاث الممولة من المؤسسات الصناعية قد استفادت فوائد جمة، مما أمكنها القيام بنشاطات بحثية ربما لم تكن لتتوافر لولا هذا الدعم المالي الخاص.

جدول (3.1) يوضح مصفوفة عرض الدراسات السابقة

م	اسم الباحث	سنة النشر	الهدف	ا لمكان	المنهج	الادوات	اهم النتائج
1	الأغا	2016	التعرف علي دور تبني بالمسئولية الاجتماعية على أداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	قطاع غزة	الوصفي التحليلي	الاستبانة	ان المسئولية الاجتماعية تؤثر بشكل مباشر في الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2	النجار	2016	التعرف علي دور الالتزام بالمسئولية الاجتماعية على الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين	قطاع غزة	الوصفي التحليلي	الاستبانة	ان المسئولية الاجتماعية تؤثر بشكل مباشر في أداء المؤسسات العامة.
3	عابدين	2016	التعرف علي دور الالتزام بالمسئولية الاجتماعية على أداء الشركات المدرجة في شركات التأمين العاملة في قطاع غزة	قطاع غزة	الوصفي التحليلي	الاستبانة	ان المسئولية الاجتماعية تؤثر بشكل مباشر في أداء الشركات المدرجة في شركات التأمين في قطاع غزة.
4	أبو ماضي	2015	التعرف علي دور الالتزام بالمسئولية الاجتماعية على أداء المؤسسات القطاع العام في قطاع غزة	قطاع غزة	الوصفي التحليلي	الاستبانة	ان المسئولية الاجتماعية تؤثر بشكل مباشر في أداء المؤسسات العامة.
5	الحدراوي، الاسدي	2014	التعرف على توظيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتعزيز القدرات الإبداعية دراسة تطبيقية في بعض كليات جامعة الكوفة	جامعة الكوفة	الوصفي التحليلي	الاستبانة	ان المسؤولية الاجتماعية تسهم مساهمة فاعلة في تعزيز القدرات الإبداعية، وان هنالك ضعف في المسؤولية الاقتصادية.

م	اسم الباحث	سنة النشر	الهدف	ا لمكان	المنهج	الادوات	اهم النتائج
6	الأسرج	2014	التعرف على المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية،	المملكة العربية السعودية	الوصفي التحليلي	الاستبانة	ان هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات م المجتمع ككل بمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأبعادها ومدى تطورها
7	ساسي	2013	التعرف على التعرف علي دور المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2009- 2013	الجزائر	الوصفي التحليلي	الاستبانة	- وجود علاقة سلبية بين المحافظة على البيئة والعائد على الأصول. - لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر المسؤولية الاجتماعية الثلاث (الاهتمام بالعاملين، التفاعل مع المجتمع وحماية المستهلك) والعائد على الأصول وهذا بالاعتماد على اختيار نموذج الآثار العشوائية
8	علي	2013	التعرف على دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة	فلسطين	المنهج المقارن	تحليل الوثائق والمستندات	وجود مشكلة جسيمة في واقع البحث العلمي والدراسات العليا، بسبب عدم وجود استراتيجية وطنية تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا ، للاستفادة من نتائجه في تحقيق التنمية المستدامة. - وجود دلالة بين دور البحث العلمي والدراسات العليا والتنمية المستدامة.

م	اسم الباحث	سنة النشر	الهدف	ا لمكان	المنهج	الادوات	اهم النتائج
9	بحاسي	2013	المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات البترولية دراسة حالة مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار	الأردن	الوصفي التحليلي	الاستبانة	ضرورة التعرف علي نماذج من الشركات المتعددة الجنسيات و انتهاكاتها و كذا الآليات المتبعة من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية في مواجهاته.
10	سماره والتل	2012	التعرف على تقديرات أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة لواقع ممارسات البحث العلمي بالجامعة	الاردن	الوصفي التحليلي	الاستبانة	الوزن النسبي لتطبيق معايير الحكم الرشيد في الوزارات الفلسطينية حوالي (67.84%)، كما بلغ الوزن النسبي لمستوى الأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة حوالي (68.93%).
11	فروانة	2012	التعرف على العقبات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات العربية	الدول العربية	المنهج الوصفي	النموذج المحاسبي الرياضي	وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية للعقبات التي تواجه البحث العلمي لدى الجامعات العربية تبعا لمتغير المؤهل العلمي (ماجستير ، دكتوراه) وكانت الفروق لمصلحة حملة شهادات الدكتوراه.
12	علي	2010	هدفت الدراسة إلى تمويل البحث العلمي ودوره في التنمية البشرية في ماليزيا ودوره على التنمية وخاصة في التجربة الماليزية	ماليزيا	الوصفي التحليلي	الاستبانة	– أن البحوث العلمية ومراكز الدراسات تقدم الأفكار التربوية وتساعد على البناء التعليمي – تساعد في تحقيق المطالب السياسية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية ومؤسسات البحث العلمي

م	اسم الباحث	سنة النشر	الهدف	ا لمكان	المنهج	الادوات	اهم النتائج
							– الاهتمام بالإنسان الذي هو وسيلة لتحقيق التنمية.
13	عبد المطلب	2010	هدفت الدراسة إلى التعرف علي البحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي , مدخل لتطوير الأداء البحثي في هذه المؤسسات.	جنوب أفريقيا	المنهج الوصفي	الاستبانة	– تفعيل الأداء البحثي في مؤسسات التعليم الجامعي بل تطوير هذه المؤسسات. – الاهتمام بمقومات البحث العلمي وتطويرها. – إزالة المعوقات التي تحول دون تقدم البحث العلمي.
14	باكير	2010	هدفت الدراسة للتعرف على دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسئولية الاجتماعية والاتجاهات العالمية الحديثة	قطاع غزة	المنهج الوصفي	الاستبانة	تقديم الخدمات للعاملين بالمؤسسات المختلفة في المجتمع تشجيع أفراد المجتمع على زيادة منشآت الجامعة واستخدام مرافقها
15	مكرد	2010	هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البحث العلمي في الجامعات اليمنية والمعوقات التي تواجهه	اليمن	المنهج الوصفي	الاستبانة	يوجد ضعف للأداء البحثي للجامعات اليمنية ويمثل البحث العلمي نشاطا هامشيا. ضعف استثمار الكفاءات العلمية المتخصصة بالجامعات لعلاج المشكلات التي تواجه قطاعات المجتمع.
	الأغا	2007	التعرف علي العلاقة بين الالتزام	قطاع غزة	المنهج التحليلي	الاستبانة	–وجود علاقة بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية

م	اسم الباحث	سنة النشر	الهدف	ا لمكان	المنهج	الادوات	اهم النتائج
17			بالمسئولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق والأداء في المؤسسات الصناعية بغزة.				والتوجه بالتسويق –وجود علاقة عكسية بين التزام المنظمات بالمسئولية الاجتماعية وبين الأداء المالي لتلك المنظمات،
18	**Hameed & others**	2013	هدفت الدراسة للتعرف "اثر المسئولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات"في البورصة الياكستانية	الباكستان	التحليل المالي	التقارير المالية ل 5 سنوات	هناك علاقة ايجابية بين المسئولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات ،أن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية يعتبر استثمار وليس إنفاق،
19	**Pastrana, K. Sriramesh**	2013	هدفت الدراسة إلى التعرف على وممارسات الشركات الصغيرة والمتوسطة للمسؤولية الاجتماعية في كولومبيا.	كولومبيا	المنهج الوصفي	الاستبانة	. أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمارس مسؤولية اجتماعية داخلية وخارجية كونها تتدور بالجوانب الثقافية للمجتمع .
20	**McManus**	2011	هدفت الدراسة إلى استكشاف آثار المزج بين إستراتيجية الأعمال والمسؤولية الاجتماعية للشركات كثيفة التكنولوجيا	اسبانيا	الوصفي التحليلي	الاستبانة	تظهر التحليلات تأثير مفيد للتنمية و تنفيذ خطة المسؤولية الاجتماعية للشركات كثيفة التكنولوجيا.

"**جرد بواسطة الباحث بالاستناد إلى الدراسات السابقة**"

وبناءً على ما سبق يمكن للباحث عرض الفجوة البحثية ضمن الجدول التالي:

جدول (10) يوضح الفجوة البحثية

م	الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
1	ركزت الدراسات السابقة على التالي: بيان مستوى المسؤولية الاجتماعية وأدواتها. بيان مستوى تطبيق البحث العلمي الموجة في الوزارات أو البلديات أو المنظمات الأهلية. تأثير بعض المتغيرات على تطبيق المسؤولية الاجتماعية أو العكس ومن هذه المتغيرات تحسين البحث العلمي الموجة.	لم تتطرق أي دراسة من الدراسات السابقة لبيان مستوى تأثير المسؤولية الاجتماعية على البحث العلمي الموجة وذلك حسب علم الباحث.	تميزت بمحاولة إيجاد العلاقة ومدى تأثير المسؤولية الاجتماعية على تعزيز البحث العلمي الموجة في الشركات المساهمة .
2	تعددت المناهج المستخدمة في الدراسات السابقة ما بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج المقارن.	بعض الدراسات استخدمت المنهج التاريخي فقط وهو بمثابة بحث مكتبي.	تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات من الوثائق والدراسات والأبحاث والكتب ذات العلاقة بالموضوع وكذلك الاستبانة للوصول إلى بيانات وحقائق حول المشكلة محل الدراسة بهدف تفسيرها وتحليلها والوقوف على مدلولها، وتقديم توصيات بشأنها.

"**جرد بواسطة الباحث**"

ثالثاً: التعقيب على الدراسة السابقة:

ركزت الدراسة السابقة على التعرف على واقع البحث العلمي في الجامعات العربية والمعوقات التي تواجهه , والتعرف على أهم الخبرات العالمية الحديثة للجامعات وكيفية الاستفادة منها في تطوير البحث العلمي بالجامعات العربية

أولاً: أوجه الاختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تختلف هذه الدراسة بكونها تركز على الوضع المحلي والذي يتميز بخصوصية وأوضاع اقتصادية غاية في الصعوبة ومعاناة شديدة بسبب الحصار وتردي في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية مما يدفعنا إلى تبني استراتيجية الاعتماد على الذات واستنهاض القدرات على المستوى المحلي استرشادا بتجارب العديد من الدول والتي تشكل لدينا دافعا قويا للاستفادة من هذه التجارب في حالتنا المحلية.

الدراسة تبين أهمية تمويل البحث العلمي ودوره على التنمية ولكنها لم تتطرق إلى كيفية تمويل البحث العلمي وأيضا مدى جاهزة الجامعات لتطبيق البحث العلمي الموجه وهو ما ستركز عليه الدراسة التي نحن بصددها .

أشارت الدراسة إلى أهم وظائف الجامعة في تطوير أداء البحث العلمي وأهداف البحث العلمي غي صناعة التكنولوجيا ومقوماته والاتجاهات العالمية الحديثة في مجال البحث العلمي والمعوقات التي تحول دون تقدم البحث العلمي بوجه عام.

تختلف هذه الدراسة بأنها ستركز على دور المسئولية الاجتماعية في تمويل تطبيق البحث العلمي الموجه بوصفها من الركائز الأساسية في لرفد المجتمع والجامعات بعنصر تمويلي أساسي وهام ودائم وكذلك فهو عنصر محلي ويشكل ثقافة هامة لدى احد أهم ركائز الاقتصاد الوطني وضروري لعملية التنمية الاقتصادية إضافة إلى ترسيخ الوعي الاقتصادي لدى هذه الشريحة بالمساهمة الجادة والحقيقية كعنصر محلي ذاتي.

ثانياً: أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة:

معظم الدراسات السابقة ركزت على أهمية المسئولية الاجتماعية كمتغير مستقل

اعتمدت الدراسات السابقة على الاستبانة كأداة لتحقيق أغراض الدراسة .

ركزت الدراسات السابقة على أهمية دور المسئولية الاجتماعية للشركات في تحقيق التنمية المستدامة.

ركزت الدراسة السابقة على معرفة واقع ومعوقات البحث العلمي في جامعات البلدان العربية , ومدى قدرة الجامعات على تعزيز هذا الدور لخدمة التنمية العربية , وإبراز التأثيرات السلبية الناجمة عن واقع قصور البحث العلمي غي الجامعات العربية , وتحديد الاستراتيجيات العمة لتطوير البحث العلمي.

ثالثاً: أوجه الاستفادة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة:

- ركزت هذه الدراسة على الاستفادة من الجامعات في خدمة التنمية بشكل علمي وقابل للتطبيق وفق المعايير العالمية الحديثة .
- دراسة الحالة المحلية وكيفية تطويرها من خلال التمويل بواسطة الشركات المحلية لتطبيق البحث الموجه في جامعاتنا الفلسطينية واعتمادا على التمويل المحلي مما يأتي بميزة هامة وهي القدرة على العمل في المجالات التي نحتاجها لتحقيق التنمية الضرورية وتعزيز نقاط القوة واستثمارها والعمل على تلاشي نقاط الضعف.

- تكوين تصور لموضوع الدراسة الحالي من حيث الأهداف , الأهمية , المنهجية , والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات.
- تحديد محاور الإطار النظري للدراسة الحالية.
- التعرف إلى أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة وخاصة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة الاستفادة من التوصيات التي خلصت إليها الدراسات السابقة.
- التعرف على بعض المتغيرات والأساليب الإحصائية.
- من حيث بيئة الدراسة لقد أجريت اغلب الدراسات السابقة في أماكن مختلفة في بلدات عربية ومنها من كان في بلدان عربية مختلفة مثل سوريا و العراق، ومصر، كذلك كانت معظمها مطبقة على مؤسسات كبيرة سواء كانت خاصة أو تابعة للقطاع الحكومي.
- من حيث الهدف من الدراسة تنوعت و تعددت اتجاهات البحثية للدراسات السابقة فمنها من هدف إلى معرفة المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة.
- ستفيد الدراسة الحالية من الدراسات السابقة على كتابة الإطار النظري، إعداد وتصميم الاستبانة.

رابعاً: أوجه تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ركزت الدراسة الحالية على تبني استراتيجية ورؤية واضحة في التمويل للبحث العلمي ولا سيما البحث العلمي الموجه لدى الجامعات والتي هي المؤسسات الأقدر والأكثر ملائمة لتطبيق هذه الاستراتيجية.

تخدم أطراف عديدة ذات مصالح مترابطة ومتكاملة وفق رؤية اقتصادية واجتماعية محددة مما يجعل من السهل توجيه عجلة الاقتصاد وجهة سليمة تصب في تنمية الاقتصاد وتطويره واستغلال ممنهج للإمكانات والقدرات وتوظيفها لخدمة المجتمع والنهوض به.

تطبق هذه الدراسة في بيئة سياسية غير مستقرة وذلك بسبب الحصار، وهذا من شأنه أن يؤثر على الظروف الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي على أداء المنظمات.

تركز الدراسة الحالية على الشركات المساهمة والمدرجة ضمن سوق فلسطين للأوراق المالية وذات التأثير على الاقتصاد الفلسطيني وبالتالي تم استبعاد المؤسسات صغيرة الحجم مثل الورش والمشاغل الصغيرة، كما تم استبعاد المنظمات الصناعية التي تعمل من الباطن لصالح شركات إسرائيلية.

الفصل الرابع

إجراءات ومنهجية الدراسة

مقـدمة:

يعـرض هـذا الفصـل الإجـراءات والخطـوات المنهجيـة التـي تمـت فـي مجـال الدراسـة الميدانيـة، حيـث يتنـاول مجتمـع الدراسـة، والعينـة التـي طبقـت عليهـا الدراسـة، إضـافةً إلـى توضيـح الأدوات المستخدمـة في الدراسـة وخطواتهـا ومنهجهـا، والأساليب الإحصائيـة التـي استخدمت فـي تحليـل البيانـات، وفيمـا يلـي تفاصيل مـا تقدم.

أولاً: منـهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول قياس "دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات".

ثانياً: مجتمـع وعينـة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددها (48) شركة، وقد تم وقد تم اختيار العينة الطبقية المنتظمة وهى العينة الملائمة لتطبيق هذه الدراسة.

العينـة الاستطلاعية:

حيث الباحث بعد دراسة مستفيضة لأوضاع وواقع الشركات المساهمة والمدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمثلت في الاطلاع على الدراسات السابقة المشابهة وكذلك زيارة الموقع الالكتروني لبورصة فلسطين للأوراق المالية وعمل حصر لأسماء الشركات المدرجة وعناوينها وأرقام هواتفها كذلك البريد الالكتروني لكل منها ومن ثم القيام بتوزيع عينة استطلاعية على ذوي العلاقة بتطبيق المسئولية الاجتماعية فيها والبالغ عددها (48) شركة موزعة بين كل من قطاع غزة (15) شركة والضفة الغربية (33) شركة حيث تم التواصل مع الجهات المعنية بتطبيق المسئولية الاجتماعية من خلال الاتصال الهاتفي بالنسبة للضفة الغربية وبالمقابلة الشخصية مع المعنيين في الشركات المدرجة في قطاع غزة وقد تبين نتيجة القيام بهذه العينة الاستطلاعية أن الشركات التي تعاونت في موضوع البحث والتي تهتم بتطبيق المسئولية الاجتماعية هي 21 شركة منها 14 شركة في قطاع غزة و7 شركات في الضفة الغربية حيث تم توزيع(126) استبانه، وبلغ عدد الاستبيانات المستردة (106) استبانه، أي أن نسبة الاستجابة بلغت 84.1%، وبعد تفحص الاستبيانات المستردة لم يستبعد أي منها نظراً لتحقق الشروط المطلوبة، وبالتالي تم تحليل (106) استبانه، أي نسبة الاستبيانات التي تم تحليلها هي نفس نسبة الاستجابة. ويوضح الجدول رقم (4.1) الشركات عينة الدراسة:

جدول (4.1) يوضح الشركات المدرجة عينةالدراسة

شركات غزة			
1	المجموعة الأهلية للتأمين	8	البنك الإسلامي الفلسطيني
2	المشرق للتأمين	9	البنك التجاري الفلسطيني
3	التأمين الوطنية	10	بنك الاستثمار الفلسطيني
4	فلسطين للتأمين	11	الاتصالات الفلسطينية
5	ترست العالمية للتأمين	12	الفلسطينية للكهرباء
6	البنك الإسلامي العربي	13	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية واصل
7	بنك فلسطين	14	فلسطين للاستثمار العقاري عقارية
شركات الضفة الغربية			
1	فلسطين للاستثمار الصناعي	5	المؤسسة العقارية العربية
2	العربية لصناعة الدهانات	6	دواجن فلسطين
3	بيت جالا لصناعة الأدوية	7	فلسطين لصناعات اللدائن
4	مصانع الزيوت النباتية		

وعليه فقد تم استثناء (28) شركة مدرجة لم تتعاون في موضوع البحث وقد تم التواصل مع أفراد العينة في الضفة الغربية عن طريق البريد الإلكتروني والفاكس والتلفون وقد واجهت الباحث صعوبات كبيرة نظرا لصعوبة التواصل الجغرافي والظروف الأمنية الصعبة من حصار وحواجز وكذلك طبيعة العينة التي استهدفت فئة الإدارة العليا.

شركات غزة			
1	بنك القدس		
شركات الضفة الغربية			
1	مصايف ا رم الله	15	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق
2	مركز نابلس الجراحي التخصصي	16	المؤسسة العربية للفنادق
3	العالمية المتحدة للتأمين	17	دار الشفاء لصناعة الأدوية
4	جلوبال كوم للاتصالات	18	أبراج الوطنية
5	الاتحاد للأعمار والاستثمار	19	القدس للاستثمارات العقارية
6	المستثمرون العرب	20	التكافل الفلسطينية للتأمين
7	سوق فلسطين للأوراق المالية	21	العقارية التجارية للاستثمار
8	المستثمرون العرب	22	البنك الوطني
9	الفمسطينية للاستثمار والإنماء	23	موبايل الوطنية الفمسطينية للاتصالات
10	بال عقار لتطوير وإدارة تشغيل العقارات	24	بيرزيت للأدوية
11	مصنع الشرق للإلكترونيات	25	سجائر القدس

12	القدس للمستحضرات الطبية	26	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات
13	الوطنية لصناعة الكرتون	28	مطاحن القمح الذهبي
14	دار الشفاء لصناعة الأدوية		

ثالثاً: أداة الدراســة:

قام الباحث بإعداد استبانة تدور حول "**دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات**"

خطوات بناء الاستبانة:

ولما كان القياس هو أحد وسائل التقويم المهمة، ولا يمكن أن يوجد تقويم بدون قياس، فقد قام الباحث بإعداد استبانة لقياس. "**دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات**" ومن أجل تصميم هذه الاستبانة اتبعت الباحث الخطوات التالية:

1-تم البحث في التراث السيكولوجي من خلال الاطلاع على الدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة، والتي تناولت المسئولية الاجتماعية ، ,وتأكد لدى الباحث أن المقياس الملائم لقياس للمسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية،ومدى توظيفها لتمويل البحث الموجه في الجامعات .

2-قام الباحث بصياغة العبارات، وإعداد الاستبانة في صورتها الأولية حيث اشتملت استبانه الدراسة على4 أقسام وهما على النحو التالي:

القسم الأول: المعلومات الشخصية، ويتكون من 8 فقرات.

القسم الثاني: دعائم توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في البحث العلمي الموجه، ويتكون من 4 محاور مكونة من 19 فقرة وهي على النحو التالي:

المحور الأول: الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه، ويتكون من 5 فقرات.

المحور الثاني: الدعم البشري للبحث العلمي الموجه، ويتكون من 4 فقرات.

المحور الثالث: الدعم القانوني لتطبيق البحث الموجه، ويتكون من 5 فقرات.

المحور الرابع: دعم المراكز البحثية والحاضنات، ويتكون من 5 فقرات.

القسم الثالث: الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه، ويتكون من 3 محاور مكونة من 14 فقرة وهي على النحو التالي:

المحور الأول: إدارة مراكز البحث العلمي، ويتكون من 5 فقرات.

المحور الثاني: رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه، ويتكون من 5 فقرات.

المحور الثالث: التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه، ويتكون من 4 فقرات.

القسم الرابع: أنواع المساهمات، ويتكون من محورين مكونين من 13 فقرة وهي على النحو التالي:

المحور الأول: المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه، ويتكون من 5 فقرات.

المحور الثاني: المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه، ويتكون من 8 فقرات.

وتم تصحيح الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت، بحيث تم التصحيح، وفق مقياس خماسي وتعطى الإجابة بدرجة موافق بشدة (5) درجات، الإجابة موافق (4)، الإجابة محايد (3)، الإجابة غير موافق (2)، والإجابة غير موافق بشدة (1).

ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدمة في محاور الدراسة، تم حساب المدى (1-5=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، كما هو موضح في جدول (4.2):

جدول(4.2) يوضح مقياس الاجابات

المقياس	درجة الموافقة	طول الفترة	الوزن النسبي المقابل للفترة
1	**قليلة جداً**	من 1 – 1.80	من20% – 36%
2	**قليلة**	أكبر من 1.80 – 2.60	أكبر 36% – 52%
3	**متوسطة**	أكبر من 2.60 – 3.40	أكبر 52% – 68%
4	**كبيرة**	أكبر من 3.40 – 4.20	أكبر 68% – 84%
5	**كبيرة جداً**	أكبر من 4.20 – 5	أكبر 84% – 100%

رابعاً: صدق وثبات الاستبانة:

صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما أعدت لقياسه، وقد تم التحقق من صدق الاستبانة من خلال التالي:

الصدق الظاهري (المحكمين) حيث :

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة (ملحق رقم 1)، وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه، ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من

محاور الدراسة، بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها المحكمون .

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة، مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان ، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

الاتساق الداخلي لمحاور "دعائم توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في البحث العلمي الموجه"

المحور الأول: الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه.

يبين الجدول التالي (4.3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول (4.3) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقـــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تسعى الشركة إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال توجيه الأبحاث والرسائل العلمية.	0.89	*0.000
2	يوجد لدى الشركة تنسيق مع الجامعات لاختيار وتوجيه موضوعات الأبحاث والدراسات للاستفادة من نتائجها بما يخدم التنمية المستدامة.	0.91	*0.000
3	تدعم الشركة الجامعات في إعداد القادة المؤهلين علميا لخدمة وقيادة المؤسسات الرسمية والأهمية والقطاع الخاص بما يخدم التنمية المستدامة.	0.90	*0.000
4	توجد لدى الشركة قسم يرعى ويدعم وينسق البحث العلمي الموجه في الجامعات للاستفادة من نتائج البحث العلمي والعمل على تطبيقها.	0.85	*0.000
5	تساهم الشركة في تمويل حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية التي تواجه المجتمع من خلال دعم تنفيذ البحث الموجه في الجامعات.	0.87	*0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

المحور الثاني: الدعم البشري للبحث العلمي الموجه.

يبين الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الدعم البشري للبحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة في تمثيلها لما وضعت لقياسه.

جدول(4.4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الدعم البشري للبحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تهتم الشركة بتقديم الحوافز للكفاءات المتميزة في مجال البحث العلمي الموجه.	0.87	*0.000
2	تتبادل الشركة الخبرات والاستشارات مع مراكز البحوث في الجامعات.	0.90	*0.000
3	تعمل الشركة على دعم إعداد وتطوير كوادر إدارية وفنية لدى مراكز البحث العلمي في الجامعات.	0.89	*0.000
4	تدعم الشركة التعاون في بناء قاعدة معلوماتية مشتركة للبحث العلمي مع الجامعات.	0.84	*0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

المحور الثالث: الدعم القانوني للبحث العلمي الموجه.

يبين الجدول التالي (4.5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الدعم القانوني للبحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة في تمثيلها لما وضعت لقياسه.

جدول (4.5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "الدعم القانوني للبحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تشجع الشركة القواعد التي تزيد العلاقة مع الجامعات في وضع سياسة البحث العلمي المشتركة بينهما.	0.89	*0.000
2	تحرص الشركة على حفظ حقوق الباحثين والمبتكرين في ملكية الإبداع ، وتطبيق براءات الاختراع التي يتوصلون إليها.	0.88	*0.000
3	تتضمن اللوائح الداخلية والمرجعية القانونية للشركة بنودا تحافظ على و تدعم	0.88	*0.000

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	العلاقة المستدامة مع الجامعات في مجال البحث العلمي الموجه.		
4	تؤيد الشركة عقد اتفاقيات شراكة مع مراكز البحث العلمي بالجامعات.	0.91	*0.000
5	يتوفر لدى الشركة نظام رقابي لأعمال البحث والتطوير يقيم ويراقب تعزيز الشراكة مع مراكز البحث العلمي في الجامعات.	0.86	*0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

المحور الرابع: دعم المراكز البحثية والحاضنات.

يبين الجدول التالي (4.6) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "دعم المراكز البحثية والحاضنات" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة في تمثيلها لما وضعت لقياسه.

جدول (4.6) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "دعم المراكز البحثية والحاضنات" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تدعم الشركة إقامة حاضنات الأعمال ومراكز الابتكار والتميز بما يخلق مناخًا ملائمًا للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.	0.88	*0.000
2	تعمل الشركة على تبني أسلوب الجامعة المنتجة لتطوير وتطبيق البحث الموجه.	0.89	*0.000
3	تؤيد الشركة التوجه نحو تجمع عدد من الشركات معًا لدعم أبحاث علمية الموجهة في الجامعات.	0.91	*0.000
4	تعتبر الشركة العقود البحثية من الأساليب الناجحة في تحقيق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.	0.93	*0.000
5	تدعم الشركة إقامة حاضنات الأعمال ومراكز الابتكار والتميز بما يخلق مناخًا ملائمًا للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.	0.88	*0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

الاتساق الداخلي لمحاور " الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه"

المحور الأول: إدارة مراكز البحث العلمي.

يبين الجدول التالي (4.7) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "إدارة مراكز البحث العلمي" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة

(0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة في تمثيلها لما وضعت لقياسه.

جدول (4.7) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "إدارة مراكز البحث العلمي" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تتواصل الشركة مع الجامعات في مجال البحث العلمي الموجه.	0.89	*0.000
2	تسعى الشركة للتعاون المشترك في مجال إنشاء وتطوير وحدات البحوث التطبيقية (البحوث الموجهة) في الجامعات	0.91	*0.000
3	تهتم الشركة بتسويق نتائج البحوث الموجهة في الجامعات ووضع الآليات المناسبة لتطبيقها.	0.88	*0.000
4	تدعم الشركة وجود منظومة بحثية وطنية شاملة عن البحوث العلمية والموجهة التي أجريت محليًا ودوليًا.	0.89	*0.000
5	تعمل الشركة على تبسيط الإجراءات والحد من الروتين الإداري لمتطلبات تطبيق البحث العلمي الموجه في الجامعات.	0.88	*0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

المحور الثاني: رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه.

يبين الجدول التالي (4.8) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة في تمثيلها لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4.8) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تساهم الشركة في إنشاء مجلس أعلى للبحث العلمي يضم بعض الخبراء والباحثين في الجامعات للعلوم والتقنية والقطاع الخاص.	0.86	*0.000
2	تساهم الشركة في إنشاء صندوق تمويل البحث العلمي بميزانية مستقلة.	0.92	*0.000
3	تعمل الشركة إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بالمتميزين من الكفاءات المتخصصة من الباحثين في الجامعات.	0.94	*0.000
4	اشتراك خبراء القطاع الخاص مع أساتذة الجامعات المتخصصين في إعداد وتنفيذ برامج تدريبية ملائمة للباحثين في المجالات ذات الاهتمام المشترك.	0.93	*0.000
5	ترى الشركة ان تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص يثري المصالح	0.85	*0.000

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
	العامة المشتركة وخدمة التنمية الاقتصادية الشاملة لدى المجتمع.		

* الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

المحور الثالث: التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه.

يبين الجدول التالي (4.9) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة في تمثيلها لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4.9) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تعد الشركة تقارير متابعة وتقويم عن نتائج تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص.	0.90	*0.000
2	تقيم وتراجع الشركة المنح والهبات والتبرعات المالية المقدمة بغرض تعزيز دعم البحث العلمي.	0.95	*0.000
3	تتخذ الشركة إجراءات مشتركة مع الاطراف ذات العلاقة لإزالة معوقات التنفيذ في المشروعات البحثية ذات الاهتمام المشترك.	0.92	*0.000
4	تقيم الشركة العمل المشروعات البحثية المشتركة للتحقق من تطابقه مع اللوائح والانظمة، ومدى تحقيق الأهداف المحددة والمرجوة منه.	0.92	*0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

الاتساق الداخلي لمحاور "انواع المساهمات"

المحور الأول: المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه.

يبين الجدول التالي (4.10) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة في تمثيلها لما وضعت لقياسه.

جدول (4.10) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تشجع الشركة على إنشاء مراكز بحثية خاصة بالبحث العلمي.	0.88	*0.000
2	تنشر الشركة بنشر الوعي بأهمية تمويل البحث العلمي الموجه .	0.92	*0.000
3	يتوفر لدى الشركة صندوق مالي لأغراض تختص بالتطوير البحث العلمي الموجه.	0.89	*0.000
4	تعزز الشركة التواصل مع الجامعات في مجال البحث العلمي الموجه.	0.90	*0.000
5	تشرك الشركة الجامعات في تقييم نتائج البحوث العلمية التطبيقية (الموجهة).	0.89	*0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

المحور الثاني: المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه.

يبين الجدول التالي (4.11) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور صادقة في تمثيلها لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4.11) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور "المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقــرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	ترصد الشركة موازنة مخصصة لأغراض لبحث العلمي الموجه.	0.82	*0.000
2	تخصص الشركة دعما لتمويل تطبيق براءات الاختراع.	0.84	*0.000
3	تدعم الشركة تسويق واستثمار نتائج البحوث التطبيقية (الموجهة).	0.93	*0.000
4	تدعم الشركة برامج لتدريب الباحثين.	0.84	*0.000
5	تقدم الشركة جوائز للباحثين المتميزين في البحث العلمي.	0.88	*0.000
6	تعمل الشركة على تشجيع شركات القطاع الخاص في دعم معامل البحوث بالجامعات.	0.89	*0.000
7	تثمن الشركة الجدوى الاقتصادية للمشروعات البحثية ذات الاهتمام المشترك.	0.89	*0.000
8	تعمل الشركة على زيادة النسبة المخصصة لدعم للبحث العلمي وفقا للزيادة في ارباحها.	0.87	*0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

ثالثاً: الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

ويبين جدول رقم (4.12) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أقل من 0.05، وبذلك تعتبر محاور الدراسة صادقة في تمثيلها لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (4.12) معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه	0.94	*0.000
الدعم البشري للبحث العلمي الموجه	0.93	*0.000
الدعم القانوني لتطبيق البحث الموجه	0.96	*0.000
دعم المراكز البحثية والحاضنات	0.95	*0.000
دعائم توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في البحث العلمي الموجه	0.88	*0.000
إدارة مراكز البحث العلمي	0.96	*0.000
رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه	0.95	*0.000
التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه	0.93	*0.000
الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه	0.92	*0.000
المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه	0.96	*0.000
المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه	0.98	*0.000
أنواع المساهمات	0.98	*0.000

* الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

ثبات الاستبانة

يقصد بثبات المقياس أن يعطي نفس النتيجة في حال تم إعادة تطبيقه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها

بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تم حساب الثبات بطريقتين:

الثبات بطريقة ألفا – كرونباخ Alpha Cronbach :

بعد تطبيق الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة 0.99 وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، والنتائج موضحة في جدول (4.13):

جدول (4.13) يوضح طريقة معامل ألفا كرونباخ
لقياس ثبات الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه	5	0.93
الدعم البشري للبحث العلمي الموجه	4	0.90
الدعم القانوني لتطبيق البحث الموجه	5	0.93
دعم المراكز البحثية والحاضنات	5	0.94
دعائم توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في البحث العلمي الموجه	**19**	**0.97**
إدارة مراكز البحث العلمي	5	0.93
رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه	5	0.94
التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه	4	0.94
الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه	**14**	**0.97**
المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه	5	0.94
المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه	8	0.95
أنواع المساهمات	**13**	**0.97**
جميع فقرات الاستبانة	**46**	**0.99**

الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split _half methods:

بعد تطبيق الاستبانة تمت تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأينِ وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم احتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ، ودرجات الأسئلة الزوجية، وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سيبرمان براون Spearman

Brown، حيث تبين أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) مرتفعة ودالة إحصائيا، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، والنتائج موضحة في جدول (4.14):

جدول (4.14) يوضح طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

المحور	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه	0.82	0.90
الدعم البشري للبحث العلمي الموجه	0.79	0.88
الدعم القانوني لتطبيق البحث الموجه	0.85	0.92
دعم المراكز البحثية والحاضنات	0.88	0.93
دعائم توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في البحث العلمي الموجه	**0.91**	**0.95**
إدارة مراكز البحث العلمي	0.87	0.93
رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه	0.88	0.94
التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه	0.86	0.92
الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه	**0.91**	**0.95**
المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه	0.85	0.92
المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه	0.82	0.90
أنواع المساهمات	**0.90**	**0.95**
جميع فقرات الاستبانة	**0.91**	**0.95**

خامساً: الأساليب الإحصائية:

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة ، من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية ، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ، والوزن النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف متغيرات الدراسة.

- معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient): لقياس صدق فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط سيبرمان براون للتجزئة النصفية المتساوية، ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف، لمعرفة ما اذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا.
- اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test)، لمعرفة ما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة لكل فقرة من فقرات محاور الاستبانة تساوي درجة الحياد وهي 3 أم تختلف عنها.
- اختبار (Independent - Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات الترتيبية.
- اختبار (تحليل التباين الأحادي –One - Way ANOV) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات الترتيبية.

الفصل الخامس

تحليل نتائج البيانات وفرضيات الدراسة

.

الفصل الخامس

تحليل نتائج البيانات وفرضيات الدراسة

مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى تحقيق أهداف الدراسة، ومن أجل ذلك قام الباحث بجمع البيانات اللازمة من خلال أداة الدراسة "الاستبانة"، وتم تفريغها وتحليلها احصائياً، واجراء الاختبارات اللازمة التي تم التفصيل لها في الفصل السابق، وقد استخدم الباحث برنامج Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، في تحليل البيانات، وذلك للتوصل لنتائج الدراسة.

أولاً: اختبار التوزيع الطبيعي: اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S):

فيما يلي اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة ما اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (5.1) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (5.1) اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه	1.02	0.24
الدعم البشري للبحث العلمي الموجه	0.73	0.65
الدعم القانوني لتطبيق البحث الموجه	1.11	0.16
دعم المراكز البحثية والحاضنات	1.24	0.08
دعائم توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في البحث العلمي الموجه	**0.95**	**0.32**
إدارة مراكز البحث العلمي	0.98	0.28
رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه	0.92	0.36
التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه	1.02	0.24
الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه	**0.76**	**0.60**
المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه	1.01	0.25
المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه	0.97	0.29
أنواع المساهمات	**0.87**	**0.43**
جميع فقرات الاستبانة	**0.87**	**0.43**

ثانياً: خصائص العينة :

عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول (5.2) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	87	82.1
أنثى	19	17.9
المجموع	**106**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.2) أن 82.1% من أفراد عينة الدراسة من الذكور، بينما شكل الاناث ما نسبته 17.9% من عينة الدراسة.

ويعزو الباحث ذلك ان نسبة العاملين من الذكور اكبر من نسبة العاملين من الاناث في المجتمع الفلسطيني بشكل عام وهذا ما ظهر لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تغلب عليهم الذكورية بنسبة مئوية 82.1% ذكور الى ما نسبته 17.9% اناث .

عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية:

جدول (5.3) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة%
اعزب	18	17.0
متزوج	85	80.2
اخرى	3	2.8
المجموع	**106**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.3) أن 17% من أفراد عينة الدراسة غير متزوجين، بينما 80.2% متزوجين، في حين أن 2.8% حالتهم الاجتماعية غير ذلك.

وهذا يبين حسب رأي الباحث ان معظم المبحوثين من افراد العينة من الموظفين اصحاب سنوات خبرة طويلة ويتمتعون باستقرار اجتماعي يساعدهم على اتخاذ القرار من موقع المسئولية.

عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول (5.4) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة

حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
بكالوريوس	69	65.1
ماجستير	34	32.1
دكتوراه	3	2.8
المجموع	**106**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.4) أن 65.1% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، بينما 32.1% مؤهلهم العلمي ماجستير، في حين أن 2.8% مؤهلهم العلمي دكتوراه.
ويتضح من خلال النسب اعلاه ان الدرجة العلمية الاولى تمثل الاعلى وبضعف عدد المبحوثين الاخرين تقريبا

عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول (5.5) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة

حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة%
محاسبة وتمويل	57	53.8
ادارة اعمال	25	23.6
اقتصاد وتنمية	7	6.6
اخرى	17	16.0
المجموع	**106**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.5) أن 53.8% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة وتمويل، بينما 23.6% تخصصهم إدارة أعمال، و6.6% تخصصهم اقتصاد وتنمية، في حين أن 16% تخصصهم العلمي غير ذلك.
ويعزو الباحث النسبة المرتفعة لتخصص المحاسبة والتمويل ، وهو التخصص الاكثر ملائمة الى مجال العمل للشركات من البنوك وشركات الخدمات والاستثمار وكذلك القدرة على تقييم المركز المالي للشركات والتقييم الافضل نحو توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المدرجة في تمويل البحث.

عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

جدول (5.6) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة

حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة%
مدير عام	13	12.3
مدير تنفيذي	19	17.9
مدير قسم البحوث	8	7.5
مدير/ رئيس قسم العلاقات العامة	22	20.8
مدير اداري	24	22.6
مدير مالي	20	18.9
المجموع	**106**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.6) أن 12.3% من أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مدير عام، بينما 17.9% مدير تنفيذي، و7.5% مدير قسم البحوث، و20.8% رئيس قسم العلاقات العامة، و22.6% مدير اداري، و18.9% مدير مالي.

ويدلل هذا التنوع إلى الاستجابة الجيدة والفعالة من المستويات المتنوعة والتي وزعت عليهم الاستبانة، مما يبين الاهتمام الكبير لدى المبحوثين بأهمية توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المدرجة في تمويل البحث الموجه في الجامعات، وانوه أن الباحث قد بذل جهداً كبيراً حتى يتمكن من الوصول إلى أفراد عينة الدراسة بهذا التنوع من المسئولين، وهم الجهة المؤثرة عن تطبيق المسئولية الاجتماعية في الشركات المدرجة، ليتمكن من الحصول على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بدقة وتعطي نتائج حقيقية.

عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:

جدول (5.7) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة

حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
اقل من 5 سنوات	24	22.6
من 5 الى 10 سنوات	20	18.9
من 11 الى 15 سنة	26	24.5
أكثر من 16 سنة	36	34.0
المجموع	**106**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.7) أن 22.6% من أفراد عينة الدراسة خبرتهم العملية (أقل من 5 سنوات)، بينما 18.9% تتراوح خبرتهم العملية بين (5 الى 10 سنوات)، و24.5% تتراوح خبرتهم العملية بين (11 الى 15 سنة)، في حين أن 34% خبرتهم العملية (أكثر من 16 سنة).
وذلك لأن معظم أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة العالية وأصحاب القرار، ومستواهم الإداري يمكنهم من الاطلاع على أمور ومجريات العمل أكثر من غيرهم مما يمكنهم من الإجابة على أسئلة الدراسة بوضوح وبدقة وبمهنية وخبرة عالية مما يعطي نتائج واقعية ذات مصداقية عالية .وهذا يدعم الدراسة في الوصول لأهدافها المرجوة .

عينة الدراسة حسب مجال العمل:

جدول (5.8) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة
حسب مجال العمل

مجال العمل	التكرار	النسبة%
بنوك	17	16.0
شركات تأمين	16	15.1
خدمات	48	45.3
شركات صناعية	16	15.1
شركات استثمار	9	8.5
المجموع	**106**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.8) أن 16% من شركات عينة الدراسة بنوك، بينما 15.1% شركات تأمين، و45.3% شركات خدمات، و15.1% شركات صناعية، في حين أن 8.5% شركات استثمار.
أن القطاعات الخمسة المنتمية لها الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمثل نسب متفاوتة من عينة الدراسة، حيث أن لقطاع الخدمات كانت أعلى النسب (42.4%) مما يقترب من نسب القطاعات الأخرى مجتمعة وأن ذلك يرجع إلى كون بورصة فلسطين من البورصات الناشئة والحديثة الشركات المدرجة حديثة عهد بتطبيق المسئولية الاجتماعية وبتمويل البحث العلمي الموجه موضوع الدراسة ، وهذا مؤشر جيد لعمل دراسة متوازنة من جميع القطاعات ، تفيد في إعطاء مقياس دقيق حول مدى تبني المسؤولية الاجتماعية لدى هذه الشركات، ومن ناحية أُخرى فإن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من الضعف للعديد من العوامل مثل: الحصار وعدم توفر التخطيط في استثمار الموارد ، والطاقات بالتنسيق مع الجامعات بتطبيق الابحاث العلمية.

عينة الدراسة حسب الجهة المسئولة عن تطبيق المسئولية الاجتماعية:

جدول (5.9) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجهة المسئولة عن تطبيق المسئولية الاجتماعية

الجهة المسئولة	التكرار	النسبة%
رئيس مجلس الادارة	49	46.2
الادارة التنفيذية	25	23.6
قسم الاتصال والعلاقات العامة	23	21.7
غير ذلك	9	8.5
المجموع	**106**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.9) أن 46.2% من شركات أفراد عينة الدراسة يرون بأن الجهة المسئولة عن تطبيق المسئولية الاجتماعية في الشركة هي رئيس مجلس الادارة، بينما 23.6% يرون الادارة التنفيذية، و21.7% يرون قسم الاتصالات والعلاقات العامة، و8.5% يرون جهات أخرى غير ذلك.

وأن 48% من عينة الدراسة يرون بأن الجهة المسئولة عن تطبيق المسئولية الاجتماعية في الشركة هي رئيس مجلس الادارة وهي تمثل ما يقارب من مجموع الجهات الأخرى من أفراد العينة يمكن تفسيره على ضعف الإهتمام من قبل الشركات بالبحث والتطوير العلمي، وعدم وجود إدارات متخصصة تساهم بشكل فاعل لإعتماد البحث والتطوير العلمي كإستراتيجية لحل المشكلات التي تواجهها الشركات المدرجة وتنمية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

عينة الدراسة حسب رأس مال الشركة:

جدول (5.10) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب رأس مال الشركة

رأس مال الشركة	التكرار	النسبة%
من 500000 – مليون دولار	6	5.7
من مليون– 3 مليون دولار	12	11.3
من 3 مليون– 5 مليون دولار	2	1.9
من 5 مليون– 10 مليون دولار	20	18.9
10 مليون دولار فاكثر	66	62.3
المجموع	**106**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.10) أن 5.7% من شركات عينة الدراسة يتراوح رأس مالها بين (500000 – مليون دولار)، بينما 11.3% يتراوح رأس مالها بين (مليون– 3 مليون دولار)،

و1.9% يتراوح رأس مالها بين (3 مليون– 5 مليون دولار)، و18.9% يتراوح رأس مالها بين (5 مليون– 10 مليون دولار)، في حين أن 62.3% من الشركات رأس مالها (10 مليون دولار فأكثر) ويعزو الباحث أن تمثل الشركات التي رأسمالها 10 مليون فأكتر نسبة استجابة (66%) من الشركات المبحوثة الى أنها لديها القدرة المالية والادارية الأكثر من الشركات الأخرى على تطبيق المسئولية الاجتماعية وتوجيهها نحو البحث العلمي الموجه في الجامعات مما يعطي المبشرات بالتركيز على أهمية الدراسة لدى الشركات ذات الرأسمال الاعلى من الشركات الاخرى.

عينة الدراسة حسب المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً:

جدول (5.11) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً

المبلغ المخصص للبحث العلمي	التكرار	النسبة%
أقل من 10000 دولار	73	68.9
10000 إلى أقل من 50000 دولار	17	16.0
50000 إلى أقل من 100000 دولار	5	4.7
100000 إلى أقل من 500000 دولار	2	1.9
500000 إلى مليون دولار	9	8.5
المجموع	**106**	**100.0**

تبين من خلال النتائج الموضحة في جدول (5.11) أن 68.9% من شركات عينة الدراسة تخصص مبلغ (أقل من 10000 دولار) للبحث العلمي سنوياً، بينما 16% من الشركات تخصص مبلغ يتراوح بين (10000 إلى أقل من 50000 دولار)، و4.7% من الشركات تخصص مبلغ يتراوح بين (50000 إلى أقل من 100000 دولار)، و1.9% من الشركات تخصص مبلغ يتراوح بين (100000 إلى أقل من 500000 دولار)، في حين أن 8.5% من الشركات تخصص مبلغ (500000 إلى مليون دولار) للبحث العلمي سنوياً.

يرى الباحث أن 68.9% من شركات عينة الدراسة تخصص مبلغ (أقل من 10000 دولار) للبحث العلمي سنوياً وهي تمثل اكثر من ثلثي عينة الدراسة يبين مدى ضعف الاهتمام وعدم الوعي من قبل الشركات بالأهمية الكبيرة للبحث العلمي الموجه في تحقيق التقدم والتطور والتنمية وكذلك زيادة الربحية والعوائد على الشركات مما يجعل من الاهمية بمكان لهذه الدراسة .

ثالثاً: تحليل فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤.05) بين انواع الدعم التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤.05) بين الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية:

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.39، والانحراف المعياري يساوي 0.97، والوزن النسبي يساوي 67.8%، وقيمة اختبار T تساوي "4.124"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور، قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية.

أما بالنسبة لفقرات محور الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه فقد احتلت الفقرات الأولى والخامسة الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الثالثة الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.12):

وهذه النتيجة ترجع إلى كون الشركات المدرجة تثمن أهمية المسئولية الاجتماعية للشركات في تمويل الأبحاث الموجهة في تعزيز التنمية ، مما يعزز دور المسئولية الاجتماعية للشركات في تمويل الأبحاث الموجهة وتعزيز التنمية والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ، وعليه فإن البحث يدعو الشركات الى بذل المزيد من التنسيق والتعاون مع الجامعات ولا سيما شئون البحث العلمي والدراسات العليا لمزيد من الدعم المالي لتطبيق البحث العلمي الموجه والتنفيذ الفوري للأبحاث الجاهزة واستغلال الطاقات المعطلة من مبدعين ومخترعين .

جدول (5.12) نتائج تحليل فقرات محور: الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تسعى الشركة إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال توجيه الأبحاث والرسائل العلمية.	3.54	1.04	70.8	5.305	*0.000	1

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
2	يوجد لدى الشركة تنسيق مع الجامعات لاختيار وتوجيه موضوعات الأبحاث والدراسات للاستفادة من نتائجها بما يخدم التنمية المستدامة.	3.17	1.15	63.4	1.520	//0.132	5
3	تدعم الشركة الجامعات في إعداد القادة المؤهلين علميا لخدمة وقيادة المؤسسات الرسمية والأهمية والقطاع الخاص بما يخدم التنمية المستدامة.	3.36	1.11	67.2	3.338	*0.001	3
4	توجد لدى الشركة قسم يرعى ويدعم وينسق البحث العلمي الموجه في الجامعات للاستفادة من نتائج البحث العلمي والعمل على تطبيقها.	3.34	1.15	66.8	3.031	*0.003	4
5	تساهم الشركة في تمويل حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية التي تواجه المجتمع من خلال دعم تنفيذ البحث الموجه في الجامعات.	3.54	1.03	70.8	5.400	*0.000	1
	الدرجة الكلية	**3.39**	**0.97**	**67.8**	**4.124**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين الدعم البشري للبحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية:

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور الدعم البشري للبحث العلمي الموجه، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.29، والانحراف المعياري يساوي 1.04، والوزن النسبي يساوي 65.8%، وقيمة اختبار T تساوي "2.903"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.005، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور، قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين الدعم البشري للبحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية.

أما بالنسبة لفقرات محور الدعم البشري للبحث العلمي الموجه فقد احتلت الفقرة الأولى الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرات الثانية والثالثة الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.13):

وهذه النتيجة ترجع إلى أن الشركات المدرجة لديها وفق برامج المسئولية الاجتماعية اهتمام بالباحثين المتميزين وتمول ابحاثهم وتقديم الحوافز لهم باعتبار انهم يشكلون الرافعة لتطوير البحث الموجه من خلال براءات الاختراع والتطور التكنولوجي والاقتصادي مما يعود بالنفع على الجميع هذا من جانب ومن جانب آخر فان تحقيق المنافسة والتميز بين الشركات يتطلب الاهتمام بالمبدعين والمخترعين والعمل على تطوير القدرات لديهم. وقد اتفق ذلك مع دراسة الثنيان 2008.

جدول (5.13) نتائج تحليل فقرات محور: الدعم البشري للبحث العلمي الموجه

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تهتم الشركة بتقديم الحوافز للكفاءات المتميزة في مجال البحث العلمي الموجه.	3.35	1.18	67.0	3.047	*0.003	1
2	تتبادل الشركة الخبرات والاستشارات مع مراكز البحوث في الجامعات.	3.25	1.15	65.1	2.287	*0.024	3
3	تعمل الشركة على دعم إعداد وتطوير كوادر إدارية وفنية لدى مراكز البحث العلمي في الجامعات.	3.25	1.22	64.9	2.074	*0.040	3
4	تدعم الشركة التعاون في بناء قاعدة معلوماتية مشتركة للبحث العلمي مع الجامعات.	3.32	1.16	66.4	2.848	*0.005	2
الدرجة الكلية		**3.29**	**1.04**	**65.8**	**2.903**	***0.005**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤.05) بين الدعم القانوني للبحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية:

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور الدعم القانوني للبحث العلمي الموجه، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.59، والانحراف المعياري يساوي 0.94، والوزن النسبي يساوي 71.8%، وقيمة اختبار T تساوي "6.444"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور، قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين الدعم القانوني للبحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية.

أما بالنسبة لفقرات محور الدعم القانوني للبحث العلمي الموجه فقد احتلت الفقرة الرابعة الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الأولى الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.14):

وهذه النتيجة ترجع إلى عقد الشركات اتفاقيات شراكة مع مراكز البحث العلمي بالجامعات، وتَضمن اللوائح الداخلية والمرجعية القانونية للشركة بنودا تحافظ على العلاقة المستدامة مع الجامعات في مجال البحث العلمي الموجه، وكذلك توفير الشركات لنظام رقابي لأعمال البحث والتطوير يقيم ويراقب تعزيز الشراكة مع مراكز البحث العلمي في الجامعات وهذا ما أكدته دراسة الثنيان 2008.

جدول (5.14) نتائج تحليل فقرات محور: الدعم القانوني للبحث العلمي الموجه

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تشجع الشركة القواعد التي تزيد العلاقة مع الجامعات في وضع سياسة البحث العلمي المشتركة بينهما.	3.48	1.11	69.6	4.444	*0.000	5
2	تحرص الشركة على حفظ حقوق الباحثين والمبتكرين في ملكية الإبداع ، وتطبيق براءات الاختراع التي يتوصلون إليها.	3.58	1.09	71.7	5.547	*0.000	4
3	تتضمن اللوائح الداخلية والمرجعية القانونية للشركة بنودا تحافظ على و تدعم العلاقة المستدامة مع الجامعات في مجال البحث العلمي الموجه.	3.63	1.03	72.6	6.339	*0.000	2
4	تؤيد الشركة عقد اتفاقيات شراكة مع مراكز البحث العلمي بالجامعات.	3.64	1.03	72.8	6.384	*0.000	1
5	يتوفر لدى الشركة نظام رقابي لأعمال البحث والتطوير يقيم ويراقب تعزيز الشراكة مع مراكز البحث العلمي في الجامعات.	3.61	1.04	72.3	6.082	*0.000	3
الدرجة الكلية		**3.59**	**0.94**	**71.8**	**6.444**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين دعم المراكز البحثية والحاضنات وبين المسئولية الاجتماعية:

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور دعم المراكز البحثية والحاضنات، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.44، والانحراف المعياري يساوي 0.94، والوزن النسبي يساوي 68.8%، وقيمة اختبار T تساوي "4.839"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور، قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين دعم المراكز البحثية والحاضنات وبين المسئولية الاجتماعية.

أما بالنسبة لفقرات محور دعم المراكز البحثية والحاضنات فقد احتلت الفقرة الثالثة الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الأولى الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.15):

وهذه النتيجة ترجع إلى أن الشركات المدرجة تؤيد رسم سياسة مشتركة نحو مواجهة مشكلات البحث العلمي الموجه من خلال التعاون المشترك فيما بينها للمساهمة في دعم وتمويل البحث العلمي نتيجة الصعوبات والمعيقات التي تواجهها وهى كذلك تؤيد فكرة الجامعات المنتجة يشكل اكبر من دعم حاضنات الاعمال ومركز التميز والابتكار ويليها في الترتيب تبني اسلوب العقود البحثية في تحقيق الشراكة مع الجامعات.

جدول (5.15) نتائج تحليل فقرات محور: دعم المراكز البحثية والحاضنات

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تدعم الشركة إقامة حاضنات الأعمال ومراكز الابتكار والتميز بما يخلق مناخًا ملائمًا للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.	3.40	1.03	67.9	3.961	*0.000	5
2	تعمل الشركة على تبني أسلوب الجامعة المنتجة لتطوير وتطبيق البحث الموجه.	3.42	0.99	68.5	4.437	*0.000	4
3	تؤيد الشركة التوجه نحو تجمع عدد من الشركات معًا لدعم أبحاث علمية الموجهة في الجامعات.	3.50	1.05	70.0	4.887	*0.000	1
4	تعتبر الشركة العقود البحثية من الأساليب الناجحة في تحقيق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.	3.43	1.09	68.7	4.111	*0.000	3
5	تدعم الشركة إقامة حاضنات الأعمال ومراكز الابتكار والتميز بما يخلق مناخًا ملائمًا للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.	3.44	1.01	68.9	4.488	*0.000	2
الدرجة الكلية		**3.44**	**0.94**	**68.8**	**4.839**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

نتائج الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤.05) بين انواع الدعم التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

للتحقق من ذلك فقد تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، حيث تبين أن المتوسط الحسابي 3.43، والانحراف المعياري يساوي 0.92، والوزن النسبي يساوي 68.7%، وقيمة اختبار T تساوي "4.873"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين انواع الدعم التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

أما بالنسبة لمحاور قسم دعائم توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في البحث العلمي الموجه، فقد احتل محور "الدعم القانوني لتطبيق البحث الموجه" الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 71.8%، بينما احتل محور "دعم المراكز البحثية والحاضنات" الترتيب الثاني من

حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 68.8%، واحتل محور "الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه" الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 67.8%، في حين احتل محور "الدعم البشري للبحث العلمي الموجه" الترتيب الرابع والأخير من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 65.8%، والنتائج موضحة في جدول (5.16):

وهذه النتيجة ترجع إلى أن الشركات المدرجة تتبنى الالتزام القانوني بالقوانين والانظمة والذي يأخذ الشكل الالزامي لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات المدرجة فقد احتل محور "الدعم القانوني لتطبيق البحث الموجه" الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 71.8%اما محور "دعم المراكز البحثية والحاضنات" الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 68.8%، مما يفسر قلة الدعم للمركز البحثية والحاضنات اما محور "الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه" الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 67.8%، فيعود ذلك حسب راي الباحث الى عدم وجود خطط شاملة من قبل الشركات المدرجة والجامعات وكذلك الحكومة في حين احتل محور "الدعم البشري للبحث العلمي الموجه" الترتيب الرابع والأخير من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 65.8%، ويعزو الباحث ذلك الى ضعف التنسيق بين الشركات المدرجة والجامعات في هذا المجال وهذا ما أكدته دراسة درويش 2009 حيث توصلت الدراسة إلى انه يوجد تدني مستوى تمويل البحث العلمي في الجامعات، وأن دور القطاع الحكومي والخاص في تمويل البحث العلمي متدنياً مما ينعكس على جودة الإنتاج .

جدول (5.16) نتائج تحليل جميع محاور قسم: دعائم توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في البحث العلمي الموجه

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه	3.39	0.97	67.8	4.124	*0.000	3
الدعم البشري للبحث العلمي الموجه	3.29	1.04	65.8	2.903	*0.005	4
الدعم القانوني لتطبيق البحث الموجه	3.59	0.94	71.8	6.444	*0.000	1
دعم المراكز البحثية والحاضنات	3.44	0.94	68.8	4.839	*0.000	2
جميع فقرات قسم "دعائم توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في البحث العلمي الموجه"	**3.43**	**0.92**	**68.7**	**4.873**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

نتيجة الفرضية الأولى: قبول الفرضية القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين انواع الدعم التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين إدارة مراكز البحث العلمي وبين المسئولية الاجتماعية.

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور إدارة مراكز البحث العلمي، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.31، والانحراف المعياري يساوي 0.99، والوزن النسبي يساوي 66.2%، وقيمة اختبار T تساوي "3.220"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.002، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور، قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين إدارة مراكز البحث العلمي وبين المسئولية الاجتماعية.

أما بالنسبة لفقرات محور إدارة مراكز البحث العلمي فقد احتلت الفقرة الرابعة الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الأولى الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.17):

وهذه النتيجة ترجع إلى اهتمام الشركات الشديد بضرورة وجود منظومة بحثية متكاملة وشاملة تنظم وتدير البحث العلمي وتعمل على التنسيق مع الجامعات بحيث تكون بمثابة المرجعية العلمية والاقتصادية والتنموية وتساهم تطوير الشراكة بين كل من الشركات والجامعات في تمويل وتطوير البحث الموجه مما يجعل من السهل عليها اختيار المناسب من الابحاث لتطبيقها والاستفادة منها. وهذا يؤكد توجه الشركات المدرجة نحو رغبته في تمويل البحث العلمي بشكل عام بنسبة معينة من أرباحه ولكن ضمن وجود منظومة بحثية وطنية شاملة عن البحوث العلمية والموجهة التي أجريت محليًا ودوليًا. وهذا يتفق مع دراسة علي 2013 م التي بينت عدم وجود إستراتيجية وطنية تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا ، للاستفادة من نتائجه في تحقيق التنمية المستدامة .

جدول (5.17) نتائج تحليل فقرات محور: إدارة مراكز البحث العلمي

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تتواصل الشركة مع الجامعات في مجال البحث العلمي الموجه.	3.21	1.17	64.2	1.828	//0.070	5
2	تسعى الشركة للتعاون المشترك في مجال إنشاء وتطوير وحدات البحوث التطبيقية (البحوث الموجهة) في الجامعات	3.30	1.06	66.0	2.928	*0.004	3
3	تهتم الشركة بتسويق نتائج البحوث الموجهة في الجامعات ووضع الآليات المناسبة لتطبيقها.	3.35	1.01	67.0	3.542	*0.001	2
4	تدعم الشركة وجود منظومة بحثية وطنية شاملة عن البحوث العلمية والموجهة التي أجريت محليًا ودوليًا.	3.42	1.14	68.5	3.842	*0.000	1
5	تعمل الشركة على تبسيط الإجراءات والحد من الروتين الإداري لمتطلبات تطبيق البحث العلمي الموجه في الجامعات.	3.26	1.13	65.3	2.402	*0.018	4
الدرجة الكلية		**3.31**	**0.99**	**66.2**	**3.220**	***0.002**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤.05) بين رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية.

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.26، والانحراف المعياري يساوي 1.04، والوزن النسبي يساوي 65.2%، وقيمة اختبار T تساوي "2.578"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.011، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور، قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية.

أما بالنسبة لفقرات محور رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه فقد احتلت الفقرة الخامسة الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الأولى الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.18):

وهذه النتيجة ترجع إلى أن تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص يثري المصالح العامة المشتركة وخدمة التنمية الاقتصادية الشاملة لدى المجتمع، وإسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بالمتميزين من الكفاءات المتخصصة من الباحثين في الجامعات، وكذلك لمساهمة الشركات

في إنشاء صندوق تمويل البحث العلمي بميزانية مستقلة، وكذلك لمساهمة الشركات في إنشاء مجلس أعلى للبحث العلمي يضم بعض الخبراء والباحثين في الجامعات للعلوم والتقنية والقطاع الخاص، واشتراك خبراء القطاع الخاص مع أساتذة الجامعات المتخصصين في إعداد وتنفيذ برامج تدريبية ملائمة للباحثين في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وهذا يتفق مع دراسة مكرد (2010 م) والتي بيت ان هناك ضعف استثمار في الكفاءات العلمية المتخصصة بالجامعات لعلاج المشكلات التي تواجه قطاعات المجتمع . وهناك معوقات متعددة تواجه البحث العلمي بالجامعات اليمنية.

جدول (5.18) نتائج تحليل فقرات محور: رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تساهم الشركة في إنشاء مجلس أعلى للبحث العلمي يضم بعض الخبراء والباحثين في الجامعات للعلوم والتقنية والقطاع الخاص.	3.19	1.24	63.8	1.563	//0.121	5
2	تساهم الشركة في إنشاء صندوق تمويل البحث العلمي بميزانية مستقلة.	3.20	1.18	64.0	1.725	//0.088	4
3	تعمل الشركة إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بالمتميزين من الكفاءات المتخصصة من الباحثين في الجامعات.	3.27	1.12	65.5	2.521	*0.013	2
4	اشتراك خبراء القطاع الخاص مع أساتذة الجامعات المتخصصين في إعداد وتنفيذ برامج تدريبية ملائمة للباحثين في المجالات ذات الاهتمام المشترك.	3.22	1.16	64.3	1.921	*0.052	3
5	ترى الشركة ان تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص يثري المصالح العامة المشتركة وخدمة التنمية الاقتصادية الشاملة لدى المجتمع.	3.42	1.04	68.5	4.197	*0.000	1
الدرجة الكلية		**3.26**	**1.04**	**65.2**	**2.578**	***0.011**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية.

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف

المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.47، والانحراف المعياري يساوي 0.98، والوزن النسبي يساوي 69.4%، وقيمة اختبار T تساوي "4.919"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور، قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية.

أما بالنسبة لفقرات محور التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه فقد احتلت الفقرة الثانية الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الأولى الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.19):

وأن ذلك يرجع الى اهتمام الشركات الشديد بضرورة وأهمية وجود التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي، وكذلك لأن الشركات تولي اهتمام كبير لتقويم ومتابعة المساهمة في تمويل البحث الموجه في الجامعات لما له من عظيم الدور في التقدم والتنمية المستدامة. وهذا يتفق مع دراسة ساسي 2013 حيث اكدت ضرورة الاستمرار في برامج التطوير والإصلاح واستقطاب الكفاءات والمهارات اللازمة للبحث العلمي لتنفيذ ومتابعة هذه البرامج والإهتمام بالعنصر البشري، وتعزيز دور الرقابة الداخلية والخارجية للمسؤولية المجتمعية ، والعمل على تعزيز مبدأ تفويض الصلاحيات .

جدول (5.19) نتائج تحليل فقرات محور: التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تعد الشركة تقارير متابعة وتقويم عن نتائج تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص.	3.45	1.08	69.1	4.320	*0.000	4
2	تقيم وتراجع الشركة المنح والهبات والتبرعات المالية المقدمة بغرض تعزيز دعم البحث العلمي.	3.50	1.01	70.0	5.111	*0.000	1
3	تتخذ الشركة إجراءات مشتركة مع الاطراف ذات العلاقة لإزالة معوقات التنفيذ في المشروعات البحثية ذات الاهتمام المشترك.	3.46	1.09	69.2	4.373	*0.000	2
4	تقيم الشركة العمل المشروعات البحثية المشتركة للتحقق من تطابقه مع اللوائح والانظمة، ومدى تحقيق الأهداف المحددة والمرجوة منه.	3.46	1.06	69.2	4.483	*0.000	2

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
الدرجة الكلية		**3.47**	**0.98**	**69.4**	**4.919**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

نتائج الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤.05) بين الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

للتحقق من ذلك فقد تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، حيث تبين أن المتوسط الحسابي 3.34، والانحراف المعياري يساوي 0.96، والوزن النسبي يساوي 66.8%، وقيمة اختبار T تساوي "3.627"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

أما بالنسبة لمحاور قسم الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه، فقد احتل محور "التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه" الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 69.4%، بينما احتل محور "ادارة مراكز البحث العلمي" الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 66.2%، في حين احتل محور "رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه" الترتيب الثالث والأخير من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 65.2%، والنتائج موضحة في جدول (5.20):

وأن وجود محور "التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه" في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 69.4%، يبين حرص من قبل الشركات المدرجة على متابعة ودراسة اوضاع البحث العلمي وخاصة انها موجودة في بيئة غير مستقرة ومتذبذبة اقتصاديا وتواجه العديد من المشكلات والتي لا بد من اللجوء للبحث العلمي لحلها والتغلب عليها . بينما احتل محور "ادارة مراكز البحث العلمي" الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 66.2%، يبين ان الشركات تنظر هذا المحور على ان ادارة المراكز البحثية لها بالغ الدور في جذب التمويل للمراكز البحثية عن طريق توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات في حين احتل محور "رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه" الترتيب الثالث والأخير من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 65.2%، وهذا يرجع الى عدم وجود خطة شاملة تشرك فيها الشركات والجامعات برؤية موحدة وهذا ما اكدته دراسة علي 2013 من عدم وجود إستراتيجية وطنية تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا ، للاستفادة من نتائجه في تحقيق التنمية المستدامة.

جدول (5.20) نتائج تحليل جميع محاور قسم: الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
إدارة مراكز البحث العلمي	3.31	0.99	66.2	3.220	*0.002	2
رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه	3.26	1.04	65.2	2.578	*0.011	3
التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه	3.47	0.98	69.4	4.919	*0.000	1
جميع فقرات قسم "الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه"	**3.34**	**0.96**	**66.8**	**3.627**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

نتيجة الفرضية الثانية: قبول الفرضية القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين أنواع المساهمات وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية.

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.45، والانحراف المعياري يساوي 0.98، والوزن النسبي يساوي 68.9%، وقيمة اختبار T تساوي "4.680"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور، قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية.

أما بالنسبة لفقرات محور المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه فقد احتلت الفقرات الأولى والثانية الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الثالثة الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.20):

وهذه النتيجة ترجع إلى اهتمام الشركات ومدى حاجتها لتطبيق البحث الموجه لدى الجامعات وخاصة المراكز البحثية التي تحتضنها الجامعات، وأن المفهوم السائد لدى الشركات المدرجة عن المسئولية الاجتماعية يندرج تحت كونه جزء من العمل الخيري وهذا المفهوم يحتاج الى توسيع ليشمل مجالات البحث الموجه في الجامعات ويرتبط بمنظومة شاملة على اساس خطة وطنية شاملة، كما يرى الباحث أيضا أن تذبذب الايرادات لدى الشركات والحصار الاقتصادي وعدم الانفتاح الاقتصادي من الاسباب التي تؤدي الى ضعف التمويل لصندوق البحث العلمي، وهذا يتفق مع دراسة الأسرج ,2014 من انه هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات بمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأبعادها ومدى تطورها وكذلك دراسة علي 2013 التي توصلت الى وجود مشكلة جسيمة في واقع البحث العلمي والدراسات العليا، بسبب عدم وجود إستراتيجية وطنية تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا ، للاستفادة من نتائجه في تحقيق التنمية المستدامة.

جدول (5.21) نتائج تحليل فقرات محور: المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	تشجع الشركة على إنشاء مراكز بحثية خاصة بالبحث العلمي.	3.54	1.12	70.8	4.931	*0.000	1
2	تساهم الشركة بنشر الوعي بأهمية تمويل البحث العلمي الموجه .	3.54	1.05	70.8	5.259	*0.000	1
3	يتوفر لدى الشركة صندوق مالي لأغراض تختص بالتطوير البحث العلمي الموجه.	3.36	1.12	67.2	3.287	*0.001	5
4	تعزز الشركة التواصل مع الجامعات في مجال البحث العلمي الموجه.	3.42	1.09	68.5	4.024	*0.000	3
5	تشرك الشركة الجامعات في تقييم نتائج البحوث العلمية التطبيقية (الموجهة).	3.37	1.05	67.4	3.594	*0.000	4
الدرجة الكلية		**3.45**	**0.98**	**68.9**	**4.680**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$) بين المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية.

للتحقق من ذلك فقد تم تحليل محور المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه، حيث تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.33، والانحراف المعياري يساوي 0.99، والوزن النسبي يساوي 66.7%، وقيمة اختبار T تساوي "3.474"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور، قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية.

أما بالنسبة لفقرات محور المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه فقد احتلت الفقرة الثامنة الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية، بينما احتلت الفقرة الأولى الترتيب الأخير، والنتائج موضحة في جدول (5.21):

وهذه النتيجة ترجع إلى أن الشركات المدرجة تربط عملية زيادة التمويل بزيادة الارباح وهذا منطقي كنسبة معينة من الارباح، وكذلك لأن للشركات موازنة مخصصة لأغراض لبحث العلمي الموجه، ويظهر ذلك انخفاض الوعي لدى الشركات المدرجة بأهمية البحث الموجه ومدى مساهمته في التنمية والتقدم وكذلك دوره على تحسين الوضع المالي لدى الشركات وهذا يتفق مع العديد من الدراسات مثل دراسة ساسي 2013.

جدول (5.22) نتائج تحليل فقرات محور: المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1	ترصد الشركة موازنة مخصصة لأغراض لبحث العلمي الموجه.	3.18	1.21	63.6	1.526	//0.130	8
2	تخصص الشركة دعما لتمويل تطبيق براءات الاختراع.	3.28	1.19	65.7	2.442	*0.016	7
3	تدعم الشركة تسويق واستثمار نتائج البحوث التطبيقية (الموجهة).	3.36	1.07	67.2	3.447	*0.001	5
4	تدعم الشركة برامج لتدريب الباحثين.	3.32	1.10	66.4	3.002	*0.003	6
5	تقدم الشركة جوائز للباحثين المتميزين في البحث العلمي.	3.37	1.17	67.4	3.227	*0.002	3
6	تعمل الشركة على تشجيع شركات القطاع الخاص في دعم معامل البحوث بالجامعات.	3.37	1.04	67.4	3.625	*0.000	3
7	تثمن الشركة الجدوى الاقتصادية للمشروعات البحثية ذات الاهتمام المشترك.	3.38	1.11	67.5	3.506	*0.001	2
8	تعمل الشركةعلى زيادة النسبة المخصصة لدعم للبحث العلمي وفقا للزيادة في ارباحها.	3.41	1.12	68.1	3.731	*0.000	1
	الدرجة الكلية	**3.33**	**0.99**	**66.7**	**3.474**	***0.001**	

نتيجة الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤.05) بين أنواع المساهمات وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

للتحقق من ذلك فقد تم إيجاد قيمة اختبار T للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي، حيث تبين أن المتوسط الحسابي 3.38، والانحراف المعياري يساوي 0.96، والوزن النسبي يساوي 67.5%، وقيمة اختبار T تساوي "4.030"، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3، وهذا يدل على وجود علاقة بين أنواع المساهمات وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

أما بالنسبة لمحاور قسم أنواع المساهمات، فقد احتل محور "المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه" الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 68.9%، انما يعود لان الشركات تفضل دعم المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والخيري لأن المفهوم السائد لدى الشركات المدرجة عن المسئولية الاجتماعية يندرج تحت كونه جزء من العمل الخيري وهذا المفهوم يحتاج الى تطوير ليشمل مجالات البحث الموجه في الجامعات ويرتبط بمنظومة شاملة على اساس خطة وطنية شاملة بينما احتل محور "المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه" الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 66.7% ولكن بفارق بسيط مما يعزز لدى الباحث أن هناك توجه لدى الشركات للدعم المادي للبحث الموجه في الجامعات ولكن ذلك يحتاج المزيد من الجهود وهذا ما أكدته دراسة الأسرج 2014 والتي توصلت الى ان هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات بمفهوم المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص وأبعادها ومدى تطورها. وضعف الاستفادة من التجارب الدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

جدول (5.23) نتائج تحليل جميع محاور قسم: أنواع المساهمات

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الترتيب
المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه	3.45	0.98	68.9	4.680	*0.000	1
المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه	3.33	0.99	66.7	3.474	*0.001	2
جميع فقرات قسم "أنواع المساهمات"	**3.38**	**0.96**	**67.5**	**4.030**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

نتيجة الفرضية الثالثة: قبول الفرضية القائلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤.05) بين أنواع المساهمات وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.

الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى للبيانات الشخصية التالية (الجنس، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، مجال العمل، مكان الشركة، الجهة المسئولة عن تطبيق المسئولية الاجتماعية، رأس مال الشركة، المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

1-توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار "T" لعينتين مستقلتين لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الجنس، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول (5.24) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الجنس

الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية
ذكر	3.36	0.94	-0.286	//0.777
أنثى	3.43	1.04		

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.24) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (T) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الجنس، وهذا حسب رأي الباحث يرجع الى كون المبحوثين من كلا الجنسين يخضعون لنفس الادارة والنظام الاداري والقانوني متماثل مما يجعلهم يتخذون قرار قريب من بعضهم البعض.

2-توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.25) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	1.806	2	0.903	0.979	//0.379
داخل المجموعات	95.038	103	0.923		
المجموع	96.844	105			

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.25) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية. وهذا حسب رأي الباحث يرجع الى كون المبحوثين من كلا الجنسين يخضعون لنفس الادارة والنظام الاداري والقانوني متماثل مما يجعلهم يتخذون قرار قريب من بعضهم البعض.

3-توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المؤهل العلمي، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.26) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	4.782	2	2.391	2.675	//0.074
داخل المجموعات	92.062	103	0.894		
المجموع	96.844	105			

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.26) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

4-توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير التخصص العلمي.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير التخصص العلمي، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.27) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات في التخصص العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	1.039	3	0.346	0.369	//0.776
داخل المجموعات	95.805	102	0.939		
المجموع	96.844	105			

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.27) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير التخصص العلمي.

5-توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.28) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	5.008	7	0.715	0.763	//0.619
داخل المجموعات	91.836	98	0.937		
المجموع	96.844	105			

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.28) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.

6-توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير سنوات الخبرة، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.29) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	1.188	3	0.396	0.422	//0.738
داخل المجموعات	95.656	102	0.938		
المجموع	96.844	105			

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.29) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

7-توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير مجال العمل.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير مجال العمل، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.30) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغيرمجال العمل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	8.674	4	2.191	2.512	*0.046
داخل المجموعات	88.080	101	0.872		
المجموع	96.844	105			

* القيمة الاحتمالية دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.30) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: توجد فروق في

متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير مجال العمل.

ولكشف هذه الفروق تم إيجاد اختبار LSD للمقارنات البعدية في (جدول5.31)، فقد تبين أن أفراد عينة الدراسة الذين يعملون في البنوك يرون دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات أكبر من أفراد عينة الدراسة الذين يعملون في شركات التأمين والشركات الخدمية، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية، في حين لم يلاحظ أي فروق بين المجموعات الأخرى.

جدول (5.31) نتائج اختبار LSD لكشف متوسطات المبحوثين تعزى لمتغيرمجال العمل

مجال العمل	المتوسط الحسابي	بنوك	شركات تأمين	خدمات	شركات صناعية	شركات استثمار
بنوك	3.91	**1**	*	*	//	//
شركات تأمين	3.03		**1**	//	//	//
خدمات	3.21			**1**	//	//
شركات صناعية	3.48				**1**	//
شركات استثمار	3.60					**1**

* القيمة الاحتمالية دالة احصائياً عند 0.05

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

8-توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الجهة المسئولة عن تطبيق المسئولية الاجتماعية.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الجهة المسئولة عن تطبيق المسئولية الاجتماعية، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.32) نتائج المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الجهة المسئولة عن تطبيق المسئولية الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	3.524	3	1.175	1.284	//0.284
داخل المجموعات	93.320	102	0.915		
المجموع	96.844	105			

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.32) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير الجهة المسئولة عن تطبيق المسئولية الاجتماعية.

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير رأس مال الشركة.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير رأس مال الشركة، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.33) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير رأس مال الشركة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	3.748	4	0.937	1.017	//0.403
داخل المجموعات	93.096	101	0.922		
المجموع	96.844	105			

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.33) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير رأس مال الشركة.

10-توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار (تحليل التباين الأحادي One Way Anova) لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.34) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	القيمة الاحتمالية
بين المجموعات	24.558	4	6.139	8.578	*0.000
داخل المجموعات	72.286	101	0.716		
المجموع	96.844	105			

* القيمة الاحتمالية دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.34) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار تحليل التباين الأحادي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: توجد فروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً.

ولكشف هذه الفروق تم إيجاد اختبار LSD للمقارنات البعدية في (جدول 59)، فقد تبين أن الشركات التي تخصص مبلغاً للبحث العلمي يتراوح بين (500000 إلى مليون دولار) ترى دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات بشكل أكبر من الشركات التي تخصص مبالغ أقل من ذلك، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية، في حين لم يلاحظ أي فروق بين المجموعات الأخرى.

وأن ذلك إنما يؤكد على انه كلما عملت الشركة على زيادة المبلغ المخصص للبحث العلمي الموجه انعكس بشكل ايجابي على برامج الشركة الاخرى من نمو في الارباح وجودة في الانتاج وافضلية في التسويق وسمعة طيبة لدى المجتمع وقدرة تنافسية اعلى مما يقوي المركز المالي لديها وهذا واضح من خلال التقارير العالمية حيث ان اقوى الشركات اكثرها ممارسة لبرامج المسئولية الاجتماعية ولا سيما البرامج المتعلقة بالبحث العلمي الموجه.

جدول (5.35) نتائج اختبار LSD لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين تعزى لمتغير المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً

المبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً	المتوسط الحسابي	أقل من 10000 دولار	10000 إلى أقل من 50000 دولار	50000 إلى أقل من 100000 دولار	100000 إلى أقل من 500000 دولار	500000 إلى مليون دولار
أقل من 10000 دولار	3.20	**1**	//	//	//	*
10000 إلى أقل من 50000 دولار	3.57		**1**	//	//	*

50000 إلى أقل من 100000 دولار	3.86			**1**	//	*
100000 إلى أقل من 500000 دولار	1.50				**1**	*
500000 إلى مليون دولار	4.60					**1**

* القيمة الاحتمالية دالة احصائياً عند 0.05

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

11-توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05=α في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير مكان الشركة.

للتحقق من هذه الفرضية تم استخدام اختبار "T" لعينتين مستقلتين لكشف الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير مكان الشركة، والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (5.36) استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير مكان الشركة

مكان الشركة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية
قطاع غزة	3.39	0.96	0.551	//0. 587
الضفة الغربية	3.26	0.93		

// القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (5.36) أن القيمة الاحتمالية (sig) المقابلة لاختبار (T) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير مكان الشركة.

ويفسر الباحث هذه النتيجة وهي ان القيمة الاحتمالية غير دالة احصائياً عند 0.05 لدور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات تعزى لمتغير مكان الشركة، بان عينة الدراسة في الشركات المدرجة المبحوثة في غزة والضفة الغربية تمثل نفس السياسة والتوجه الاداري والتنفيذي كونها تخضع للإدارة العليا للشركة المركزية.

الفصل السادس

النتائج و التوصيات

والدراسات المستقبلية

أولا: النتائج:

محور انواع الدعم التي تقوم بها الشركات المدرجة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات وبين المسئولية الاجتماعية للشركات

- توجد علاقة ارتباطية زادت عن الدرجة المتوسطة بين انواع الدعم التي تقوم بها الشركات المدرجة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات وبين المسئولية الاجتماعية للشركات (الدعم القانوني للبحث العلمي الموجه، دعم المراكز البحثية و الحاضنات ،الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه الدعم البشري للبحث العلمي الموجه)
- حيث تبين أن الشركات تفضل الالتزام بالقوانين والانظمة والتي تتعلق بالمسئولية الاجتماعية والذي يأخذ الشكل الإلزامي لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات المدرجة لذا احتل محور "الدعم القانوني لتطبيق البحث الموجه" الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 71.8% أما محور "دعم المراكز البحثية والحاضنات" الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 68.8%، مما يفسر قلة الدعم للمراكز البحثية والحاضنات أما محور "الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه ويرجع إلى أن:
- التنسيق بين الشركات المدرجة والجامعات في هذا المجال دون المستوى المطلوب .
- إن "التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه" في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 69.4%،و يبين ذلك حرص من قبل الشركات المدرجة على متابعة ودراسة أوضاع البحث العلمي وخاصة أنها موجودة في بيئة غير مستقرة ومتذبذبة اقتصاديا وتواجه العديد من المشكلات
- بينما احتل محور "إدارة مراكز البحث العلمي" الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 66.2%، يبين أن الشركات تنظر هذا المحور على أن إدارة المراكز البحثية لها بالغ الدور في جذب التمويل للمراكز البحثية عن طريق توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات في حين احتل محور "رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه" الترتيب الثالث والأخير من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 65.2%، وهذا يرجع إلى:
- عدم وجود خطة شاملة تشترك فيها الشركات والجامعات برؤية موحدة وعدم جود إستراتيجية وطنية تعمل على توجيه البحث العلمي والدراسات العليا ، للاستفادة من نتائجه في تحقيق التنمية المستدامة يدل على وجود علاقة بين المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه وبين المسئولية الاجتماعية.
- أما بالنسبة لفقرات محور المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه فقد احتلت الفقرات الأولى والثانية الترتيب الأول و هذه النتيجة ترجع إلى اهتمام

الشركات ومدى حاجتها لتطبيق البحث الموجه لدى الجامعات وخاصة المراكز البحثية التي تحتضنها الجامعات.

- وتبين أن المفهوم السائد لدى الشركات المدرجة عن المسئولية الاجتماعية يندرج تحت كونه جزء من العمل الخيري وهذا المفهوم يحتاج إلى توسيع ليشمل مجالات البحث الموجه في الجامعات ويرتبط بمنظومة شاملة على أساس خطة وطنية شاملة .

محور الأدوار التي تقوم بها الشركات المدرجة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات.

- وجود علاقة بين الأدوار التي تقوم بها الشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه وبين المسئولية الاجتماعية للشركات. وبينت النتائج على أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهذه الأدوار كالتالي :(إدارة مراكز البحث العلمي ، رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه ، التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه).
- واحتل محور "التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه" الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 69.4%، بينما احتل محور "إدارة مراكز البحث العلمي" الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 66.2%، في حين احتل محور "رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه" الترتيب الثالث والأخير من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 65.2%، و ان وجود محور "التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركات المساهمة في البحث العلمي الموجه" في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 69.4%، يبين حرص من قبل الشركات المدرجة على متابعة ودراسة أوضاع البحث العلمي وخاصة أنها موجودة في بيئة غير مستقرة ومتذبذبة اقتصاديا وتواجه العديد من المشكلات والتي لا بد من اللجوء للبحث العلمي لحلها والتغلب عليها . بينما احتل محور "إدارة مراكز البحث العلمي" الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 66.2%، يبين ان الشركات تنظر هذا المحور على أن إدارة المراكز البحثية لها بالغ الدور في جذب التمويل للمراكز البحثية عن طريق توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات في حين احتل محور "رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه" الترتيب الثالث والأخير من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 65.2%، وهذا يرجع الى عدم وجود خطة شاملة تشرك فيها الشركات والجامعات برؤية موحدة .

محور المساهمات للشركات المدرجة وبين توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المدرجة في تطبيق البحث العلمي الموجه في الجامعات .

- توجد علاقة بين أنواع المساهمات للشركات المدرجة وبين توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المدرجة في تطبيق البحث العلمي الموجه في الجامعات (المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه ، المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه).
- وكانت النتيجة أن متوسط درجة الاستجابة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة ، وهذا يدل على وجود علاقة بين أنواع المساهمات وبين المسئولية الاجتماعية للشركات.
- أما بالنسبة لمحاور قسم أنواع المساهمات، فقد احتل محور "المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه" الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 68.9%، إنما يعود لان الشركات تفضل دعم المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والخيري لان المفهوم السائد لدى الشركات المدرجة عن المسئولية الاجتماعية يندرج تحت كونه جزء من العمل الخيري وهذا المفهوم يحتاج إلى تطوير ليشمل مجالات البحث الموجه في الجامعات ويرتبط بمنظومة شاملة على أساس خطة وطنية شاملة بينما احتل محور "المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه" الترتيب الثاني من حيث الأهمية النسبية بوزن نسبي 66.7% ولكن بفارق بسيط مما يعزز لدى الباحث ان هناك توجه لدى الشركات للدعم المادي للبحث الموجه في الجامعات ولكن ذلك يحتاج المزيد من الجهود في هذا المجال .
- حيث تبين أن الذين يعملون في البنوك يرون دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات أكبر من أفراد عينة الدراسة الذين يعملون في شركات التأمين والشركات الخدمية، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية، في حين لم يلاحظ أي فروق بين المجموعات الأخرى.
- تبين انه توجد فروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات بالنسبة للمبلغ المخصص للبحث العلمي سنوياً.
- فقد تبين أن الشركات التي تخصص مبلغاً للبحث العلمي يتراوح بين (500000 إلى مليون دولار) ترى دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات بشكل أكبر من الشركات التي تخصص مبالغ أقل من ذلك، وهذه الفروق ذات دلالة إحصائية، في حين لم يلاحظ أي فروق بين المجموعات الأخرى.

و أن ذلك إنما يؤكد على انه كلما عملت الشركة على زيادة المبلغ المخصص للبحث العلمي الموجه انعكس بشكل ايجابي على برامج الشركة الأخرى من نمو في الأرباح وجودة في الإنتاج وأفضلية في التسويق وسمعة طيبة لدى المجتمع وقدرة تنافسية أعلى مما يقوي المركز المالي لديها وهذا واضح من خلال التقارير العالمية حيث أن أقوى الشركات أكثرها ممارسة لبرامج المسئولية الاجتماعية ولا سيما البرامج المتعلقة بالبحث العلمي الموجه.

ثانيا: التوصيات:

- تطوير دور المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وخصوصاً في تمويل البحث العلمي الموجه في الجامعات ، حيث تعتبر ممارسة ضعيفة و تتطلب مزيدًا من الجهود من كافة المسئولين من الشركات نفسها والجامعات والحكومة والجهات التشريعية والمؤسسات الأهلية والمهنية.
- تشجع الحكومة مواقف وممارسات الشركات المساهمة التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات مثل إعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات مقابل مساهمتها الاجتماعية، وأن يكون لهذه التشريعات قدرة على المسائلة والرقابة على الأداء الاجتماعي للشركات من قبل هيئة سوق المال الفلسطيني.
- عقد محاضرات وندوات وورش عمل وإصدار النشرات وإعداد أجهزة الإعلام لبرامج خاصة تتعلق بحماية المستهلك بالمحافظة على جودة المنتج أو الخدمة، وبرامج تتعلق بالبيئة وأهمية المحافظة عليها لعمل توعية بأهمية تبني برامج المسئولية الاجتماعية.
- تسعى الشركات على أن تكون علاقتها مع المجتمع المحلي علاقة تكاملية، حيث أنها تعيش ضمن بيئة محيطة بها تستفيد منها وتحقق أهدافها من خلالها، وبالتالي عليها أن تأخذ خطوات جدية لرفع مستوى تنمية علاقتها مع المجتمع المحلي، من خلال الاهتمام بمشكلاته وقضاياه الاجتماعية كالحد من الفقر والبطالة، مما يؤثر ايجابيًا على نظرة المجتمع نحو الشركة، بالإضافة إلى استمرارية الشركة بأداء أعمالها وتنمية علاقاتها العامة.
- تفعيل دور الجهات الرقابية الرسمية والوزارات ذات العلاقة مثل وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل لمتابعة أداء الشركات المساهمة العامة للمسؤوليات الاجتماعية حسب اختصاصها.
- تفعيل دور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة وشركات القطاع الخاص عموماً.
- تنظيم دورات حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجامعات والكليات لرفع مستوى الوعي في هذا المجال.
- ضرورة إيلاء الاهتمام الأكبر من قبل الشركات المساهمة العامة لبرامج المسؤولية الاجتماعية بإعداد الخطط ومناقشتها في اجتماعات مجلس الإدارة بحيث تؤخذ بعين الاعتبار في موازناتها.

سادساً: الدراسات المستقبلية:

من خلال الدراسة الحالية ظهر للباحث أن هناك حاجة لإجراء المزيد من الدراسات حول تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات لعل من أهمها ما يلي:

- إجراء دراسة عن تسويق الأبحاث الموجهة في الجامعات لدى القطاع الخاص.
- إجراء دراسة عن مدى جاهزية مراكز البحث العلمي في الجامعات لتطبيق الابحاث الموجهة بالشراكة مع القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية .
- القيام بدراسة مقارنة حول الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث الموجه بين الدول العربية.
- القيام بدراسة نحو الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير تمويل البحث الموجه تشمل الوقف والزكاة ومصادر تمويل أسلامية أخرى.
- القيام بدراسة حول مدى مساهمة الجامعات المنتجة في تسويق البحث الموجه.

المصادر والمـــــراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

ابن منظور، محمد أبو الفضل. (1994م). *لسان العرب*. ط3. بيروت: دار صادر.

الأسرج، حسين. (2010م). المسئولية الاجتماعية للشركات، *المعهد العربي للتخطيط في الكويت*. سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد (90).

إسماعيل، محروس. (1986م). *أساسيات التمويل الإداري واتخاذ قرارات الاستثمار*. ط2. القاهرة: دار النهضة العربية

الأغا، إحسان. (2000م). *البحث التربوي. عناصره، منهاجه، أداوته*: غزة: دار الأرقم.

أيمن، حسين. (2009م، يوليو). *البحث العلمي في فلسطين معوقات وتحديات*. ورقة مقدمة لمؤتمر استشراف مستقبل الدراسات العليا في فلسطين، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية.

باتريشياه، كروسون. (1986م). *الخدمة العامة في التعليم العالي، الممارسات والأولويات*، (ترجمة مكتب التربية العربي لدول الخليج). الرياض: مكتبة العربي للنشر والتوزيع.

البخاري، محمد. (1993م). *الجامع صحيح البخاري*. دمشق: دار العلوم الإنسانية. ح 853.

بو شامب، ادوارد. (1985م). *التربية في اليابان المعاصرة*، (ترجمة محمد عبد العليم مرسى). الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

دراسة (ساسي ،2013) بعنوان: أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2009– 2013.

تقرير الأمم المتحدة. (2004م). *مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة*، السعودية، منشورات الأمم المتحدة.

تقرير المعرفة العربي للعام. (2009م). *نحو تواصل معرفي منتج*"، الإمارات، مكتب الإقليمي للدول العربية، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

تقرير جمعية البنوك في فلسطين. (2012م). *الدور الاجتماعي للبنوك: شركاء على الخير*، فلسطين.

تقرير مركز اليونسكو للإحصاء. (2014م). *بيانات البحث والتطوير التجريبي، الاستثمار في مستقبل أفضل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة*. البنك الإسلامي للتنمية.

الثنيان، سلطان (2008م). *الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي في المملكة العربية السعودية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الملك سعود، الملكة العربية السعودية.

الجبر، سليمان. (1993م). *الجامعة والمجتمع*، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الجرجاني، يحيى. (2001م). *ترتيب الأمالي الخميسية للشجري* . بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاوي، زياد.(2005م) *معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة ودور الجامعة في تطويره*، بحث مقدم لندوة واقع البحث العلمي وآفاق تطويره، فلسطين: جامعة القدس المفتوحة –رام الله.

جريدة *الاقتصادية*. (2007م). الجامعات البحثية وآفاق المستقبل.

جيعان ، زعيتر. (2005م، مايو). *سوق فلسطين للأوراق المالية ،الواقع والتطلعات نحو تمويل أفضل*، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الأول، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

الحاج، طارق. (2002م). *مبادئ التمويل*. عمان: دار صفاء.

الحداد، مصطفى. (1993م). أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم. *مجلة العلوم التربوية*– معهد الدراسات التربوية.

دراسة (الحدراوي، 2014) بعنوان: *توظيف أبعاد المسؤولية الاجتماعية لتعزيز القدرات الإبداعية دراسة تطبيقية في بعض كليات جامعة الكوفة* ، بغداد ،الجمهورية العراقية.

حلس، داود. (2006م). *التقويم الذاتي لبرامج الدراسات العليا وتحديد المعوقات والمشاكل*. ورقة مقدمة لليوم الدراسي الأول الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية في ضوء التحديات المعاصرة، فلسطين: الجامعة الإسلامية – وحدة الجودة.

حلس، داود. (2006م). *دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي*. غزة: آفاق.

حلّس، داود. (2009م). *الإنفاق على البحث العلمي ودوره في جودة نوعية الإنتاج العلمي في الجامعات الفلسطينية*. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر التربوي الثالث دور التعليم العالي في التنمية الشاملة، فلسطين: جامعة الأزهر.

حميد، محمد. (2000م). *التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال*. القاهرة: دار النهضة العربية.

حنان، رضوان. (2001م). *تطوير الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة*. عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.

حنان، رضوان. (2003م). *بدائل القياس المحاسبي المعاصر*. ط1. عمان: دار وائل للنشر.

الخضر، مولاي، وعبد الرزاق، سايح. (2002م). *دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي*. جامعة بشار كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي الثالث، منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، سوريا: جامعة بشار.

الخضر، مولاي، وعبد الرزاق، سايح. (2011م). *دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات*، مداخلة الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، فيفري.

الخطيب، أحمد، ومعايعة، محمود. (2006م). *الإدارة الإبداعية للجامعات نماذج حديثة*. عمان: جدار للكتاب الجامعي.

الخطيب، محمد، والجبر، عبدالله. (1997م). *إدارة الكراسي الجامعية في التعليم العالي*، دراسة استطلاعية. *مجلة رسالة الخليج العربي*، 20 (74).

راضي، ميرفت. (2013م). *تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية كلية فلسطين التقنية*. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، فلسطين.

الزبيدي، حمزة. (2009م، سبتمبر) *استراتيجية الحد من الاختلال الهيكلي بين البحث العلمي واحتياجات القطاعات الإنتاجية*، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي، مصر: جامعة المنصورة.

زحلان، أنطوان. (1991م). التحدي والاستجابة، مساهمة العلوم والتقانة العربية في تحديث الوطن العربي. *مجلة المستقبل العربي*، العدد (146).

الزين، عبد الله. (2009م، مايو) *تمويل البحوث العلمية من طرف القطاع الخاص الحقائق والعقبات*. ورقة عمل مقدمة للمنتدى الأول للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

دراسة (درغام وآخرون، 2015) بعنوان: مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسئولية الاجتماعية من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

السلطان، يوسف وآخرون. (1997م). ندوة معوقات البحث العلمي في دولة الكويت، *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، العدد (60).

شبكة الأخبار العربية. (2012م). *المسئولية الاجتماعية*. 8/مارس/2016، الموقع: http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx.

شبكة الإعلام العربية. (2013م). *المسئولية الاجتماعية للشركات*. 2/فبراير/2016، الموقع: http://www.moheet.com.

الشيخلي، عبد القادر. (2000م). *البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية*. عمان: جدار للكتاب الجامعي.

صائغ، عبد الرحمن. (2008م). *الإدارة الإبداعية وإمكانية تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية*. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الإدارة الإبداعية للبرامج والأنشطة في المؤسسات والحكومية والخاصة التي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

صائغ، عبدالرحمن، متولي محمد. (2005م). *واقع العلاقة بين التعليم العالي والعام والقطاع الخاص*. دراسة تم إعدادها بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج.

صحيفة النهار. (1999م). *الأبحاث في القطاعات المدنية الإسرائيلية والعربية*.

العاجز، فؤاد، وآخرون. (2009م) *البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية- الواقع، والتحديات، والتوجهات المستقبلية*. ورقة مقدمة لمؤتمر كلية التربية التعليم الجامعي: نماذج وتطبيقات تربوية، الأردن: جامعة اليرموك.

عاقل، فاخر. (1982م). *أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية*. بيروت: دار العلم للملايين.

عامر، طارق. (2007م). *تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة*.

عبد الحميد، أحمد. (1986م). دور الجامعة في مجال خدمة المجتمع، دراسة مطبقة على جامعة المنصورة. *مجلة التربية*، جامعة الأزهر.

عبد العال، حسن. (1988م). أصول البحث وآدابه عند الامام النووي. *مجلة رسالة الخليج العربي*، 8 (34)

عبد العزيز، أحمد. (2000م). *الرؤية المستقبلية لقطاع الدراسات العليا والبحوث والعلاقات الثقافية*، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا والعلاقات الثقافية، مصر: جامعة القاهرة.

عبد القادر فيدوح. (2007م). *أزمة البحث العلمي في الجامعات العربية*"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التعليم العالي. البحرين: جامعة البحرين.

عبد الله، شوقي. (1980م). *التمويل والإدارة المالية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

عبد الله، محمد. (2005م، ابريل). تمويل البحث العلمي والتطوير، *مجلة الرياض*، العدد (130).

عبد المنعم، هيثم. (2007م) *اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية*، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس عمان، المملكة الأردنية الهاشمية: جامعة الزيتونة.

دراسة (عابدين، 2016): بعنوان: واقع المسئولية الاجتماعية لشركات التأمين العاملة في قطاع غزة دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة).الجامعة الإسلامية بغزة.

عثمان، سيد أحمد. (1986م). *المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عدس، عبدالرحمن، وآخرون. (2003م). *البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه*. الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع.

عزاوي، عمر، وبوزيد، وسايح. (2011م، نوفمبر). *دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية في إرساء الثقافة البيئية*، مداخلة الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

عزيز، محمد. (2008م). *حاضنات التقنية*. ورقة مقدمة إلى الندوة التعريفية بحاضنات التقنية المقامة في جامعة الملك سعود. الرياض: جامعة الملك سعود.

علام، محمد. (1991م). حدود المسؤولية الاجتماعية: إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال في دول العالم النامي. *مجلة الإدارة العامة*– الرياض، عدد (7).

عمر، غزاوي، وآخرون. (2002م). *كيف نطبق المسؤولية الاجتماعية في مؤسساتنا، دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي.*

فرعون، محمد. (2014م). دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على ادائها المالي "حوصلة نظرية. *مجلة الاقتصاد الجديد*، العدد: 2 (11).

قاسم، حجازي. (2011م). *استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي دراسة تحليلية للتحديث والتطبيق*، ورقة عمل مقدمة للاجتماع العربي بشأن تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي– الشارقة الإمارات العربية.

قاسم، خالد. (2010م). *تحديات البحث العلمي العربي في ضوء الأزمة العالمية على الصناعات المعرفية العربية رؤية مستقبلية*.

القاضي، أحمد. (2010م). *المسئولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها – تأثيرها على الأداء)*، دراسة ميدانية مقارنة لعينة من فروع البنوك العامة والخاصة العاملة بمحافظة أسيوط مركز المديرين المصري" لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية حول موضوع المسئولية الاجتماعية للشركات كلية التجارة ، جامعة أسيوط.

القحطاني، عوض. (2000م). *الإنفاق على البحث العلمي الجامعي، الواقع والمأمول*، بحث مقدم لورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء للملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حول التعليم العالي، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.

قورة، حسين. (1986م). *المنهج التربوي في الإسلام ومفهوم التربية مدى الحياة في التربية المستمرة*. البحرين: مركز تدريب قيادات تعليم الكبار.

كريم، سرى، والحديثي، ريشان. (2010م). *دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركات الأدوية الأردنية*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

دراسة (الأغا وعليان، 2016): بعنوان: *المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص وانعكاساتها على المجتمع الفلسطيني*(رسالة ماجستير غير منشورة).

لخضر، عبد الرزاق، وشنيني، حسين. (2011م). *دور تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

اللولو، محمد. (2009م). *مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

لويس، كوهين، ومانيون لورانس. (1990). *مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية*، (ترجمة وليد كوثر). القاهرة: الدار العربية.

دراسة (أبو ماضي ، 2015) بعنوان: *اثر الالتزام بالمسئولية الاجتماعية على أداء مؤسسات القطاع العام في قطاع غزة*.(بحث محكم) ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية،ع 2 غزة ، فلسطين.

محمد ، عادل مبروك ، (2010م) دور المؤسسات الأعمال في تنمية المجتمع " تطبيق على تجربة الدول الآسيوية" .

محمد، إيهاب. (2002م). *دور بعض المراكز والواجدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في خدمة المجتمع* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

محمود برفين (2014م). *نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات في البلدان* النامية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

مخامرة، الطاهر. (2007م). *المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سوناطراك* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة ورقلة، الجزائر.

مرسي، محمد. (1987م). *البحث التربوي وكيفية تفهمه*. الرياض: دار عالم الكتب للنشر والتوزيع.

معلوف، لويس.(1973م) *المنجد في اللغة والإعلام*. بيروت: دار المشرق.

المغربل، نهال، وفؤاد، ياسمين. (2008م). *المسئولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية. المركز المصري للدراسات الاقتصادية*، ورقة عمل، القاهرة، مصر.

مكتب التربية لدول الخليج العربية (1990م) *واقع البحث العلمي في الوطن العربي*، وقائع ندوة: تطبيق نتائج البحوث لتنمية المجتمع العربي، الرياض: مكتب التربية العربي.

منشورات الأمم المتحدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2004م). *كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع الاتجاهات والقضايا الراهنة.*

موقع الكنانة أون لاين. (2013م). *مؤشرات المسئولية الاجتماعية*، 9/ مارس /2016، الموقع: http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics//posts/.

موقع اليمن نت. (2010م). *مبادئ المسئولية الاجتماعية*، 9/ مارس /2016، الموقع: http://www.forum.yemenbest.com/showthread.php.

موقع بكدار. (2011م). *تدعيم برامج شركات المساهمة في المسئولة الاجتماعية*. 2/ابريل/2016، الموقع: http://www.pecdar.ps/etemplate.php?id=765

موقع سوق فلسطين للأوراق المالية. (2016م). *الشركات المدرجة في سوق فلسطين*. 2/ ابريل /2016، الموقع: www.pex.ps

موقع وكالة وفا. (2013م). *مؤشرات المسئولية الاجتماعية*، 9/ مارس /2016، www.wafainfo.ps.

الناصر، وهيب. (1998م). دور البحث العلمي في التنمية التقنية والصناعية في الدول الإسلامية، *مجلة الجامعة* – اتحاد جامعات العالم الإسلامي.

دراسة (النجار، 2016) بعنوان: *المسؤولية الاجتماعية لمنشئات الأعمال وأثرها على الأداء المالي* دراسة مقدمة لمؤتمر المال والأعمال الأول بجامعة فلسطين بغزة.

النسور، رابعة. (2010م). *دور تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية دراسة ميدانية في المصارف التجارية العامة في الأردن* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

وزارة التربية والتعليم العالي. (2011م). *الدليل الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي*، رام الله، فلسطين.

ياسين، محمد. (2008م). *واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

ياقوت، محمد. (2006م). البحوث العلمية في العالم العربي غير مجدية. *مجلة المعرفة*– وزارة التربية والتعليم السعودية العدد (136).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Antonio Carlos Aranda Ruiviejo Eva Maria Sotomayor Morales , (2016),"Social responsibility in the Spanish financial system", Social Responsibility Journal, Vol. 12 Iss 1 pp. 103 - 116

Ayub, Mahmood, (2008), Turkey corporate social responsibility baseline report, Ankara, Turkey

Bansal, P., & Kandola, S. (2004). Corporate social responsibility: *Why good* people behave badly in organizations. *Ivey Business Journal*, *67*(4), 1-5.

Basf, (2000) "The Marketing Of Social Responsibility Report" *Our New Report*,.

Macadam, R., & Leonard, D. (2005). Corporate social responsibility in a total quality management context: opportunities for sustainable growth. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, *3*(4), 36-45**.**

Bingham, T., & Walters, G. (2013). Financial sustainability within UK charities: Community sport trusts and corporate social responsibility partnerships. *VOLUNTAS: International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations*, *24*(3), 606-629.

Careers in the Private Sector--A National Study of College Graduates in Business and Industry. Report No.6

Ceorge in the Private. (2002). Sector--A National Study of College Graduates in Business and Industry, *Report No.6. England*.

Harman ,Gem (2010) : Funding of University Research ,International Encyclopedia of Education (Third Edition).

Hottenrott ,Hanna & Thorwarth ,Susanne (2011): Industry Funding of University Research and Scientific Productivity*****
Discussion Paper No. 10-105.Belgium . ftp://ftp.zew.de/pub/zewdocs/dp/dp10105.pdf.

Göcenoğlu, C., & Onan, I. (2008). Turkey corporate social responsibility baseline report. Turkia.

Flora Minnee Tekle Shanka Ruth Taylor Brian Handley, (2013),"Exploring corporate responsibility in Oman – social expectations and practice", Social Responsibility Journal, Vol. 9 Iss 2 pp. 326 - 339

Konkolewsky, Hans_Horst , (2002) " Corparate Social Responsibility And Work Health", September .

Sukanya, Chethy &Rebekah , Naib &Yadnvir ,Seetharam(2013) "The Impact Of Corporate Social Responsibility on Firms Financial Performall cain South AFrice"

Smith, A., & Webster, F. (1997). The postmodern university? Contested visions of higher education in society.

Waddock, Sandra, (2002) , ″Will Social Responsibility Putting Into Action" , chatman hous″ , October

Yelena Smirnova, (2012),"Perceptions of corporate social responsibility in Kazakhstan", Social Responsibility Journal, Vol. 8 Iss 3 pp. 404 -417

المـــــلاحق

ملحق رقم (1): أسماء السادة المحكمين

الرقم	الاسم	مكان العمل
1-	د. أكرم سمور	الجامعة الاسلامية
2-	أ. د. يوسف عاشور	الجامعة الاسلامية
3-	د. ياسر الشرفا	الجامعة الاسلامية
4-	د. وائل الداية	الجامعة الاسلامية
5-	د. خالد دهليز	الجامعة الاسلامية
6-	د. وفيق الأغا	جامعة الازهر
7-	د. محمد فارس	جامعة الازهر
8-	د. جلال شبات	جامعة القدس المفتوحة
9-	د. نضال عبد الله	جامعة الاقصى
10-	ا. د. عصام البحيصي	جامعة فلسطين

ملحق رقم (2): استبانة الدراسة

الجامعـــة الإســلاميـة – غـــــزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــــة التجـــــــارة
ماجـــــــستير إدارة أعمـــــــال

الموضوع: تعبئة استبانة لبحث بعنوان:

دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات

دراسة حالة (الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

الأخ الكريـــم/ الأخت الكريمة،،،،،،

المدير الإداري للشركة الموقر:-

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يقوم الباحث بدراسة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير إدارة الأعمال بعنوان: " **دور توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في تمويل تطبيق البحث الموجه في الجامعات** ، لذا نأمل من حضرتكم التفضل بتعبئة الاستبانة ، و إن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية بدقة وموضوعية سيؤدي إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، مما سيعود بالنفع والخير لما فيه مصلحة والخير خصوصاً والمجتمع عموماً بإذن الله، علماً بأن هذه البيانات يُراعى فيها السرية التامة وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

البـاحث: عبد الحكيم ابو الشعر

أولاً: الخصائص الشخصية

الرجاء وضع إشارة (×) في المربع الذي ينطبق عليك

- **المؤهل العلمي:**

□ بكالوريوس □ ماجستير □ دكتوراه

- **التخصص العلمي:**

□ محاسبة وتمويل □ ادارة أعمال □ اقتصاد وتنمية □ هندسة

□ اخرى حدد --------

- **المسمى الوظيفي:**

□ مدير عام □ مدير تنفيذي □ مدير قسم البحوث □ رئيس قسم العلاقات العامة

□ مدير ادارى □ مدير مالي □ اخرى (حدد)

- **عدد سنوات الخبرة :**

□ اقل من5 سنوات □ من 5-10 سنوات □ من 11-15 سنة □اكثر من 16 سنة

مجال العمل:

□ بنوك واقراض □ شركات تامين □ خدمات □ شركات تجارية

□ شركات صناعية □ شركات استثمار

- **الجهة المسئولة عن تطبيق المسئولية الاجتماعية في الشركة:**

□ رئيس مجلس الادارة □ الإدارة التنفيذية □ قسم الاتصال والعلاقات العامة □ غير ذلك

- **راس مال الشركة :**

□ من 500الف-مليون $ □ من مليون- 3مليون$ من3مليون-5 مليون$

□ من5 مليون-10 مليون $ □ 10 مليون $ فاكثر

- **المبلغ المخصص للبحث العلمي سنويا :**

□ 0-اقل من10 ألاف $ □ 10000 $-اقل من50الف$ □ 50الف $- 100الف $

□ 100الف$ -500 الف$ □500الف$-مليون $

ثانياً : مجالات الاستبانة

برجاء وضع علامة (X) أمام العبارة المناسبة لاختيارك

م	العبارة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
دعائم توظيف المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة في البحث العلمي الموجه						
الدعم التنموي للبحث العلمي الموجه						
1.	تسعى الشركة إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال توجيه الأبحاث والرسائل العلمية.					
2.	يوجد لدى الشركة تنسيق مع الجامعات لاختيار وتوجيه موضوعات الأبحاث والدراسات للاستفادة من نتائجها بما يخدم التنمية المستدامة.					
3.	تدعم الشركة الجامعات في إعداد القادة المؤهلين علميا لخدمة وقيادة المؤسسات الرسمية والأهمية والقطاع الخاص بما يخدم التنمية المستدامة					
4.	توجد لدى الشركة قسم يرعى ويدعم وينسق البحث العلمي الموجه في الجامعات للاستفادة من نتائج البحث العلمي والعمل على تطبيقها.					
5.	تساهم الشركة في تمويل حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية التي تواجه المجتمع من خلال دعم تنفيذ البحث الموجه في الجامعات..					
	الدعم البشري للبحث العلمي الموجه					
1.	تهتم الشركة بتقديم الحوافز للكفاءات المتميزة في مجال البحث العلمي الموجه.					
2.	تتبادل الشركة الخبرات والاستشارات مع مراكز البحوث في الجامعات.					
3.	تعمل الشركة على دعم إعداد وتطوير كوادر إدارية وفنية لدى مراكز البحث العلمي في الجامعات.					
4.	تدعم الشركة التعاون في بناء قاعدة معلوماتية مشتركة للبحث العلمي مع الجامعات.					
الدعم القانوني لتطبيق البحث الموجه						
1.	تشجع الشركة القواعد التي تزيد العلاقة مع الجامعات في وضع سياسة البحث العلمي المشتركة بينهما.					
2.	تحرص الشركة على حفظ حقوق الباحثين والمبتكرين في ملكية الإبداع ، وتطبيق براءات الاختراع التي يتوصلون إليها.					
3.	تتضمن اللوائح الداخلية والمرجعية القانونية للشركة بنودا تحافظ على و تدعم العلاقة المستدامة مع الجامعات في مجال البحث العلمي الموجه .					
4.	تؤيد الشركة عقد اتفاقيات شراكة مع مراكز البحث العلمي بالجامعات.					
5.	يتوفر لدى الشركة نظام رقابي لأعمال البحث والتطوير يقيم ويراقب تعزيز الشراكة مع مراكز البحث العلمي في الجامعات.					

م	العبارة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
دعم المراكز البحثية والحاضنات .						
1.	تطور الشركة التوسع في فكرة تمويل ابحاث الماجستير والدكتوراه في الجامعات.					
2.	تدعم الشركة إقامة حاضنات الأعمال ومراكز الابتكار والتميز بما يخلق مناخًا ملائمًا للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص					
3.	تعمل الشركة على تبني أسلوب الجامعة المنتجة لتطوير وتطبيق البحث الموجه.					
4.	تؤيد الشركة التوجه نحو تجمع عدد من الشركات معًا لدعم أبحاث علمية الموجهة في الجامعات.					
5.	تعتبر الشركة العقود البحثية من الأساليب الناجحة في تحقيق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.					
ادوار المسئولية الاجتماعية الشركة في البحث العلمي الموجه						
اولا: إدارة مراكز البحث العلمي						
1.	تتواصل الشركة مع الجامعات في مجال البحث العلمي الموجه.					
2.	تسعى الشركة للتعاون المشترك في مجال إنشاء وتطوير وحدات البحوث التطبيقية (البحوث الموجهة) في الجامعات					
3.	تهتم الشركة بتسويق نتائج البحوث الموجهة في الجامعات ووضع الآليات المناسبة لتطبيقها.					
4.	تدعم الشركة وجود منظومة بحثية وطنية شاملة عن البحوث العلمية والموجهة التي أجريت محليًا ودوليًا.					
5.	تعمل الشركة على تبسيط الإجراءات والحد من الروتين الإداري لمتطلبات تطبيق البحث العلمي الموجه في الجامعات.					
ثانيا : رسم السياسة العامة للبحث العلمي الموجه						
1.	تساهم الشركة في إنشاء مجلس أعلى للبحث العلمي يضم بعض الخبراء والباحثين في الجامعات للعلوم والتقنية والقطاع الخاص.					
2.	تساهم الشركة في إنشاء صندوق تمويل البحث العلمي بميزانية مستقلة.					
3.	تعمل الشركة إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بالمتميزين من الكفاءات المتخصصة من الباحثين في الجامعات.					
4.	اشتراك خبراء القطاع الخاص مع أساتذة الجامعات المتخصصين في إعداد وتنفيذ برامج تدريبية ملائمة للباحثين في المجالات ذات الاهتمام المشترك.					
5.	ترى الشركة ان تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص يثري المصالح العامة المشتركة وخدمة التنمية الاقتصادية الشاملة لدى المجتمع.					

م	العبارة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
ثالثا: التقويم والمتابعة للشراكة بين الجامعات والشركة المساهمة في البحث العلمي الموجه						
1.	تعد الشركة تقارير متابعة وتقويم عن نتائج تنفيذ المشروعات البحثية المشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص.					
2.	تقيم وتراجع الشركة المنح والهبات والتبرعات المالية المقدمة بغرض تعزيز دعم البحث العلمي.					
3.	تتخذ الشركة إجراءات مشتركة مع الاطراف ذات العلاقة لإزالة معوقات التنفيذ في المشروعات البحثية ذات الاهتمام المشترك.					
4.	تقيم الشركة العمل المشروعات البحثية المشتركة للتحقق من تطابقه مع اللوائح و الانظمة ، ومدى تحقيق الأهداف المحددة والمرجوة منه.					
انواع المساهمات في تطبيق البحث العلمي الموجه						
اولا: المساهمة المجتمعية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه						
1.	تشجع الشركة على إنشاء مراكز بحثية خاصة بالبحث العلمي.					
2.	تنشر الشركة بنشر الوعي بأهمية تمويل البحث العلمي الموجه .					
3.	يتوفر لدى الشركة صندوق مالي لأغراض تختص بالتطوير البحث العلمي الموجه.					
4.	تعزز الشركة التواصل مع الجامعات في مجال البحث العلمي الموجه.					
5.	تشرك الشركة الجامعات في تقييم نتائج البحوث العلمية التطبيقية (الموجهة).					
ثانياً: المساهمة المادية للشركة في مجال البحث العلمي الموجه						
1.	ترصد الشركة موازنة مخصصة لأغراض لبحث العلمي الموجه.					
2.	تخصص الشركة دعما لتمويل تطبيق براءات الاختراع.					
3.	تدعم الشركة تسويق واستثمار نتائج البحوث التطبيقية (الموجهة).					
4.	تدعم الشركة برامج لتدريب الباحثين.					
5.	تقدم الشركة جوائز للباحثين المتميزين في البحث العلمي.					
6.	تعمل الشركة على تشجيع شركات القطاع الخاص في دعم معامل البحوث بالجامعات.					
7.	تثمن الشركة الجدوى الاقتصادية للمشروعات البحثية ذات الاهتمام المشترك.					
8.	تعمل الشركةعلى زيادة النسبة المخصصة لدعم للبحث العلمي وفقا للزيادة في ارباحها.					